

الرسالة الكبرى على البسمة للعلامة  
أبي العرفان الشيخ محمد بن علي  
الاصباني تغمده الله  
تعالى بالرحمة  
والرضوان  
آمين

\*(وبها مشتملة الرسالة المسماة بأحراز السعد بانجاز الوعد)\*  
\*(بمسائل أمابعد للشيخ اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري)\*

الرسالة الكبرى على البسلة للعلامة  
أبي العرفان الشيخ محمد بن علي  
الصبان تغمده الله  
تعالى بالرحمة  
والرضوان  
آمين

\*(وبسم الله الرسالة المسماة بأحراز السعد بانتهاز الوعد)\*  
\*(بسمائل أمابعد للشيخ اسمعيل ابن الشيخ غنيم الجوهري)\*

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أمابعد  
لاوباب البلاغة فصل  
انطاب ومنح أحبة سالك  
سبيل الصواب لاقتناص  
فتائج الالباب والصلاة  
والسلام على القائل أما  
بعد فاني أدعوك بدعابة  
الاسلام وعلى آله وأصحابه  
ما تبسم تغسر الرياض من  
حبون الغمام (أمابعد)  
فيقول الفقير إلى المولى  
الكبير اسمعيل ابن الشيخ  
غزير الجوهري منغ التوفيق  
الباطني والظاهرى هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

تمح لطيف وانموج موبخ  
شريف على رسالتى المسماة  
بأنجاز الودع بمباحث أمابعد  
يجل ألقاطها ويجل حفاظها  
وبين مرادها ويكمل  
مفادها ويوضح مسائلها  
ويجرد لائلها (وسميته)  
احراز السعد بانجاز الودع  
بمسائل أمابعد راجيا من  
الله السداد والفوز يوم  
التناد (بسم الله الرحمن  
الرحيم جدا لمن منح) من  
النخ وهو الاعطاء وبابه  
قطع وضرب الاسم النخبة  
بالكسر وهى العطية أى  
أعطى أهل العرفان  
(أسباب البيان) وهو  
المنطق الفصيح المبرع بما  
فى الضمير والمراد بالمنطق  
المنطوق به لاجرا أنفهم  
لأنه لا يوصف بالفصح

ابتداء كل أمر ذي بال وبه التسبيل والاستعانة فى جميع الأقوال والأفعال فالحمد لله الذى أرشدنا إلى ذلك  
بافتتاح كتابه العزيز بالبسملة والشكر له على انعامه علينا بنعمه المترددة المسترسلة والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد الرسول الاعظم القائل كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أحذم وعلى آله  
وأصحابه وأئصاره وأحزابه (أمابعد) فيقول راجى الغفران محمد بن على الصبان أحسن الله عمله وبلغه  
فى الدارين آمين هذه رسالة فيها يتعلق بالبسملة من المسائل أودعت فيها خلاصة ما وثقت عليه مما سطره  
الفاضل ووشحتها بشئ كثير مما رقت وراق من نبات فكرتى وقادتها بحجم غفير مما لاقى وفاق من نتائج  
قريب يحكى مع تهذيب المعاني وتحرير المباني فبرزت من سافى سماء الحقيقة ربيعة الجنبات عن أن يكون لها  
فى حشمتها شقيق ورتبتها على مقدمة وخسمة مقاصد وخاتمة (المقدمة) فى الحديث الواردة بالابتداء بها وفى  
أحاديث أخرى فى شأنها (المقصد الأول) فى الباء وفيه أربعة مباحث الأول فى معناها ووضعها الثانى فى  
متعلقها وكون مقدرات القرآن قرآنا أولادى غير ذلك الثالث فى وجه بنائها على الكسر الرابع فى حكمة  
تخصيصها بالبدئية وحكمة تعاقب رأسها (المقصد الثانى) فى لفظ اسم وفيه أربعة مباحث الأول فى معناها  
لغة وعرفا وفى كونه غير المسمى أولا الثانى فى اضافته الى الجلالة وفى وجه الاتيان به وفى كون قول القائل  
بسم الله حالفا يمينه مقدمة أولا الثالث فى اشتقاقه وتصريفه الرابع فى لغته ووجه حذف ألفه من خطا  
(المقصد الثالث) فى الجلالة وفيه ستة مباحث الأول فى كونه علما بالوضع أولا وفى كونه واضعا هو الله تعالى  
بأنه لائق أو باخلاف الثانى فى كونه مرتجلا أو متغلا وفى تسميته به على القول بالنقل وفى آل التى فيه  
الثالث فى كونه عريضا أولا وفى كونه الاسم الاعظم أولا الرابع فى تفخيم لاهم وترقيتها وفى آلفه التائب وفى  
غير ذلك الخامس فى كون أصله الذى هو الله على أحد الأقوال اسما أو صفة وفى معناه وفى كون الاله معروفا  
بأل علما بالقبلة أولا السادس فى خواص الجلالة (المقصد الرابع) فى الرحمن وفيه ستة مباحث الأول  
فى كونه صافيتين مشبهتين بموضوعين للمبالغة أولا الثانى فى أى الصفتين أبلغ وفى وجه تقديم الجلالة  
الرحمن والرحن على الرحمن الثالث فى كون الرحمن مختصا بالله تعالى لغة أو شرعا الرابع فى آل الداخلة على

الصفتين وفي كون الرحمن مصر وفاؤا وفي غير ذلك الخامس في اعراب ما و اعراب ما قبلها من لفظ اسم  
 و لفظ الله السادس في وجوب تخصيصه بالسملة وفي حكم الوقف عليه ما و على ما قبلها من لفظ اسم و لفظ  
 الله (المقصود الخامس) في جلة السملة وفيه ستة مباحث الاول في كونها بالهمل من الاعراب اولا وفي كونها  
 شديرا أو انشاء وفي كونها من الابدح أو الاطناب الثاني في كونها من أي القضايا وفي الجهات التي تصح أن  
 توجه بها الثالث في اقترانها بالحكم الشرعية لها الرابع في كونها آية من كل سورة غير براءة أو لا  
 الخلام في حكم قراءتها في الصلاة والخبر بها فيها على المذهب الاربع في حكم قراءتها في أوائل السور وفي  
 اختلاف القراء في الايتين هما بين السورتين السادس فيما اشتملت عليه من الحسنات البربرية (الخاتمة)\*  
 في معنى لفظ بسملة وتحت مع فوائد تتعلق بباب النعت \* وهاتان اثنتان في المقصود مصدر باضع ما طهرلى  
 فأقول سألنا من الله عز وجل كمال الهداية وحسن القول منضرعا الى الله تعالى في أن يحتمل لنا بالامتنان  
 انه كريم حليم لطيف رؤوف حنان منان \* (المقدمة) في الحديث المشهور والوارد بالابتداء هم وفي  
 أحاديث أخرى في شأنها \* قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو  
 أجذم وأورد شيخ الاسلام ذكر ما غيره بهذا اللفظ وقالوا رواء أبوداود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره  
 وفيه روايات أخرى ستأتي (وكل) لاستغراق افراد ما أضف اليه ان كان منكرا أو هي الاسماذان كان مفردا  
 كما هنا والجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الصخرة العظيمة فلو استغراق آحاده ان كان جمعا مع رفعا نحو  
 جاء في كل الرجال ولا يستغراق أجزاءه ان كان مفردا مع رفعا نحو كل زيد حسن والمراد بالامر ما هو أعم من  
 الفعل والقول كما في وشاورهم في الامر لما قبل النهي فهو واحد الامور لا واحد الامور و إضافة كل اليه  
 على معنى الامم تنوع تأويل أى الافراد المنسوبة لا امر ذي اليسال نسبة الجزئيات اسكنها لما مر من أن كلا  
 لاستغراق افراد المنكر المضافة كل اليه وقال ذى بال ولم يقل صاحب بال لان الوصف بذى أشرف لاقتضائه  
 ميتوعة الموصوف وتابعة المضاف اليه بعكس الوصف بصاحب ومن ثم وصف الله تعالى نونس في مقام ذكر  
 الانبياء ومدحهم بذى النون وفي مقام النهي عن ان يشبه به بصاحب الحوت والبال يطلق على معان منها الحال  
 والقلب والحوث العظيم كما في القاموس والمختار و يصح هنا أن يراد به الحال أى ذى حالته به شرعا وان يراد  
 به القلب على ان المراد قلب متعاطى ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملازمة فهمي حيث شذخجاز على أى كل  
 أمرهم قلب متعاطى هو بشغله وأعلى ان المراد قلب ذلك الامر تشبه بالحالة التي هم فيها بالقلب في الشرف  
 فيكون استعارته مصرحة أو تشبيه في النفس للامر المهم بالناس في الشرف مع الرمز الى التشبيه به بشئ من  
 لوازمه تخيلا وهو ذى بال فيكون في الكلام استعارة ممكنة أقول لا يراد على تقرير الاستعارة المصرحة ان من  
 معاني البال الحال كما مر فلا يستعار للحال المحاققة حفيد السعد من أن اللفظ المشترك في اصطلاح الخطاب اذا  
 استعمل في أحد معانيه بالاعتبار ان اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معان أخر من معانيه كان مجازا  
 فاحفظه ولا على تقرير الاستعارة الممكنة ان فيه جعابين العارفين لان ذا القلب هو الانسان لا ما تقول  
 ذو القلب أعم من الانسان والتشبيه به هو الانسان بخصوصه وهو لم يذكر بخصوصه فلا يجمع وقوله (لا يبدأ)  
 صفة ثانية لامر فهو جرى على الاحسن من تقديم النعت المفرد على النعت الجلة وقوله (فيه) أى بسببه ففى  
 سببية ففائدة الاتيان بالخلاف مع محتمل كما فائدة ان المطلوب التسمية في ابتداء الامر ذى اليسال بسبب هذا  
 الامر لا مطاق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية ونائب  
 فاعل يبدأ خصمه يستغفره بعد دعوى أمر لان الغالب جوع الضمير الى المضاف مالم يكن لفظا كل فالغالب  
 رجوعه الى المضاف اليه ومنهم من جعله الجار والمجرور الآتى أعنى بسم الله الرحمن الرحيم ولا ضمير في يبدأ  
 (أقول) الاول أحسن لجريانه على الاصل وهو نية الفعل به وقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) بروى بناء من  
 كما مر وبناء واحدة فعل الرواية الاولى المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم ولا جلا لإرادة لفظه عليها  
 دخلت عليها البناء الاولى لانه حينئذ في تأويل اسم مفرد وكانت البناء الثانية من مدخول الاولى لان نفس

وحذف مفعول منح الاول  
 لدلالة ما سمي على عليه لانه  
 من الاعمال المتعدية لاثنين  
 كما في قول الشاعر  
 وقالت أكل الناس  
 أصبحت ملتحا  
 لسانك كيما أنت تغر وتخدعا  
 (وفتح لاهل العرفان) أى  
 المعرفة (أبواب التبيان)  
 أى البيان بالبرهان فهو  
 أبغ من البيان وكسر التاء  
 شاذ والقياس الفتح قال في  
 مختار الصحاح والتبيان  
 مصدر وهو شاذ لان المصادر  
 انما تجيء على التفعال  
 بفتح التاء كالتذكى  
 والتكرار ولم يجئ بالكسر  
 الا التبيان والتلقاه اه  
 وظاهره أن التبيان والتلقاه  
 مصدران وليس كذلك بل  
 هما من أسماء المصادر  
 وقال العلامة الاشعري  
 التلقاه كانه بالفتح الا  
 هذين يعنى التبيان والتلقاه  
 على أنهم معا عند سيويه  
 اسمان وضع كل منهما  
 موضع المصدر وأبواب  
 التبيان الادرا كان القوية  
 أو المسكنات الحاصلة المرصبة  
 ففى التركيب استعارة  
 مصرحة أو ممكنة كما هو  
 ظاهر لار باب الروية (وصلاة)  
 وسلاما على سيدنا محمد  
 (القائل) حين اشترت عائشة  
 رضى الله تعالى عنها بريرة  
 وشرط عليها موالها أن  
 تعقها ويكون ولاؤها لهم



لا مطالب له التسمية نفس التسمية اذ لو طلبها ما طالبها ما طلبه وهكذا فيحصل التسلسل وقد قيل انها  
تكتفي عن نفسها وبغيرها كالشاة من أر بعين تركي نفسها وبغيرها فان قيل التسمية مشتملة على الرحمة وقد  
شمرعت في الفصح وهو ليس من آثارها وهذا ينبغي على انماها فيه أجيب بأنه رحمة بالذبة للحيوان لان موته  
لا بد منه وهو هذا العار بق أمهل فان قيل امتثال الحديث يحصل باللفظ اذ أدى داع الى كتابتها أجيب  
بأن الحاصل باللفظ أصل الامتثال لا لانه لما كان اسكل موجود وجودات أربعة عيني وذخني ولفظي  
ونحلي فاسب أن يصدر كل نوع من الأنواع الاربعة بالوجود الحق في ذلك النوع فكانه أشير به كرامه الى  
أن أول الاعيان ذاته تعالى وأول المعارف معرفته تعالى وأول الازكال كرامه تعالى وأول النقوش  
نقش اسمه تعالى فان قيل رد على رواية تسم الله بياء واحدة أن اسم مفرد مضاف لمعرفة فيعم فيكون المعنى  
كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله تعالى وهو عسر جدا أجيب بأن معنى قولهم المفرد المضاف  
لمعرفة نعم أنه يصلح للعموم اذ ادلت عليه قريشوا القرينة هنا فائت على عدم ذلك اذا العسر منتف عن هذه الامة  
فان قيل الابتداء بالاسم ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس واحدا منهما من أسمائه تعالى  
أجيب بأن تصدير الامر بذكر كرامه تعالى يقع على وجهين أحدهما أن يذكر كرامه خاص من أسمائه  
تعالى كلفظ الله الثاني أن يذكر كلفظ دال على اسمه تعالى كلفظا نال لفظ اسم يدل على اسمه تعالى لكن  
لا تختص دلالة باسم معين على أن الاضافة استغرافية أو جنسية وتختص على انها عهدة أو لايان فالابتداء  
بلفظ اسم ابتداء باسم الله تعالى وأما الباء فهي وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب فهي من تتخذ كره  
على الوجه المطلوب نية على ذلك السيد الجرجاني في حواشي الكشف (أقول) لا ينبغي أن السؤال انما  
يجب على رواية بسم الله بياء واحدة ثم أقول لعل مراد بالوجه المطلوب مصاحبة أو الاستعانة به مع الاختصار  
اللفظي والنحلي فسقط ما قد يقال يمكن ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقدم الباء كان يقال اسم الله  
الرحمن الرحيم به فاقطعه فان قيل هذا الحديث معارض بحديث الجدة وهو كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه  
بالجدة فهو أجدم وبيان التعارض ان امتثال أحدهما يثبت امتثال الآخر لان الباء انما تكون  
بواحد أجيب بأمور \* الأول أن المقصود بالاسم في الجدة ما هو أعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه  
سواء كان بصيغة التسمية أو الجدة أو غيرها وما يدل على ذلك رواية ذكر الله فها يجوز ان عليها فان قلت فيه  
حل المقيد على المطلق والجائز العكس قلت العكس فيما أورد مقيد واحد ومطلق أما اذا ورد مقيدان  
بقيدين متتابعين ومطلق كنهان فانهما مجع لان عليه كصريح جوابه فان قلت هذا مخالف لما في الاصول من أنه  
اذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متتابعين فان كان أولى بأحدهما من الآخر حمل على المقيد الذي هو أولى به  
كقوله تعالى في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم  
التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا جئتم فله صوم اليمين على صوم الظهار في وجوب التسابع لانه  
أولى به لاشتراك اليمين والظهار في النهي وهو قول قديم لاما ما الشافعي رضي الله تعالى عنه وان لم يكن  
المطلق أولى بأحدهما من الآخر أتبع على اطلاقه وكل من المقيدين على تقديره كونه تعالى في قضاء رمضان فعدة  
من أيام أخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا  
رجعتم فلا يحتمل المطلق على أحد المقيدين لانتفاء المرجح قلت ما في الاصول يحمل على ما اذا تعددت المواضع  
كما يفهم من التمثيل وما ذكره المحمول على ما اذا تعدد المواضع كما هنا فان الموضوع واحد وهو الابتداء في الامر  
ذي البال واعتراض جعل التسمية من باب المطلق والمقيد بأنهما من باب العام والخاص لان باب المطلق والمقيد  
لان المطلق لا بد أن يكون نكرة كفي المحلى وذكر الله معرفة (أقول) المتجه عندي أن المراد النكرة ولو  
بحسب المعنى فقط كما هنا لان الاضافة جنسية وهي في معنى التنكير فلا اعتراض ومقتضى هذا الجواب الأول  
أن من يبدأ بأى ذكر كان خرج عن عهدة الحديثين لكن خصوص التسمية والجدة أولى بموافقة الكتاب  
والسنة وعمل السلف \* الثاني أن المراد من اسم الله الرحمن أى اسم لله وذكر كرامه تعالى

جمع مجت من البحث وهو  
لغة التفخيش وعرفا الثبات  
النسبة بين شيئين بالذليل  
والمراد الالفاظ المخصوصة  
على ما هو المرجح عند سيد  
الحقوقي في أسماء التراجم  
(المتعلقة بامامه) الواقعة  
في أثناء الخطب (خمس)  
وعشرون) مجتاز جمع  
الى أربعة مقاصد المقصد  
الاولى في أما بعد بتمامها  
وفيه سبعة مباحث الاول  
في حكم الاتيان بها الثاني  
فيما يؤتى به في الثالث  
قياس و بعد ونحوها عليها  
الرابع في وجه عدم ورودها  
في القرآن الخامس في  
أول من نظرها السادس  
في بيان أنها فصل الخطاب  
أو غيرها السابع أنها من  
قبيل الاقتضاب أو التخصيص  
المقصد الثاني في أما وفيه  
ثمانية مباحث الاول في  
معناها الثاني في أصلها  
الثالث في اعتراب ذلك  
الاصل الرابع في وجوب  
قرن الفاء بجوابها الخامس  
فيما يصلح بينها وبين  
الفاء السادس في وجوب  
اصق الاسم لها السابع  
في بيان اطراد حذفها الثامن  
في ذكر الجواب عن  
الاشكال في جواب المقصد  
الثالث في الظرف وفيه ستة  
مباحث الاول في بيان أنه  
ظرف لغو أو مستقر الثاني  
في بيان أنه ظرف زمان أو



مكان الثالث في بيان  
حكمه من حيث الاعراب  
والبناء الرابع في بيان أنه  
من متعلقات الشرط أو  
الجزء الخامس في بيان  
عدم اقترانه بالسادس  
في السام في المقصد  
الرابع في الواو وفيه أربعة  
مباحث الأول في معناها  
الثاني في وجه تخصصها  
بالتبابة الثالث في بيان  
كونها عاملة في الطرف  
الرابع في امتناع الجمع  
بينها وبين اما (فأودت  
قطها) أي هذه المباحث  
المتقدمة أي جمها (في عقد)  
يكسر العين الفلادة والمراد  
اللفظ المخصوص والنظام في  
الاصول وضع الآتي في  
الساكن في العقد مجازان  
استعارة ومجاز الاول وفي  
النظام استعارة قصر بحجة  
تبعية واحدة الاستعارتين  
ترشح للآخرى (يعترف  
بحسنه أمثالي) من المبتدئين  
وهم (القاصرون) عن  
ادراك دقائق المعاني  
العاجزون عن التمييز بين  
الغث والسمين من المباني  
(وسميته) أي هذا العقد  
(انحصار الوعد) أي توفيقه  
بسرعة (بمباحث أمابهة)  
ليوافق الاسم معناه والبناء  
في الاصل متعلق بالوعد ولا  
تعلق له الا بتبني كونها  
صارت جزءا علم (راجعا لمن  
الله تعالى (التوفيق) وهو

بالجدة فلامعارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بسم الله بياها واحدة لا على روايته بياها من لاقتضائها  
خصوصا لفظ بسم الله الرحمن الرحيم كما ومقتضى هذا الجواب أن من بدأ بالجدة لله فقد خرج عن عهدة  
الحديثين \* الثالث أن المراد من الجدة فهو الكلي الذي هو الشئ بالجليل لاجل الجليل غير الحادث  
الطبيوع بأي عبارة كانت وهو حاصل بالبسملة فلامعارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بحمد الله  
أو بالجدة أو بالجدة لله يحفظ الجدة لا على رواية بالجدة لله رفعه لاقتضائها خصوص لفظ الجدة وفي كلام  
بعضهم انما ضعيفة ومقتضى هذا الجواب أن من بدأ بالبسملة فقط خرج عن الحديثين \* الرابع أن المراد  
من اسم الله الرحمن الرحيم أي اسم الله تعالى ومن الجدة فهو الكلي وهذا الجواب انما يأتي على رواية  
بسم الله بياها واحدة ورواية بحمد الله أو بالجدة أو بالجدة بالخلف لا على رواية بسم الله بياها من ورواية  
بالجدة بالرفع لاسم ومقتضى هذا الجواب كالاول \* الخامس حمل الابتداء بالبسملة في حديثها على الابتداء  
الحقيقي وهو جعل الشيء أو لا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء بالجدة في حديثها على الابتداء الإضافي  
ويسمى بالعرفي أيضا وهو جعل الشيء أو لا بالإضافة إلى المقصود بالذات سواء سبقه شئ أو لا فهو أعم مطلقا من  
الحقيقي ولم يعكس موافقة للكاتب وعمل السام ولا حديث البسملة أقوى ومقتضى هذا الجواب أنه  
لا يخرج عن العهد الإجماعي \* السادس حمل الابتداء في الحديثين على الإضافي ويوجه تقديم البسملة على  
هذا العامر في الذي قبله ومقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهد المذكور ما قبل المقصود بالذات وان  
سبقه ما شئ آخر لكن الأولى أن لا يسبقه ما شئ آخر موافقة لاسم \* السابع أن الباء في الحديثين است  
للتعبية صلي بدأ كما هو مبني التعارض بل هي للاستعانة أو المصاحبة والاستعانة بشئ والمصاحبة لا ينافيان  
الاستعانة بغيره والمصاحبة لغيره ويوجه تقديم البسملة على هذا العامر ومقتضاه كالذي قبله على ما قاله  
بعضهم (أقول) الظرف على هذا الجواب مستقر حال والاصل في الحال أن تكون مقارنة وحيد بذكر عليه  
أنه ان أريد بالابتداء عليه الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن سوى الاستعانة بذكر شئ واحد أو المصاحبة  
في جميع التعارض وان أريد الإضافي كان مجرد ادراكه كفاية في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء  
في الحديثين على خلاف ظاهرهما كما هو رده عليه أيضا أنه لا يظهر إذا كان المدعو فيه قولًا لا انطباع بشئين  
مع غير ممكن ويمكن دفعهما بان المقارنة في كل شئ بحسبه وانما هنا يعني التراخي فتأمل واعلم أن حديث  
البدء ورد بالفاظ مختلفة منها ما مر ومنها كل أمر لا يبدأ فيه بالجدة أنقطع ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بالجدة  
أجزم ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أنقطع بترجمته من كل بركة ومنها يفتح  
بدل يبدأ لكن لا يضره هذا الاختلاف ولا يصير به مضطر بغير معتد به لا مكان الجمع بين روايته واحتمال أن  
روايته اختلفت سمعهم اياهم من النبي صلى الله عليه وسلم وأنه عليه الصلاة والسلام قال كل واحد منها  
\* (تنبيه) \* حديث البسملة المذكور خبر من طوقه ثبوت انقص للامردى البال الذي لم يبدأ فيه بمالك  
النهي للكره والامر للذب (أقول) مرادهم بالنقص المنتقى يقتضي الغهوم عن البدء فيه بمالك النقص  
اللاحق بترك البدء فيه بالاعطاء فقد يلحق البدء فيه بالنقص بسبب آخر كعدم الاخلاص فلا يرد على  
المفهوم أن النقص كثيرا ما يلحق المدعوة فيها وتكديت البسملة في هذا كحديث الجدة هذا وقد جاء في  
فضل البسملة أحاديث أخر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم  
فاذا كتبت كتابا فكتبها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل به اجبر بل أعادها ثلاثا وقال في ذلك  
ولا تلتا فخرهم أن لا يدعوه في شئ من أمورهم فاني لم أدعها طرفة عين منذزلت على أهلك آدم وكذلك الملائكة  
(أقول) لعل قوله فاني لم أدعها طرفة عين أي على سبيل المبالغة فمن المعلوم أن اسانه يستعمل عنها في بعض  
الاقوات بغيرها كتفاني الآن يكون له اسان آخر لا يضر عنها ولا غير بعيد وروى عنه صلى الله عليه  
وسلم أنه قال البسملة فاتحة كل كتاب وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب قبل المراجعة الكتابي  
ما أريد كتبه والمعنى أن حقها أن يفتح بها كل كتاب والظاهر أن المراد الكتب السماوية المنزلة على

الانبياء بدليل الحديث الأول وقد نقل بعض العلماء اجماع كل ملة على أن الله افتتح جميع كتبه بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هذا يناقض ما حرمه غير واحد كالسوطي من أنهم امن خصائص هذه الامة أحبب بان المختص بهذه الامة البسملة بهذا اللفظ وعلى هذا الترتيب وما وقع في سورة النمل عن سليمان عليه الصلاة والسلام ترجمة عمافي كتابه اباقيس فانه لم يكن عربيا وفي هذا الجواب تسليم اشتمال الكتب السماوية عليها الابهام هذا اللفظ وهذا الترتيب فبشكل ما يأتي عن ابن عبد الحق تبعه اللطفي وغيره من أن معاني الكتب في القرآن ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في البسملة ومعانيها في الباء لاستلزام اشتمال الكتب السماوية عليها كون معاني القرآن في كل كتاب ويرد على هذا الجواب أيضا ما ذكره النجم الغيطي من أن جميع الكتب السماوية نزلت عربية وعبر كل نبي عن كتابه بلسان قومه (أقول) قد يدفع الأول بأنه يجوز أن يكون لسكونها بهذا اللفظ وهذا الترتيب دخل في اشتهالها على معاني القرآن ويكون المراد بافتتاح الكتب بمعناها افتتاحها بمعناها في الجملة فلا يلزم من اشتمال الكتب عليها بغير هذا اللفظ وهذا الترتيب اشتمال كل كتاب على معاني القرآن والناسي بان الحبيب نظر الى الحالة المستمرة فلا الى حالة النزول وبأن نزول البسملة العربية لا يقتضي كونها بخصوص هذا اللفظ وهذا الترتيب ثم أقول في رسالة أبي سعيد محمد الخادمي ما نصه روى عن بريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تملكون آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري بسم الله الرحمن الرحيم وعن ابن عباس قال أغفل الناس آية من كتب الله تعالى لم تنزل على أحد سوى النبي عليه الصلاة والسلام الا أن يكون سليمان بن داود بسم الله الرحمن الرحيم انتهى وظاهره من الحديثين أن البسملة نزلت على سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب وهو مكرر على جوابنا الأخير ويحتاج عليه الى شيئين الأول أنهم لم يسمروا كذلك بل عبر عنها بلسان قومه الثلاث في ما تقدم الثاني أنهم لم ينزل على غير سليمان بهذا اللفظ وهذا الترتيب وان نزلت على الجميع باللغة العربية على ما لم يكن تخصيص سليمان في الحديثين وجه دتا مل وعن ابن عباس مرفوعا أن أول شيء كتب في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولها بسم الله اللهم فلما نزل بسم الله مجراها ومرساها كتب باسم الله فلما نزل قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزل أنه من سليمان الآية كتبها والمراد بكتابتها أمره بالكتابة لانه لم يكتب بنفسه لكونه كان أميا ليكون ذلك أبغ في تكذيب الكفرة الراغبين أن القرآن من عنده نفسه وحكي أنه كتب بنفسه في بعض الأوقات على سبيل المجزأة أقول لارد هذا الحديث على مذهبتنا أن البسملة آية من كل سورة لافادته عدم البسملة في السور التي نزلت قبل نزول آية النمل اذ كثيرا ما كان ينزل أول السورة بعد نزول آخرها مع تحلل نزول بعض سورة أخرى بينهما كما لا يخفى على الممارس لعلوم القرآن وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا كتبتم كتابا فابا فكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها فافروها وروى أن أول ما نزل به جبريل عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم أقول لعل المراد النزول على آدم لا النزول على سيدنا محمد والاتفاق ما قبله وما سيأتي من أن أول ما نزل اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم من غير بسملة وروى أنهم لما نزلت هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح وهاج البحر وأصغت البهائم بأذانها ورجت الشياطين وحلف الله بعزته وجلاله أن لا يسمى اسمه على شيء الا شفاء ولا يسمى اسمه على شيء الا بارك فيه وروى أن رجلا قال يحضره صلى الله عليه وسلم تمس الشيطان فقال له عليه الصلاة والسلام لا تقل ذلك فانه يتعاطم عدو أي منه هذا القول ولكن قل بسم الله الرحمن الرحيم فانه يصغر حتى يصير أقل من ذبابة وروى من أراد أن يحيي سعياد أو يوت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله الرحمن الرحيم أي كل شيء ذي بال بدليل الحديث المتقدم وروى بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وهي أم الكتب وهي السبع المثاني أقول لعل وصفها بهذا باعتبار اشتهالها على معاني الفاتحة الموصوفة وعن ابن مسعود من أراد أن ينجي الله من الزانية انشدته عشر قلير البسملة فيجعل الله بكل حرف منها الجنة من كل واحد منهم فاتهم يقولون في كل أفعالهم فيها قوتهم وهم السائلون وذلك موافقة لدحر وفها الرسمية ومعنى قلير البسملة فليطاب على قراءتها كما

خلق قدرة الطاعة في العبد ووضعه الخذلان والمراد بالقدرة العرض المقارن للفعل لا الاستطاعة فلم يدخل الكافر فلاحاجة في اخراجه لقولهم وتسهل سبيل الخير اليه اذ لا قدرة فيه بهذا المعنى (والهداية) أي الوصول (الى مهابع التحقيق) جمع مهيع الطريق الواضح والتحقيق اثبات المسئلة بالبدليل أو اثباتها على الوجه الحق (انه) تعالى (قدر) على جميع الاشياء ومنه التوفيق والهداية المذكورتان فلا يليق الاتجاء الاليه ولا التحويل في جميع المهمات الاعليه (وبالاجابة) امك مسؤل (جدير) أي حقيق (\* المقصد الأول) \* في أما بعد وفيه مسبعة مباحث الأول في حكم الاتيان بها وقد أشار اليه بقوله (يسن الاتيان بها) اقتداء به عليه الصلاة والسلام فانه كان يأتي بها في خطبه وكتبه بحسب ما يليق بالغام كانت في صحيح الاخبار عن الأئمة الاعلام من ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام الى هرقل عظيم الروم فانه قال فيه كما رواه البضاري بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسول الله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإفادته



أدهولك بدعاية الاسلام  
اسلم تسلم يؤتلك الله أجره  
مرتين فان قوليت فمليكت  
ايم الاربيين وقوله في خبر  
بريرة المشهور ما بعد ما بال  
رجال بشرطون شروطا  
ليست في كتاب الله كالمس  
الثاني فيما يؤتيه الله وقد  
أشار اليه بقوله (لا انتقال  
من غرض) أي معنى مقصود  
للمتكم (الى غرض  
آخر) أي مغاير للأول ولو  
بالنوع فالغايير بالنسبة  
لكونه عرو ومغيب أما بعد  
فزيد ذاهب فالكلامان  
متغايران جنسا اذ مضمون  
الأول اقامة عرو والثاني  
ذهاب زيد والتغاير بالنوع  
كقولك عرو ذاهب أما بعد  
فزيد ذاهب فالكلامان  
متغايران نوعا اذ مضمون  
الأول ذهاب عرو والثاني  
ذهاب زيد وهما نوعان من  
مطلق الذهاب فلا يسوغ  
الاتيان بهما في أول الكلام  
ولا في آخر ولا بين كلامين  
متحدين فلا يقال أما بعد  
بسم الله الرحمن الرحيم  
ولابد فراغ الكتاب أما  
بعد ولا زيد فاهم أما بعد زيد  
فاهم وما قبل أما بعد الواقعة  
في الكتب مغاير لما بعد ها  
اذ مضمون ما قبلها ثبوت  
الابتداء بالبسملة والحدثة  
ونحوهما ومضمون ما بعد ها  
ثبوت الاوصاف الشريفة  
للمؤلف أو السبب الحامل

صرح به المناوي في شرح ألفية السيرة وعن مرفوع عامر بن كتاب يلقى في الارض وبسم الله الرحمن الرحيم  
الادب الله اللاتكفيحون عليه بأجنتهم حتى يبعث الله وليا من أوليائه يرفع نفسه في رفع كتابه من  
الارض فيه البسملة ورفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من  
قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان ومنا سجد معه الجبال الا انه لا يسمع نسيجهها وروى عنه عليه الصلاة  
والسلام أنه قال اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة لبك اللهم وسعديك الهى ان عبدك فلانا  
قال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم زخره من النار وأدخله الجنة وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من  
كتب بسم الله الرحمن الرحيم غفر له أقول لعل المراد أجاد كتابتها تعظيما لاسمها تعالى كناية عن بعض  
الاحاديث الآتية في فضل تجويد كتابتها وروى أن رجلا كتب الى عيران يمدد اعلا يسكن فابعت الى  
دواء فبعت اليه فلنسوة فكان اذا وضعها على رأسه سكن صداعه واذا روفها عاد اليه الصداع ففجئها فاذا فيها  
كأنه مكتوب فيه بسم الله الرحمن الرحيم وقال الحسن في قوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده  
يعني بسم الله الرحمن الرحيم وقيل في قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى اتم باسم الله الرحمن الرحيم وروى أن  
الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة وأربعة أنزل على شيت سنون وعلى ابراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل  
التوراة عشرة والنور اقول الانجيل والزبور والفرقان وأن معاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعانيه  
مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بائها ومعانيها في ما يكون ما يكون  
كذا في ابن عبد الحق والمراد الجمع ولو اجال بطريق الاماء ووجه بعضهم كون معاني البسملة في الباء بان المقصود  
من كل العلوم وصول العبد الى الرب وهذه الباء لما فيها من معنى الاصلاق تلاقق العبد بجناب الرب زاد بعضهم  
ومعاني الباء في نقطتها ومعانيها انا نقطة الوجود المستدعي كل وجود قبل المراتبة فاهم أول ما يجبر بالقلم  
لا النقطة التي تحتها لان نقط الحرف اصطلاح جديد وفي الحادي اتم النقطة التي تحت الباء وقوله أنزل على  
شيت سنون الخ مخالف لما في التفسير ونصه وعن أبي ذر الغفاري قلت يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال  
مائة صحيفة وأربعة كتب على شيت خمسين صحيفة وعلى خنوخ وهاديس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم  
عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأقول التوراة والانجيل والزبور والفرقان ولم يذكر  
آدم في هذه الرواية وفي البناييع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى اه وقوله ومعاني القرآن  
أي غير الفاتحة والبسمال وقوله ومعاني الفاتحة أي غير البسملة وقوله ومعاني البسملة أي غير الباء لتسليلا يلزم  
طريقة الشيء في نفسه وجاه في الحث على تجويد البسملة وتحسين خطها أحاديث روى انه صلى الله عليه وسلم  
قال يا عاوية كاتب وحيه ألق الدواة وحرف القلم وأتم الباء وحرف السين أي فرق اسنانها ولا تعور الميم وحسن  
الله ومد الرحمن وجود الرحيم وضع فاهم على ذلك اليسرى فاهم اذ كركاك وكان عمر بن عبد العزيز يقول  
لكتاب طوقوا الباء وأطهروا السين أي اطهروا اسنانها ودوروا الميم تعظيما لكتاب الله تعالى وعن ابن  
مسعود مرفوعا من كتب بسم الرحمن الرحيم فلم يعور الهاء التي في بسم الله كتب الله له عشر حسنات ومعاينه  
عشر سيئات ورفع له عشر درجات وروى انه عليه الصلاة والسلام قال تأق رجل في بسم الله الرحمن الرحيم  
فغفر له وروى اذا كتبت كتابا بخود واسم الله الرحمن الرحيم نقص لكم الحوائج وبقية رضاه تعالى وروى ان عليا  
كرم الله وجهه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال له جوده فان رجلا جوده فغفر له واعلم ان  
هذه الاحاديث التي سقتها لا تنقل بعضها من رسالة الشافعي وبعضها من رسالة الخادمي وبعضها الآخر  
من رسالة الشيخ محمد بن محمد بن جردون البشاني المغربي والله أعلم

﴿المقصد الأول في الباء وقية أربعة مباحث﴾

المبحث الأول قبل الباء للاسمانة واما الاسمانته هي الداخلة على واسطة الفاعل المذكور معها التي يتوقف  
وجودها عليها كفي كتب بالقلم ونسبى بالالة ايضا وان كانت هذه التسمية غير لازمة في مثل هذا المقام  
وقبل المصاحبة نوبا المصاحبة هي التي يصلح موضعها مع ويغني عنها وعن معصوم الحال كفي ابط بسلام

على التأليف \* الثالث في  
قياس وبعد ونحوهما ما يؤتى  
به الانتقال المذكور عليها  
وقد أشار اليه بقوله  
(ومثلها) أى ومثل أمابعد  
في السنة قول غالب المؤلفين  
في الكتب (و بعدو) قول  
الامام السنوسي في الصغرى  
(اعلم) أن الحكم العقلي  
ينحصر في ثلاثة أقسام لانها  
فرعها وما ثبت لاصل فانه  
يثبت لفرعها ولان المقصود  
من الاتيان بها انما هو  
الانتقال الى المقصود وهو  
حاصل عما ذكر الرابع في  
وجه عدم ورودها في  
القرآن العظيم وقد أشار  
اليه بقوله (ولم يرد) أمابعد  
(في القرآن) العزيز في  
مقام الانتقال الى المقصود  
وانما جئ فيهم بهذا كافي  
قوله تعالى هذا وان  
للعالمين لشر ما تبخل  
به من ذكر أصحاب الجنة الى  
ذكر أصحاب النار وقوله  
تعالى هذا ذكر وان  
لحسن ما تبخل  
ذكر الانبياء عليهم السلام  
الى ذكر الجنة وأهلها  
(للاطول) الحاصل في اما  
بهذا النسبة لاسم الإشارة  
فترك الاتيان بهم المافيهما  
التطويل وأتى باسم الإشارة  
لما فيهما من الاختصار على  
معاينة التعويل من التعاليل  
\* الخامس في أول من نطق  
بها وقد أشار اليه بقوله

أى مع سلام أو مسلماً والمراد بالصاحبة هنا بقوله المقام المصاحبة على وجه التبرك ووجه الاول بان فيه  
دلالة على توقف وجود الامر على اسم الله تعالى وأنه اذا لم يصدر به لا يجوز جدلان ذلك شأن الآلة فيكون فيه  
تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الوجود الذي لم يكمل شرعاً منزلة عدمه وذلك بعد من  
المحسنتات ووجه الثاني بأن فيه من التأديب مع اسم الله والتعظيم له ما ليس في الاول الموهوم ان اسم الله غير  
مقصود لذاته لان الآلة التحصيل المقصود بالذات وما قبل في دفع الاعتراض على الاول بهـ هذا الابهام من أن  
للا آلة جهتين جهة توقف عليها وجهة عدم قصد بها بالذات والمنظور اليه على الاول الجهة الاولى دون  
الثانية لا بد فعله بقاء الابهام فان قلت هلامنع الاول لما فيه من ايهام ما لا يليق قلت قال شيخنا العدي في  
حاشيته على ابن عبد الحق لم ينع هذا الابهام لانه ورد في الشرع ما يدل على جواز استعنت بالله ونحوه اهـ  
أى ومحل منع الموهوم اذا لم يرد الالامنع كالصبر والذي ورد ونحوه يقوم استعينو بالله واصبروا واذا استعنت  
فاستعين بالله أقول ما أجاب به ان قرر بان استعمال الاله الاستعانة في جنبه تعالى ورد شرعاً فلا عبرة بما فيه من  
الابهام ورد عليه ان البناء في نحو استعنت بالله ليست للاستعانة بل مجرد التعبدية كفي رسالة الشوائف وغيرها  
وان قرر بان جواز نحو استعنت بالله يعيد جواز الاله الاستعانة لاشتراكهما في تضمين معنى الاستعانة وفي ايهام  
ان المستعان به غير مقصود لذاته لم يرد ذلك لكن قد توقف في حرمان القياس هنا فتأمل ولا بد من التجوز  
على الاول لان مدخول الاله الاستعانة الآلة الحقيقية فوالجواز اما بالاستعانة المصرفة للتعبدية ان شئت  
الاستعانة بغير الآلة الحقيقية بالاله الاستعانة بالآلة الحقيقية فسرى التشبيه الى جزئياتها فاستعنت بالله  
الموضوع للاستعانة الجزئية بالآلة الحقيقية للاستعانة الجزئية بغير الآلة الحقيقية أو المكنية ان شبهه باسم  
الله تعالى بالآلة الحقيقية وجعلت البناء تبييناً لا بالجزء بل بالكل فترسل بمرتب ان لوحظ ان البناء الموضوع للاستعانة  
مقصد بكونه بالآلة الحقيقية فقامت الى استعانة طائفة عن ذلك القيد وان استعانة الهافى استعانة مقيدة بكونها  
بغير الآلة الحقيقية من حيث انهم افردين أفراد الطائفة فتكون العلاقة التقيد ببناء على المرجح من اعتبار العلاقة  
من جهة المنقول اليه لانه المعنى الحقيقي وهو أولي بالاعتبار والاطلاق بناء على القول الثاني من اعتبارها من  
جهة المنقول اليه لانه المراد من اللفظ والتقيد والاطلاق بناء على القول الثالث من اعتبارها من جهتها  
معارضة على كل منهما أو بمرتبين ان لوحظ ان البناء نقلت الى الاستعانة المطلقة ثم منها الى استعانة مقيدة  
وان استعانة الهافى هذه القيد من حيث خصوصها فتكون العلاقة التقيد ثم اطلاق بناء على المرجح  
والاطلاق ثم التقيد بناء على الثاني والتقيد والاطلاق ثم اطلاق والتقيد بناء على الثالث أقول ولا بد من  
التجوز على الثاني أيضاً ان خصصت المصاحبة الحقيقية بالمصبرات أو جمعت وكان الامر المبسوود مما لا يمكن  
حصول شيء منه مع النطق باسم الله في آن واحد كالقراءة وقلنا ان مصاحبة شيء حقيقة اجتماعها في آن  
واحد فان جمعت وكان الامر مما يمكن حصول شيء منه مع النطق باسم الله كالذبح أو مما لا يمكن حصول شيء منه  
معها وقلنا ان المصاحبة الحقيقية في كل شيء يجب هو أن في الالفاظ النطق باللفظ عقب آخر من غير تراخ فلا  
يجوز وفهم من هذا الكلام أنه لا يشترط في المصاحبة الحقيقية ابتداء المتصاحبين معاً وانتهائهم معاً وقيل  
البناء للتعبدية وأيده بعضهم بأن الابتداء في مقابلة الانتهاء والانتهاء اذا عدى بالى كان معناه غير معناه قبل تعديته  
بما فالتك اذا قلت انتهى الامر فمعناه فرغ واذا قلت انتهى الى كذا فمعناه وصل اليه وكذلك الابتداء بمعنى  
ابتداء كذا شرع فيه فاذا قلت ابتداء كذا كان معناه قدمه وجعله بداية أقول المراد كما يؤخذ من هذا التأييد  
التعبدية العامة التي يشترك فيها جميع حروف الجر وهي افعال الى الجر ورات لا التعبدية  
الخاصة التي يشترك فيها الهمز والتضعيف والبناء وهى جعل الفاعل معولاً وشئ آخر فاعلا كفى أخرجه  
وخرجه وذهب الله بنورهم \* ثم أقول المقصود كما يؤخذ من مقابلة هذا القول بالاولين السابقين مجرد  
التعبدية أى من غير اعتبار استعانة أو مصاحبة فلا اعتراض بان كون البناء للاستعانة أو المصاحبة من افراد  
كونها للتعبدية العامة فلا تحسن مقابلتهم اسم أقول هذا القول انما يأتى اذا قدر المتعلق من مادة ونحو الابتداء

(وأول من نطق بها) من  
 البلغاء (آدم) عليه السلام  
 قال تعالى وعلم آدم الاسماء  
 كلها الآية ومن جهتها أما  
 بعد ولا يقال الكلام في  
 الأولية في التعليم على أنه  
 لا يلزم من التعليم شئ  
 النفاقي به فلا دلالة في الآية  
 على المدعى لانا نقول هو أبو  
 البشر وقد ثبت نطقه بجميع  
 ما علم من الاسماء بقوله  
 تعالى قال يا آدم أنبئهم  
 بأسمائهم الآية يلزم أن  
 يكون أول من نطق بها  
 وقيل أول من نطق بها (داود)  
 عليه السلام بقوله تعالى  
 وآتيناها الحكمة وفصل  
 الخطاب وفصل الخطاب  
 هو أما بعد على ما سيأتي  
 (وقيل يعقوب) عليه  
 السلام حين جاءه ملك الموت  
 قال أما بعد فانا أهل بيت  
 موكل بنا بالام (وقيل قس)  
 ابن ساعدة (وقيل كعب)  
 ابن لؤي (وقيل يعرب)  
 ابن خنسان (وقيل سحبان)  
 ابن وائل وجميع بين هذه  
 الاقوال بان الأولية بالنسبة  
 للاول حقيقة وبالنسبة  
 لغيره اضافية أي بلاضافة  
 الى العرب أو القبائل  
 فجعله الاقوال سبعة وقد  
 جمعها في قول  
 فهال الشذافي الذي قد تقدم  
 ينطق باما بعد فاحفظ لتعنا  
 فرداود يعقوب وآدم أقرب  
 نفس فصبيان فكعب  
 فيعرب

لامن مادة نحو التاليف فانهم وقيل للقسيم ولا يخفى بعدهما وواجه الى تقدير مقسم عليهم غير دليل قوي في  
 المقام بل لا يصح في بعض المواضع وقيل زائدة وعليه فلم يرفع بالابتداء قيل تقدم لان الاعراب المحلى  
 للمبنيات وقيل بحالان التقدير على الحرف فيلزم اجتماع اعرابين ومنع هذا القائل اختصاص المحلى  
 بالمبنيات مستدلا بما ذكره في معول المصدر المضاف اليه المصدر من كونه في محل رفع ان كان فاعلا ومحل  
 نصب ان كان مفعولا والخبر محذوف اسم أو فعل وبموجب التنبه ان قوله الم الزائد دخوله في الكلام  
 كتروجه هو كقول الرضي باعتبار أصل المعنى المراد قال والافلا بد من فائدة تفرجه عن العيشة حتى يصح  
 وقوعه في كلام البلغاء والعقلاء وكلام الله ورسوله اما الحقيقة كاصلاح سبحانه أو نظام أو صورة التركيب  
 كاحسن بريد أو عقوبة وهي التأكد ثم أورد أنهم حيث جعلوا هذا المركب الزائدا يلزمهم زيادة  
 النافذة وجميع المؤكدات أقول يمكن دفعه بالفارق بين القسمين بأن نحو ان وضع وضعه شخصيا لا يؤكد  
 عن أن يحكم بزيادته بخلاف الزوائد فان وضعها لا يؤكد نوعي فيها يظهر فكان دون ذلك فقبيل الحكم  
 بزيادته فانهم وقد علم من هذا الاختلاف في البناء انهم ان قبل الجمل فان قلت ورود البناء كغيرها من حروف  
 الجمل على اختلافه هل هو على طريق الاشتراك اللفظي أو الحقيقة أو المجاز قلت المعاني المختلفة الواردة احرف  
 الجملان تبادرت منه كالاستعانة والمصاحبة والسببية والتعدي الخاصة بالنسبة للبناء حقيقة فيكون الحرف  
 مشتركا بينهما لان التبادر علامة الحقيقة ولا حاجة لتكافؤ معنى كل جامع لتلك المعاني وجعله الموضوع له  
 الحرف كقبيل ان الاصاق حقيقة أو مجاز كأي أمسكت بريد ومررت بعمر وهو المعنى الأصلي للبناء الذي  
 لا يفارقها ومن ثم اقتصر عليه سبويه (أقول) استعماله على هذا القول في نحو الاستعانة والمصاحبة ان  
 كان لتضمنه الاصاق حقيقة أو من حيث خصوصه فعجاز (فان قلت) المقرر ان الجمل على الحقيقة والمجاز  
 أولى من الجمل على الاشتراك قلت هذا اذا ثبتت حقيقة أحد المعاني وجهل حال غيره اما اذا لم يكن ذلك فالجمل  
 على الاشتراك متعين فرار من التحكم وان لم يتبادر منه كالاتداء والانتفاء بالنسبة للبناء فذهب البصريين  
 منع استعماله فيها قياسا وحل ماورد منه على الشذوذ وتضمن العامل كأي قوله  
 \* شمر بن عمار الجعفي ثم رفعت \* وقوله تعالى حكاية عن يوسف بن يعقوب عليهم الصلاة والسلام وقد  
 أحسن في استعمال البناء في الأول بمعنى من وفي الثاني بمعنى الى اما شاذ على تضمن شمر بن معسى روين  
 وأحسن معنى عاطف وهذا من القسمين الضوي المقيس عند الأكثرين كأي رتشاف أبي حيان (أقول)  
 يظهر أن اللفظ المضمن معنى لفظ آخر حقيقة ومجاز باعتبارين لان الظاهر انه مستعمل في كل من المعنيين  
 مستقلا بذاته فهو كسائر الالفاظ المستعملة في حقيقة ومجاز وهو علاقة المجاز على هذا المختلفة باختلاف المعنى  
 الحقيقي والمعنى المجازي فتارة تكون المشابهة وتارة تكون غيرا لانه مستعمل في مجموعهما من حيث هو  
 مجموع حتى يكون اللفظ مجازا فقط لان اللفظ لم يوضع للمجموع وانظر ما علاقة المجاز بفرض الاستعمال  
 في المجموع ولا يصح أن تكون الجزئية كما ينوهم لما نقله الناصر اللفظي وغيره عن سعد الدين أنه بشرط في  
 علاقة المكينة والمجزئية كون السلك مركب من الاجزاء تركيبا حقيقيا كأي السرر لا اعتبار بما كنا فتأمل  
 ومذهب الكوفيين جواز على سبيل الاستعارة التبعية في الحرف وقيل على سبيل الحقيقة (فان قلت) قد بان  
 حال البناء مع معانيها المختلفة من الاستعانة والمصاحبة وغيرهما فاحاطها مع المعاني المتماثلة كجزئيات الاستعانة  
 وكجزئيات المصاحبة هل هي مشتركة بينهما اشتركا كلفظا أولا (قلت) اما على مذهب السعد التنفاز في  
 الجمهور ان الحروف ونحوها كالضمان وأسماء الاشارات والموصولات كليات وشذوذات استعمالا  
 فلا شبهة في عدم الاشتراك اللفظي والالزام أن كل لفظ وضع لفهوم كل مشترك اعطيا بين افراد  
 المستعمل فيها اللفظ ولا فائده واما على مذهب البعض والسادات الجزئيات وشذوذ استعمالا فلا فائده  
 باشتراط تعدد الوضع في مفهوم المشترك اللفظي كما صرح به السيد لم تكن البناء مشتركة بين تلك الجزئيات  
 لانها وضعت بوضع واحد للجزئيات مستحضرة كتابا فلم يوجد الشرط وهذا قال السيد بعدم اشتراك الحرف

بينها كنهه عنه من قاسم في آياته وان قلنا بهدم اشتراطه كانت مشتركة بينها كمال اليه العصام  
حيث قال لم تزد تعدد الوضع في مفهومه المشترك الا لاسيد ولم يترك السكت المشهورة بما يفيد خروج  
الموضوع للامور والخصوصية بالوضع العام عن تعريف المشرك وتعر بطايمه متناولة اه (واعلم ان  
الوضع ان تعين فيه اللفظ الموضوع فمخصص وان لم يتعين كان يقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئته كذا  
لمعنى كذا فتوحي ومنه المجاز وكل ما دلالاته على المعنى بالهيئة كالتركيب والمشتق والمصغر والمنسوب والمثنى  
والجمع والشخصي ان كان فيه المعنى الموضوع عليه خاصا لمحوط بالخصوصية سمي وضعا خاصا للموضوع عليه  
خاص كوضع الاعلام لمسمياتها او لمحوط بامر عامه واغيره من امثاله سمي وضعا عاما للموضوع عليه خاص وهذا  
القسم اثبت المتأخرون وجعلوا منه وضع الحروف ونحوها وان كان عاما لمحوط بعمومه سمي وضعا  
عاما للموضوع عليه عام كوضع اسماء الاجناس لفهمها الكتابة. واما كون المعنى العام لمحوط بامر خاص  
فيكون الوضع خاصا للموضوع عليه عام فمفعال كجائز في محله فلا تقسم اربعة منها ثلاثة واقعة ومثل ذلك يقال في  
النوع اذا عرفت هذا فوضع الحروف ونحوها على المذهب الاول من الوضع الشخصي العام للموضوع عليه عام  
وعلى الثاني من الوضع الشخصي العام للموضوع عليه خاص اما كون الموضوع عليه عاما على الاول فليكون عليه  
كائنا كما هو واما كونه خاصا على الثاني فليكونه كل حرف من حروف الكلى كالميم واما كون الوضع عاما  
فلا لحظا للموضوع عليه العام وعمومه على الاول وملاحظة الموضوع عليه الخاص بامر عام يشمله وبمثل كل  
خاص من الجزئيات الموضوع على المعنى الثاني واما كون الوضع شخصيا فتعين اللفظ الموضوع فاستفيدان  
عموم الوضع باعتبار العموم عند الوضع وخصوصه باعتبار الخصوصية عنده وان تخصصته بتعين اللفظ الموضوع  
وفوعيته بعدم تعينه **(البحث الثاني في متعلق الباء)** متعلق بسم محذوف لكثرة الاستعمال وله فهم  
المعنى بدون ذكره لان المقصود المتعلق بالسكس بدليل قول المطول نقلنا عن دلائل الاعجاز انه ما من كلام فيه  
امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء اَوْ فاعله عنه الادوية الغرض والمقصود من الكلام اه واتمذهب نفس  
السامع كل مذهب يمكن في المقام وقد اختلف فيه فقدره الكوفيون فلهذا قال ابن هشام في المعنى وهو المشهور  
في التفاسير والاعراب فالجمله فعلية وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل والجور في محل نصبه على المفعولية  
وانما جعلنا المحل للمجرور وحده لانه الذي عمل فيه العامل بواسطة حرف الجر وقدره البصريون اسمها فالجمله  
اسمية وهو ما مبتدأ أو بسم ظرف لغو متعلق به فعل الجور نصبه على المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل  
محذوفا خاص بغير الظرف لتوسيعهم فيه والخبر محذوف والاصل ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم كائن واما خبر  
وبسم ظرف مستقر متعلق به فعل الجور نصبه على المفعولية والاصل ابتدائي كائن بسم الله الرحمن الرحيم  
فعلى كذا الاحتمالين المبتدأ والخبر محذوفان الا ان بسم على الاول متعلق بالبتدأ وعلى الثاني متعلق بالخبر  
ويبنى على الوجهين ان حذف المتعلق واجب على الثاني له موه عليه دون الاول كقول الكوفيين فان  
مشتبا على القول الثاني ان الخبر نفس الجار والجور كان محل مجموعه مما رفعه على الخبر به المصدر وكان  
المحذوف المبتدأ فقط وانما جعلنا المحل على هذا المجموع الجار والجور لانه الواقع موقع المتعلق المحذوف  
وقولهم لا محل للعرف أى وحده ولا بد على جهه خبر المصدر قوله المصدر لا يعمل محذوفا لما سر ولان  
المصدر الواقع مبتدأ له جهتان جهة مصدرية وهما ظرف الفاعل وينصب المفعول وجهه مبتدئية وهما يعمل في  
الخبر وثابتة وعدم عمله محذوفا من الجهة الاولى ائمان الجهة الثانية فيعمل محذوفا كما يعمل مذكروا وبعضهم  
جعل المحذوف الجار والجور على انه متعلق بالخبر محل رفع باعتبار وقوعه موقع الخبر ونيابته عنه طاهر او اما  
على القول الثالث ان الخبر بمجموع المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور فعل الجور نصبه على المفعولية  
بالتعلق المحذوف ولا محل للمجموع الجار والجور لانه خبر على هذا القول وخزماله محل لا محل له باعتبار  
محل كاه فاستفاد مما سار ما له الخادمي ان المحل في الظرف لا للمجرور فقط وفي الستة من جهة قيامه مقام  
عام له لمجموع الجار والجور ومن جهة تعلقه بهام للمجرور فقط ثم محل مجموعه ما ندي يكون رفعا كما في الذي

السادس في أن فصل الخطاب هي أو غير ما وقد أشار إليه بقوله (وهي) أى أما بعد (فصل الخطاب) المشار إليه بقوله تعالى وآتينا الحكمة وفصل الخطاب قال ابن الأنبر والذي أجمع عليه المحققون من أهل علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان التسليم بفتح كلامه في كل أمر ذي شأن يذكر الله سبحانه فإذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المقصود فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل وقيل الفصول من الخطاب الذي يشينه من يتخطب به ويعلمه بينا لا يمتس عليه بغيره **(السابع في بيان أنها من قبيل الاقضية أو الخاص وقد أشار إليه بقوله (وهي من) قبيل الاقضية القريب من الخاص)** وهما نوعان من أنواع البديع المحسنة للكلام وذلك أنه ينبغي للمتكلم ان يتأنق في الانتقال الى المقصود ولان السامع مترقب للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان جاء حسنا من سلامه الاطراف نشط واستعد اسمع ما بهده والا فلا الانتقال الحسن

الخاص والانتصاب القريب  
منه بخلاف الانتصاب  
الخاص فالخاص الانتقال  
من الانتصاب الى المقصود  
مع رعاية الملازمة بينهما  
كقوله  
أطلع الشمس تبغى ان تؤم  
بنا  
فقات كالأول لكن مطلع الجود  
فيهما من المناسبة والملازمة  
ملا بغير اذ كل منهما محل  
لظهور ما به كمال الانتفاع  
والانتصاب الخاص الانتقال  
من الانتصاب الى المقصود  
فأما أى من غير فاصل  
بلا ملازمة بينهما كقوله  
لورأى الله ان فى الشب خبرا  
جاورته الابراقي الخلد شيا  
كل يوم تبدى صروف اللىالى  
خلقهم أنى سعيد غريبا  
اذلا ملازمة بين علم الله الخبير  
فى الشب وابداء صروف  
اللىالى الخلق من أنى سعيد  
والانتصاب القريب من  
الخاص الانتقال من  
الانتصاب الى المقصود مع  
نوع من المناسبة وشئ من  
الملازمة كقول المؤلفين فى  
اثناء الخطب أما بعد حيث  
انتقل من الحمد وما بعده الى  
كلام آخر من غير ملازمة فهو  
من الانتصاب لكنه يقرب  
من التخصص من حيث انه  
لم يؤت به فحاش من غير نوع  
من الارتباط لان ما بعده له  
تعلق وارتباط بما قبله من  
حيث السبوت والتوقف  
لان أما فيها معنى الشريط

نحن فيه وقد يكون نصبا كفى النائب عن الحال وقد يكون جوا كفى النائب عن الصفة المجردة ومحل الجور  
فقط قد يكون نصبا كفى مرتز يد وقديما كفى مرتز يد البناء للمعمول واقتصار الخادم على  
النصب تصور فاعرف ذلك ويرج تقديره فعلا بقله المحذوف عليه لانه عليه كتمان وعلى الثانى ثلاث وبان الاصل  
فى العمل للفعال وبكثرة التصريح بالتعلق فعلا كفى آية اقرأ باسم ربك وحديث باء لم يربى وضعت جنى  
وباسم الله ارفعهم بأن الجملة عليه مضارعة مفيدة بطار بقى غلبة الاستعمال للتجدد الاستمرارى الانسب  
بالقوام من الدوام المتجدد لاسمى بالطريق المذكور (أقول) لعل التعقيب بالمضارعة ليكون المضارع هو الواقع  
تقديره من الكوفيين وليكونه الاولى بالتقدير والاكثر تقدير والاكثر تقدير الماضى أو الامر مطالبا لنفسه  
جائز وقتا بطريق غلبة الاستعمال لان الجملة مطلقا لا يفيد بطار بقى الوضع الاثبات المحمول للموضوع كإين  
فى محله واختاروا التخصيص وتبعه المتأخرون تقديره فعلا وخرا مناسبا لى باليسلة أما تقديره فعلا فاسم  
وأما كونه متوقفا ليكون اسم تعالى ممتد ما ذكرنا فوافق تقدم مسماه وجودا وليفيد الاختصاص لان  
تقديم المعمول يفيد عند الجمهور خلافه لان المحجب لكن ليس مرادهم أن الاختصاص لا ينكح عنه حتى  
يرد عليهم نحو وثباتك فظاهر مما لا يصح فيه ارادة الاختصاص بل مرادهم انه قد يكون له كقديكون له كقديكون لغیره  
كلاهما كاصحوا به وان كان الاهتمام لا يصلح سببا للتقديم الامع بيان وجه الاهتمام كائن عليه الشئ  
عبد القاهر والظاهر كقول السعدى التقدير انى انه قصر اقرارا قد صدبه الرضى على الشريك اذ كانوا يتدنون افعالهم  
باسماء آلهتهم أيضا ويحتمل كونه قصر قلب ردا على الدهر به المنكر من وجوده تعالى وكونه قصر تعيين ردا  
على المتردد من فحين يتدنا باسمهم القصر هنا غير حقيقى لتعدد الحقيقى فى قصر الصفة على الموصوف كانهان  
المعنى قصر الابتداء على اكونه باسم الله لا يتعداه الى كونه باسم غيره وان ثبت له اوصاف آخر ككونه فى ذى بال  
(فان قلت) الحكيم هنا ثبتوا الابتداء باسم الله لا متشكك وهذا النزاع فيه حتى بقصر قصر اقرارا أو غيره (قلت)  
اعلمهم من نظرنا فى ذلك الى ما يشعر به الحكيم من استحقاق الاسم الكريم أن يتدنا به أو نزول المنازعين فى  
الاستحقاق المذكور منزلة المنازعين فى ثبوت الفعل للمتشكك (أقول) بقى شئ آخر وهو أن القصر المذكور قد  
يحصل مع تقديم المعلق كاذاجعل الجملة اسمية وعاق الجار والجور بالجار المحذوف وقدم هذا الخبر على الجار  
والجور و آخر المبدأ مضافا الى ياء المتكلم لما صرحوا به من افادة نحو فاعرف يد القصر فليطهه تعالى بهم تأخير  
المعلق بافادة القصر من عدم حصوله عند تقديره لعله باعتبار الغالب فاعرفه فو تو لنا مخرأى عن اليسلة  
بهاهما أو عن بسم الله فقط أو عن بسم الله الرحمن فقط لكن هذا الوجهان مرجوحان لزوم الفصل عليهم  
بين التابع والمتبوع بأجنى والراجح منه بخلاف الوجه الاول اما عن اسم فقط فممنوع لزوم الفصل بين  
المتضامين بما لا يجوز الفصل به بينهما (أقول) يترج الوجه الثانى فى تقدير قطع الرحمن الرحيم والثالث فى تقدير  
قطع الرحيم فقط فلو كان فى التقديرين من الفصل بين المعمول والعامل بأجنى وهو الجملة القطعية اللازمة على  
الوجه الاول فى التقديرين وانما لم نوجه فيها الجواز الفصل بين المعمول والعامل بحجة معترضة لانه دخل  
قوله لم يربى جوحية الثانى والثالث محمول على تقدير اتباع التبعين فتنبه (فان قيل) لم يقدم الجار والجور  
قوله تعالى اقرأ باسم ربك للكتبتين السابقتين (أجيب) بوجهين الاول انه لما كان أول ما تزل على الاطلاق  
قوله تعالى اقرأ باسم ربك الى ما لا يعلم كان الاسر باقراءة أهم لمعارض المقام فلهذا قدم الاسر على الجار  
والجور ولا يقال أهمية اسم تعالى ذاتية ففى أولى الاعتبار من أهمية الامور العرضية لانه قول كثير ما يربى  
فى باب البلاغة الاممية العرضية على الأهمية الذاتية اذا اقتضى الحال ذلك كنهانها أما أول ما تزل بعد فترة الوحي  
فأول المدرو وأما أول سورة نزلت بها ما هنا لفتا حوهم ذابجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (الثانى) أنه  
ليس متعلقا بقرأ الاول كجهومبنى السؤال بل هو متعلق بقرأ الثانى ولم يعتبر تدنى اقرأ الاول للمقروبه وأما  
تقديره مناسبا فلهذا حتى خصوصية المقام ولا شعار ما بعد اليسلة به فهو قرينة على المحذوف وهم ذابنه  
ما قبل يتبع تقدير العام قياسا على تقدير النحاة متعلق الطرف المستقر عالان ذلك اذ لم توجد قرينة لخصوص

والاقتدار خاص ولا يخرج الظرف بتقديره عن كونه مستقرا اذ كما يستقر في الظرف معنى العام يستقر فيه معنى الخاص المدلول عليه بقرينة كما صرح به السعد الجرجاني ولذا لا تنه على تلبس الفعل كالماء بالسمة فهو أولى بخلاف مادة الابتداء مثلا وما قيل من أن تقدير الفعل من مادة الابتداء مناسب للابتداء بالسمة المطلوب فهو أولى دفع بان معنى الابتداء بالسمة الاتيان بها قبل الشروع في المقصود وهو حاصل سواء قدرنا بتداني أو دال ما جعلت النسبة مبدأه من الافعال الخاصة هذا وقد اختار الشيخ الاكبر يحيى الدين بن عربي ان الجار والمجرور في بسمة الماتحة متعلق بالحد وقال انه أليق لان الله تعالى اغنايهم بها عنه قال وأما قول النحاة ان المصدر لا يعمل وخلافكم عندي اهـ (أقول) قول النحاة المذكور شامل حتى للظرف والجار والمجرور كما هو صريح كلام الاشعري في باب اعمال المصدر ووصف عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد فلا يقال كان يكنى الشيخ عن دعوى التحكم الجواب عن قولهم المذكور بان محله في غير الظرف والجار والمجرور مع أن مراده انهم متحكمون حتى في غير الظرف والجار والمجرور واستفيد من الشمول المذكور أنه لا يجوز تقدير المتعلق هناء مصدره وخوا ان كان السعد في شرح التلخيص الحق جواز ذلك في الظروف لانها بما يكفيه راتحة الفعل اهـ ومراده بالظرف ما شمل الجار والمجرور كما هو ظاهر فعلى هذا يجوز تقدير المتعلق هناء مصدره وخوا ومراده بالصدر في قولهم المذكور المصدر القدر بأن والفعل أو ما والفعل لان المصدر النائب عن فعله يعمل وخوا على ما بين في محله واعلم أنه اختلاف في محذوفات القرآن متعلق بالسمة فقبل انهما من القرآن وأورد عليه أسرار الأول ان المقام قد لا يقتضي تقدير المظا بعينه بل أى لفظا صلح فان حكم على الجميع بالقرآنية لزم التكرار بلا فائدة وان حكم على بعضها فقط لزم الترجيح بالامرجح الثاني أن المقدرات من كلام البشر فهي حادثة وغير معجزة فلو جاءت من القرآن لزم تركه من الحوادث غير المعجز والقديم المعجز والمركب منهما حادث غير معجز وأوجب عن الأول بان المحكوم بقرآنية القدر المشترك بين جميع الالفاظ الصالحة (أقول) فيه أنه كلى لا يوجد الا هذا على التحقيق والسكلام في القرآن اللفظي فتأمل وعن الثاني بان السكلام في القرآن اللفظي وهو محمول على حادث فلا يضر لزوم الحدوث وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز ممنوع وسند المنع أن مجموع القرآن مركب من المعجز كثلاث آيات منه وغير المعجز كاثنتين مع أن المجموع معجز بل كل سورة منه بل كل ثلاث آيات منه وقيل ليست من القرآن لانه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لا لا يحجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وتلك المقدرات ليست من هذا اللفظ المنزل فهي مرادته تعالى لان كلامه وأورد عليه ان تلك المقدرات بتوقف معنى القرآن عليها فلو لم تكن منه لزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص (وأوجب) بأن حذفها لاقتضاء البلاغة وتوقف السكلام في إعادة معناه المقصود على شيء آخر اقتضت البلاغة حذفه ليس نقض بل هو كمال السكلام (تنبيه) قد يقال الباء متعلقة أى أولا متعلق ايصال لان الجار اداة لا يوصل معنى الفعل الى معنى الجار وقد يقال الجار ومرتبة متعلق أى ثانيا متعلق المعمول بالعامل وقد يقال الجار والمجرور متعلق على ارادة التعلق بمعنيته وكل صحيح والمتعارف أن المعمول متعلق بكسر اللام وأن العامل متعلق بفعلها والسر في ذلك أن المعمول ضعيف والعامل قوى والمناسب جعل الضعيف متعلقا بالكسر والقوى متعلقا بالفتح وبصح الفتح في المسمول والكسر في العامل (المبحث الثالث) بنيت الباء على حركتها مع أن الاصل في البناء السكون لانه أخف من الحركة فتعادل خفته ثقل البناء لانها حرف احادي معرض لان يبتدأ به ولا يبتدأ بها سكون وكانت الحركة كسر مع ان الفتح أخف الحركات ولذلك جعل حق الحروف المفردة لازوما الحرفية والجرى وكل منهما يناسب الكسرا أما الحرفية فلا تنضاهم عدم الحركة والكسر يناسب العدم اقنائه اذ لا يوجد في الفعل والاسم غير المتصرف والحرف الانداز الكبير وأما الجار فلو افقة حركة الباء أثرها (فان قلت) ان الباء تكفي عما عن العمل كفى حرف الميم من معنى اللبيب فلا يلزم الجار (قلت) كانه لذرتة بالنسبة لعمالها جعل كالمعوم أو المارد أنه الاصل مالم يعارضه معارض وتظهر كسر الباء لاذ كسر كسر الامرو ولا الجار الدخلة على الظاهر للفرق بينهما وبين لام التأكي

المعنى لذلك قال صاحب التلخيص ومنه أى من الاقتضاب ما يقرب من التلخيص كقولك بعد حد الله اما بعد (المصدر الثاني في اما وفيه غائبة مباحث) الاول في معناها وقد أشار اليه بقوله (وأما) بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف مفيد لامور أربعة مفيد (للشرط) دائما أى تعليق شيء على شيء كل منه مافي المستقبل بدليل لزوم القاء بعدها في نحو أما زيد فنفلق اذ لو كانت اللفظ لم تدخل على الخبر اذ لا يطف الخبر على مبتدئه أو زائدة لصح الاستغناء عنها فنعين أن تكون فاه الجزء (والتوكيد) دائما أيضا أى تقوية الحكم فهي بمنزلة ان فهذا كذا قال الزمخشري فائدة أما في السكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ومن ثم قال سيبويه في تفسير هذا التركيب مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير منه يشعر بمأدتين الاولى أن أما لتوكيد الثانية انها في معنى الشرط حيث رتب الجواب على ما هو محقق الحصول وقصر بما هو

موضوع للشرط (والفصل)  
للخطاب لما عن ابن الاثير  
بل هو المقصود اذا المقصود  
من الايتان هما الفصل بين  
ذكره تعالى وبين الغرض  
المسوقه الكلام (دائما)  
أى فى جميع موارد  
راجع للامور الثلاثة كما  
مر (والتفصيل) لجعل قبلها  
(غالبا) لاداء عند الجمهور  
بديل استعراض واقعا نحو  
فاما الذين آمنوا فيعملون  
وأما السهنية وأما الجدار  
وأما الغلام الآيات وقد  
يتلوه تذكر اراها استغناء  
بذكر أحد القسمين عن  
الآخر أو بكلام يذكر  
بعدها فالاول نحو فاما الذين  
آمنوا بالله واعتصموا به  
فسيذكرهم فى رحمة منه  
وفضل وقسمه فى المعنى وأما  
الذين كفروا فلهم كذا وكذا  
حذف استغناء بالاول  
والثانى نحو فاما الذين فى  
قلوبهم زيغ الآية وقسمه  
فى المعنى فذوله تعالى  
والرايعون فى العلم الآية  
فالوقف دونه والمعنى وأما  
الرايعون فيقولون بناء  
على أن المراد بالمتشابه  
ما استأثر الله به لم يقدنا  
لجردنا لكيد نحو اما زيد  
فخطاى ومنه قولهم فى صدر  
الكتب والرسائل اما بعد  
وذهب بعضهم الى أنها  
للتفصيل دائما وأجاب عن  
التمثيل السابق بان التفصيل

لانهم ما فتحوا لاشبهتهما بواو لعدم اشتباها لام الجر الداخلة على الضمير المتصل بغير الباء بـ عدم دخول لام  
التأكيده عليه بقيت مفتوحة على الاصل في الحروف المفردة ولزم الحرفية والجر تعليل واحد فلا ينقض  
بروا العطف فانه ولام الابتداء والقسم ونحوها لانها وان لزمت الحرفية انتفى عنها الجر ولا يكاف التشبيه  
لانها وان لزمت الجر لانزمت الحرفية (فان قلت) ينقض بواو القسم وتاءه ولام الجر الداخلة على الضمير بغير  
الياء فان الثلاث فتحت مع زومها الحرفية والجر (قلت) لما كان الاوليان ثابتين عن باء القسم لانها اصل  
حروفه كان علمها الجر كانه ابس اثرهما ولم تنكسر الثلاثة فزايين لام المظهر ولام المضمر ولم ينكسر  
حصول الالباس عند فتح لام المظهر بلام التأكيده لعدم فتح لام الضمير كمر كذا في حواشي الشيخ زاده  
(اقول) فيجيب ابضاع النقص بلام المضمر بأنه لما كان جرها للضمير بغير ظاهر كان كعدم  
(المبحث الرابع) \* خصت الباء بالبدئية من بين الحروف قبل لانها اول ما صدر من عالم الارواح يوم اُلفت  
بربكم فالوالبى وقيل تنبيه بما فيها من الكسر بناء وعمل على أنه لا يقدم الالتماس كسر المتواضع اشارة في مدا  
كل ذي بال الى طلب التواضع ولا ربه عليه لام الجر لانها افتتح مع الضمير بغير الباء وقيل لما فيها من معنى  
الاضاف للشعر بالايصال تنبيه عند ابتداء كل ذي بال على أن المقصود منه اصاله لرضا الله عز وجل وطول  
رأسها أى يخون نصف ألف كفى الشوائى وغيره قيل تعظيما للحرف الذى ابتدئ به كتاب الله تعالى ثم طرد  
التطويل في هذه الحرفه وقيل تعويضاً عن ألف اسم الحذف فمعه يخون من نصفه اذ يكون الابتداء بلفظ بسم عزله  
الابتداء بافتاء الله من غير سبق شئ أصلاً ولا نشاء التكتئين في نحو باسم ربك لم يطول رأسه وبقولنا بخو  
من نصفه ما يدفع ما يقال التعويض عن الالف بنافى التحليل بحذفه \* (المقصود الثانى في لفظ اسم وقوله  
أربعة مباحث) \* (المبحث الاول) الاسم لغة ما يدل على معنى فيصدق بأنواع السكاه الثلاثة كزبد وقام  
وهل (أقول) ما واقع على مفرد يدل مسمى لان المفهوم منه المعنى الفرادى فلا تسمى الجملة اسماً ما عدا كما أفاده  
بعضهم لكن المراد المفردة حقيقة كزبد أو حكا كعبد الله وجعل مثل هذا مفرداً حقيقة اصطلاحاً للمنطقة  
واصطلاحاً ككلمات على معنى في نفسه غير مترن زمان وضعاف ككاهة مجنس وتصدير الحمد بيفيدان الماهل  
والركب لبسان الاسم والمراد به اما يشل المطوق به حقيقة والمنطوق به حكماً فدخل الضمير في نحو استقيم  
وزيد قام وقولنا في نفسه مخرج الحرف لانه لا يدل على معنى في نفسه لا باعتبار الوضع ولا باعتبار الاستعمال  
عند من يجعل الحرف موضوعاً لنسبة جزئية وباعتبار الاستعمال فقط عند من يجعله موضوعاً للكلى مشروط  
استعماله في نسبة جزئية بل يدل على معنى في غيره وفى نفسه صفة لمعنى وضميره عائد على معنى والمراد بكونه  
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية أى عدم احتياجه الى ان فهمه من داله الى انضمام لفظ آخر ومنهم من قال  
في نفسه اوعليه فالضمير لكاهة مؤخر الجار والمجرور اضافة لمعنى والمراد بكونه المعنى في السكاه ان فهمه منها من  
غير احتياج الى انضمام لفظ آخر وفى معنى الباء متعلق بدات وهو دى الاحتمالات واحد وقولنا غير مترن  
زمان اما مخفوض صفة ثانية لمعنى أو منصوب حالاً لانه وان كن نكرة فتخصص بالصفة الاولى وخرج  
الفعل الذى لم يعرض تجرده من الزمان وقولنا موضوعاً قد فى قولنا غير مترن زمان وخرج به الفعل العارض  
تجرده من الزمان كنتم وبس وعسى وحبذا وفعل التعجب ونحو بعث واشترى ودخل به الاسماء المترن  
معناها زمان لزوما كضارب ومضروب وضرب (وأورد) على التعميم انه غير جامع لانه لا يشمل نحو يوم  
ووقت ولا اسم الفعل لاقترا معناها زمان (وأجيب) بأن نحو يوم ووقت لا نسلم اقتران معناه زمان لان  
معناه نفس الزمان والزمان غير مترن زمان ومعنى اسم الفعل على الاصح لفظ الفعل وهو غير مترن زمان بل  
المترن به معنى لفظ الفعل (أقول) بقى أنه ردها به أنه لا يشمل أسماء الاشارة والضمائر ونحوها على مذهب  
العضو والسيد الجر جاني المرجع عند أكثر المتأخرين أنها جزئيات وضعاف واسمعه الان معانيها عليه غير  
مستقلة بالمفهومية (ويمكن دفعه) بان المراد في نفسه بالفعل أو بالقوة ونحو اسم الاشارة في قوة الدال على  
معنى في نفسه لان الاصل في الاسماء دلالتها على معنى في نفسه \* ثم الاسم ان أريد به اللفظ الدال على المسمى



كألفاظ يدل الال على ذات مشخصة فغير المسمى قطاعوان أريد به المدلول بحجاز العلاقة المحللة أو السببية باعتبار  
 فهم المدلول من الال فعينه مطلقا عند غير الاشعري وأما عند فعينه ان كان جامدا كآلة وغيره ان كان مشتقا  
 من صفة فعل كالحلق ولا عينه ولا غير ان كان مشتقا من صفة ذات كالعالم قال السعد في شرح المقاصد  
 الاصحاب اعتبر والمدلول المعاني فاطلاق القول بان الاسم هو نفس المسمى للقطع بان مدلول الخالق شئ مثله  
 الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شئ مثله العلم لا نفس العلم والاشعري أخذ المدلول الاعم واعتبر في أسماء  
 الصفات المعاني المقصودة فزعم ان مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير  
 اه فتحصل مما ذكر كثر الاسم بمعنى الال غير المسمى قطاعوا بمعنى المدلول المطابق عينه قطاعوا بمعنى  
 مطابق المدلول تارة يكون غير وثارة يكون عينه وثارة تكون لا عين ولا غير فلهذا قال غير واحد لا معنى للخالف  
 في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنفي في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطابق الغير لا قطع  
 بأن الصفة غير الموصوف وان لزمته وأما التسمية فتطابق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى بامه  
 فهو غير الاسم وغير المسمى \* (المبحث الثاني) ه ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم الهالامية لاستغراقية  
 ان أريد بكل اسم من أسمائه تعالى سواء اختص به تعالى كآلة والرحمن والرب معرف فبال أو بتبادر منه  
 كالرحيم والغفار والفتاح قال الشنوائى أولا كالثاني والوجود لكن هل يتوقف حصول التبرك بالاسم الأخير  
 على قصد مراد به الله تعالى كفى اليمين أولا ويرى فيه نظرا ولا بعد الفرق بان استعمال صيغة العموم هنا  
 يصرف اليه وهل يدخل الموصول بعينه كالذي أعبد ومن خلق السماء والالفاظ الدالة عليه والصالحات  
 للدلالة عليه وان لم يراد استعمالها فيه بالنية أو مطلقا بناء على جواز إطلاقها عليه أولا فيه نظرا ه أولامية جنسية  
 ان أريد بجنس أسمائه تعالى أولامية تعهدية ان أريد باسم مخصوص (أقول) مرادهم بالجنس في الاحتمال  
 الثاني الجنس في ضمن بعض الافراد لا الجنس من حيث هو وان أوهمه كلام الشنوائى الاتى لعدم صحة اودة  
 الابدائي بالاسم له لان جنس الاسم من حيث هو لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو صاحبة أو استعانة به  
 والجنسية بذلك المعنى المراد هي المهدية ذهنا في اصطلاح البيهقيين وتسميتها جنسية كما صنعت كغيري  
 اصطلاح للتحقق قال الشنوائى والاولى بمعنى الاستغراقية أولى وان قلنا بالاولية الجنس في مقام الحد ويفرق بان  
 المقصود هنا التبرك بذكر افراد الاسم كلها وذكرها مع ارادة الاستغراق أقرب منه مع ارادة الجنس لان  
 الاستغراق بمنزلة تضاييم متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات الافراد واثبات الجنس  
 اثبات لها بطريق البرهان اه وان أريد بالجلالة لفظها فإضافة اسم الهالبيين لكن يمنع من هذا الاحتمال  
 التبعث بالرجن الرحيم لانهم ما وصفان للمسمى لا للاسم الا أن يجعل الاسناد فيهما من الجواز العقلي من اسناد  
 ما للمدلول الى الال أو يرتكب الاستحسان بان يكون ذلك كراسم الجلالة أو لا بمعنى اللفظ وأعيد الضمير عليه  
 بمعنى المعنى وفي كل تكاف وتماثل بسم الله ولم يقل بالله مع ان الابتداء باسم الله حاصل بقول بالله معاني المعنى  
 التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على الجاس العالى أو الحضرة الشريفة ولانه أبعد عن إيهام القسم من  
 بالله ولا شعارة بان الاستعانة والتبرك يكونان باسم كما يكونان بذاته ولأداة العموم ان قلنا الإضافة استغراقية  
 أو جنسية لكن العموم على الاستغراقية شمولي وعلى الجنسية بمعنى كية الاسم المضاف أى كونه كليا فيحقق  
 في فرد متما أو كثر وعمال نفس السامع في تعيين المعهودان قلنا تعهدية والاحمال ثم التخصيص ان قلنا البيهقيين  
 ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ان باسم الله يصلح قسم وان العاقل باسم الله حالها تعد  
 عينه وهو كذلك وان أراد الالفاظ كلفظ الله ان قصد الالفاظ الثابت في القرآن لما صرح به في الانوار من أنه اذا  
 حاث بكتاب الله أو بالمصحف أو بالكتاب فيه أو بالقرآن فيبين لكن مذهب أبي حنيفة أنه لا ينعقد بلفظ  
 القرآن أصلا فلا ينعقد على مذهبه عين الخالف باسم الله مراد الالفاظ ذكره الشنوائى لكن حتى في بحر  
 الحنفية خلافا في انعقاد اليمين بقول باسم الله فقال باسم الله ليس بيمين الا أن يتوهم وروى عن محمد بن عيسى  
 مطلقا وقال صاحب فغ القدير المختار ان ليس بعينه لعدم التعارف اه والظاهر ان باسم الله عين كآخريه

مقدر والتقدير جاء القوم  
 أما زيد فمطلق وأما غيره  
 فلا أعرف حاله ورد بان فيه  
 تركضا لاحتياج اليه ولهذا  
 قال العلامة العصام ومن  
 قصر نظره على الثاني فقد  
 صار غائبا التكاليف لا يجوز  
 لها غائبا وقال الرضى وقد  
 التزم البعض معنى التفصيل  
 في جميع مواقع استعمالها  
 فلم يذكر التعداد بعدها  
 الا أن جواز السكوت على  
 مثل قولك أما زيد فمطلق  
 يدفع دعوى لزوم التفصيل  
 كذا منها \* الثاني في أصلها  
 وقد أشار اليه بقوله  
 (وأصلها) عند الجمهور  
 (مهما يكن من شئ) فهو  
 ثابتة عن اداة الشرط وجناته  
 لقول سيبويه في تفسير أما  
 زيد فذهب هـ ما يمكن من  
 شئ فزيد ذهب فوضع أما  
 صالح لهما ما يمكن وهي فاعلة  
 مقام هـ الصنفها معنى  
 الشرط وليست اما بمعنى  
 هـ ما وشرطا لانها حرف  
 والحرف لا يصلح أن  
 يكون بمعنى اسم وفعل فله  
 المرادى (غذف أداة  
 الشرط) التي هي هـ ما  
 (وفعله) الذى هو يكن مع  
 فاعله اختصارا ووقعت اما  
 موقع هـ ما (وأثبت اما  
 مقامها) أى اداة الشرط  
 وفعله فيهما هـ ما من الاحكام  
 (فلزمها) أى اما (ما لزمها)  
 من الاحكام أى ما لزمها

في البدائع مع الايمان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة فكان الحذف بالاسم حالما بالذات كانه  
 حينئذ قال بالله اه والعرف لا اعتبار به في الاسماء وفي الخلاصة لو قال واسم الله يكون عينا اه كلام الجبر  
 ملخصا ومقتضى تعديل البدائع انه اذا قصد اللفظ لا يكون عينا وهو ما ذكره الشنوافي على مذهب أبي حنيفة  
 \* (المبحث الثالث) \* الاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلوانة على مسماه ويظهره وأصله  
 الاعلى هو بكسر أو ضم فسكون لا يقع فسكون كقائل لجمعه على افعال وفعل كقائل لا يجمع على افعال  
 تخفف لكثرة الاستعمال بخذف حذو وسر كنه صدره وقوع التخفيف في طريقه ولم يخفف صدره لئلا يخفف  
 بالسكامة ثم اتى بهمزة الوصل نحو يضاع اللام وقيل عن حركة الغاء وقبل عنها والاول هو الراجح وقوصلا  
 للناق بالسا كن تعذرا لا ابتداء به أو تعسره على القواين واختارا للكافي ثلثا لئلا يقال ان كان السكون  
 لازما ذاتيا لسا كن فتعذر ولا فتعسر قال لكنه لم يقع في لغة العرب اسلامتها من السكامة ونخصت الهمزة  
 بذلك من بين الحروف لاختصاصها بالاجتماع امرين فيها يناسبان الابتداء قوتها وكونها من ابتداء الخارج  
 وأصلها لانها من أقصى الحلق مما يلي الصدر وقولنا هنا وفيما يلي ككثرة الاستعمال أى لانه بكثرة  
 الاستعمال فلا بد أن الأصل لم يكثر استعماله وانما كثر استعمال الاسم وما سبق علم أن قوله اسم الاسم أحد  
 الاسماء العشرة التي ثبتت أوائلها على السكون أى بعد حذف اعجازها وان حذف الواو اعتباطي لانه لا  
 تضر بهيمة وقبل تحذف حركة الواو الى الميم فالتى سا كن ان الواو والنون في حذف الواو تخلصا من التعاقب ما أو  
 استعطت صفة الواو لا لتعمل فالتى سا كن ان حذف الواو تخلصا عن هذه الالة تصريفها في مورد الا ان بان نقل الحركة  
 مختص بالاحوف وهو معتل العين والثاني بان نقل صفة الواو أضغفه سكون ما قبلها وتغييرها الى الفتحة  
 والكسرة وجوز غير واحد أن أصل اسم هو يفتحون نظير ابن وبنو (أقول) بعده أن الغالب في مثل ذلك  
 قلب الواو الى الفاء كها واقتح ما قبلها لاحذفها لئلا يبادر أنه أصل سى كفى بعض لغات اسم لأصل اسم  
 \* وعند الكوفيين من وهم معنى علم بعلامته علامة على مسماه وأصله الاعلى وسيم يفتح الواو وسكون  
 السين كفى الشنوافي تخفف عند أكثرهم بخذف صدره لكثرة الاستعمال واتى بهمزة الوصل لما سر وانما  
 قلنا هنا من وهم لانه المناسب انقره مذهب الكوفيين لجعلهم الفعل الماضي أصلا يشق منه غيره وسلامته  
 من لزوم اشتقاق الشيء من نفسه بحسب الأصل الوارد على من قال من الوسم وان دفع بان مغايرة المشتق  
 للمشتق منه حالة الاشتقاق كافية ونقل الحادى في رسالته ان البعض يجعل الأصل الذى يشق منه غيره  
 هو الأشهر صدرا كان أو فعلا ماضيا فحذفه وذهب بعضهم الى أنه لا حذف ولا تعويض وانما قلبت الواو  
 همزة كفى اعاء واشاح فهى همزة قطع وصالت لكثرة الاستعمال فوزنه على هذا فعل وعلى الثانى أعل وعلى  
 الاول افع ثم هو على الاول من باب الناقص وهو ما حذف لانه وعلى الآخرين من باب المثال وهو معتل الغاء  
 ومذهب الكوفيين أقل اعلا لا تكن بشهد لمذهب البصريين جمعه على أسماء وجمع جمعه على اسام وتصفيره  
 على سى وقولهم في قوله سميت وأسميت وتسميت وقولهم في بعض لغاته سى كفى ورعى وهدى وقولهم في  
 المساوى في الاسم هو سى فان أصل أسماء سى وقلب الواو همزة نظرا فاعقب أنفسا ثم وأصل أسامى  
 أسامو قلب الواو ياء نظرا فها وانكسار ما قبلها ولو قوعها رابة عتب غير ضم وأصل سى سيمو قلبت الواو ياء  
 وأدغمت الياء فى الياء الاولى لاجتماعهما مع الياء وسبق احدهما بالسكون وأصل سميت واسميت وتسميت  
 سموت واسموت وتسموت قلبت الواو ياء ولو قوعها رابة عتب غير ضم وأصل سى سيمو قلبت الواو ألفا انحر كها  
 واقتح ما قبلها وأصل سى سيمو قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الاولى لماسبق في المصغرو لو كان من وهم  
 لقبل أسام وأسام ووسيم وسميت وأوسميت وتوسميت ودعوى أن الأصل هـ وان ذلك مقولوبة  
 عن هذه قبلها مكانها كقولهم راعونا فى رأى ونأى مخالفة للأصل والظاهر فلا يصار اليه الغير ضرورة مع أن  
 شرط ثبوت القاب عدم اطراده أى عدم وجوده فى جميع انصاف الكلمة والافلا قلب كها هنا وبشده  
 أيضا ان اللين بالتغيير هو الآخر وان القاعدة فيها حذف لانه أن بعض عنها همزة الوصل كائن واست

(من الاسمية) وغل الجزم  
 والاعراب (و) لزم يكن من  
 وجوب قرن (الغاء) بالجواب  
 والفعالية والجزم (القائمة)  
 للآزم) الذى هو الاسمية  
 والغاء (مقام المزموم) الذى  
 هو هـ او يكن فى الجلة اذ  
 الحاصل مع اما انما هو  
 اصوق الاسمية لا الاسمية  
 والآزم الاسمية لان اما  
 حرف والحرف يتعذر ان  
 يكون اسماء فنزل اصوق  
 الاسمية منزلة الحصول  
 بالفعول والغاء لا يلزم فى  
 جواب الشرط الا فى واضع  
 قليلة يسأى بيلتم (و) أبقي  
 ذلك اللازم الذى هو أثر  
 المزموم الاعلى (اقتضاه لزم)  
 أى أثر المزموم ولازمه (فى  
 الجلة) أى ابتداء لبعض  
 الآثار لانه لا يمكن الا اذا لم  
 يسبق من آثارهما الا  
 الاسمية بل لصوقها ولم يبق  
 من آثار يكن الالفاء مع  
 ان لسلك منهما آثارا ولو ازم  
 كثيرة تقدم التنبيه عليها  
 فقولى فى الجملدة واجمع  
 للامرين جميعا كما مر  
 ولا يخفى ما فى المقام من  
 التناقى التام لان ما ذكر  
 يقدر ان القائم مقامهما  
 ويكن اللازم المذكور من  
 الاسمية والغاء وما سبق  
 يفيد أن القائم مقام ما ذكر  
 أمالوك التخلص بجعل  
 القائمة فيما مر معنى الحلول  
 فى المحل وفيما ذكر معنى

والدلالة اذ اللازم له دلالة  
على المزوم وذهب بعضهم  
الى أن الاصل اذا أردت  
حال كذا اذا قلت أما زيد  
فتطابق فالاصل اذا أردت  
معرفة حال زيد فزيد  
منطلي حذف اذا الشرط  
وفعل الشرط وأقيمت أما  
مقام ذلك \* الثالث في  
اعراب ذلك الاصل وقد  
أشار اليه بقوله (ومهما)  
عند البصريين أصلها أما  
الاولى شرطية والثانية  
زائدة فنقل اجتماعهما  
فأبدلت الميم الاولى هاء  
وعند الكوفيين أصلها مه  
بمعنى أكف زبد عليها  
ما حدث بالتركيب معنى لم  
يكن والمختار أنها بسيطة  
لم يعمد لبس على التركيب  
وهي (مبتدأ) بناء على  
الاصح من أن اسم والمجر  
جمله الشرط وقيل الجواب  
وقيل مجموع الخنتين وقيل  
لا خبر له (ويكن) فعل  
الشرط وهي (أما) تامة  
تكفي بالمرنوع على أنه  
فاعل بها (والفاعل) حيث  
الماضي ويكون مرفوعا  
بضمه مقدر منع من ظهورها  
اشتغال الجمل بحركة حرف  
الجر الزائد حريا (على)  
مذهب الكوفيين  
والاخفش من جواز  
(زيادته) في الابتداء  
وجعل الكوفيون من ذلك  
قولهم قد كان من معار

وقباحت فأنه أن بعض منها التاء كمدنوزنه وإن الغالب كون العوض في غير محل المعوض عنه  
(فان قلت) التخفيف يحذف الواو على القولين الاولين ينافيه التعويض بالهمزة (قلت) لا ينافيه لسموط  
الهمزة حالة الوصل مع أنها أخف من الواو ونقل عن القرطبي ان مذهب البصريين مبنى على مذهب أهل  
الحق من أنه تعالى لم يزل موصوفاً بالاحياء أو لا بد ان مذهب الكوفيين مبنى على مذهب أهل الاعتزال  
من أنه تعالى كان في الازل بلا أسماء فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (أقول) فيه نظر أما ولا فلا نه ليس في  
للمذهبيين ما يقتضي هذا البناء وأما ثانياً فلان الاسماء ألفاظ وجميع الالفاظ غير أولية بل هي حادثة باتفاق  
الجمهور من القرين ولهذا جمل قول من قال أسماء الله قد عرفت على المسامحة فتأمل \* (تنبيه) \* اشتقاق اسم  
على المذهبين اشتقاق صغير وكذا اشتقاق الجلالة على القولين واشتقاق الرحمن والرحيم وسيا تليق ضابطه  
وضابط أخويه في الخاتمة \* (المبحث الرابع) \* لغات الاسم ثمان عشرة على ما ذكره الطبري لاوى وقد  
جعل في هذا البيت  
سم سمعة اسم سماه كذا سما \* سماء بتثنية لاول كاهها  
وحذف ألفه خطا مع أن الاصل في كل كلمة أن تكتب على صورة لفظها بتقدير الابتداء بهم أو الوقوف عليها  
لمجوع أمرين كثرة الكتابة وشدة اتصال الباء باسم ولان تنفاد الاول في نحو باسم الله ونحو لاسم وكن باسم  
الرحمن كتب ألفه وكتابتها مع غير الجلالة من أسمائه تعالى هو مذهب الفراء وجوز الاخفش حذفها مع  
على مذهب الفراء عرى الناس ولا خلاف بينهم في ثبوت اسم غير اسمائه تعالى نحو باسم زيد ولا تنفاد الثاني  
عن لفظ الله ولفظ الرحمن ولفظ الرحيم كتبت الالف الاولى من أنى الاول والالف الاولى من التي الثانية  
وأنف الثالث على القولين حذف الالف الاولى فقط لم يلزم حذفها في هذه الثلاثة بسبب وجود هذا الالف فيها  
لانه يجوز الحذف الاصل لا وجب فلا يسئل عن ثبوتها في هذه الثلاثة لانه الاصل ولا اجتماعها في بسم الله  
فهو الرحمن الرحيم حذفت ألسام فيه كحذف فيه معهما كما صرح به غير واحد لكن في شافية ابن  
الحاجب ان ثبت في بسم الله يدومها (أقول) ظاهر اطلاق ما ذكرناه من تصريح غير واحد حذف الالف  
من بسم الله ولو في نحو قولنا الابتداء باسم الله مطلوب وبسم الله تنزل الرجات والخطاف باسم الله منعقد  
وتكررت باسم الله تعالى الذي في حوائش الشهاب على البضاضة نقلا عن أبي حيان والدمامي أن من شروط  
حذف الالف عدم ذكر المتعلق (ثم أقول أيضا) لا يبعد ان يقيد حذف الالف من بسم الله بحالة وقوعه  
مبتدأه الشيء أو مراداً منه اللفظ الذي يبتدأ به الشيء كما في قل بسم الله تعالى وبرسعه كونه أوفق بمقام  
كلامهم وأخذه في التبدل الكثرة مع أن الاصل ثبوت الالف واذا حل على الحالة المذكورة وجعل كلام  
ابن الحاجب في شافيته على خلافه حصل الجوع بين الكلامين وانما لم يقيد الحذف في بسم الله الرحمن الرحيم  
أيضا بذلك الحالة لندرة استعمالها في خلافها فالحق النادر بغيره فتأمل وقيل لا حذف بل الباء داخل على سم  
بكرأوله أو ضمه فكأن فرارا من توالي الكسرات أو الانتقال من كسر الى ضم (أقول) لا يخفى بعده لانه  
تخرج لهذا التركيب الكثير الاستعمال على لغة قليلة الاستعمال \* (المقصود الثالث في الجلالة وفهسته  
مباحث) \* (المبحث الاول) اعلم أنه كما تحببت العقول في المسمى تحببت في الاسم فاختلف فيه اختلافات  
كثيرة تنفق عليها منها اختلافهم في كونه علما أو وصفا أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم وضع للذات  
الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والذات تستعمل استعمال الشيء واستعمال النفس فإذا يجوز  
تد كبره وثابتوا آراء التذ كبره لا شرفيته والوصفان المذكوران لا يوضح المسمى للاعتبار ههنا في  
المسمى والا كان المسمى مجوع الذات والصفة مع أنه الذات فقط على الصحيح كجسائي وقولهم ان هذا الاسم  
مستجمع لجميع الصفات ليس معناه أنه يدل عليها ولو بالاجمال لان هذا ليس شأن العلم بل معناه أنه دل على  
ذات جامع لجميعها فهو من وصف الدال وصف المدلول قاله بس (أقول) أحسن منه أن يقال استعماله لجميع  
الصفات باعتبار المعنى المحووظ مرجحاً التسمية به المفهوم من أصله الذي هو له على الاصح كياناً وهذا المعنى  
هو الالهية المستعينة بجميع صفات الكمال وكونه ملحوظاً لمرجح التسمية به يقيد كلام السبيل الجرجاني في

والانطس قوله تعالى يفر  
لكم من ذنوبكم واشترط  
الجهول بآدائها ان تسبق  
بنفي أو شبهه وأن يكون  
مجرد انكسار كما أشار إلى  
ذلك في الخلاصة بقوله  
ويزيد نفي وشبهه بغير  
نكرة كالبساع من مفر  
واشترط الكوفون الثاني  
ولم يشترط الانخس شيئاً  
(أو ضمير) مستتر فيها  
جواز انعاد على مهمه والجار  
(والمرور) الذي هو من شئ  
(بيان لهما) على حد قوله تعالى  
مهما تأنبنا من آية واعترض  
الوجه الأول بأنه يلزم عليه  
شأوا لجله الواقعة خبرا عن  
الرابط والثاني بان البيان  
المستد كورمسالو لمبين  
ويجب في البيان أن يكون  
أخص لفصل الفائدة كما  
في الآية وأجيب عن  
الأول بان الرابط محذوف  
والقدير مهما يكن من شئ  
معه ويكون المعلق عليه  
وجود شئ مع شئ آخر بعد  
البسالة والكون لا يتخلو عن  
ذلك على أن هذا الاعتراض  
لا يزد على القول بان مهما  
عرف وعن الثاني بان محل  
وجوب الانحصار في  
البيان إذا لم يرد به التعميم  
ودفع توهم أوادة نوع بعينه  
والأجاز كما هناء بان الشئ  
عام أو يديه خاص أي مهما  
يكن شئ من موانع مصدر  
جوابها نحو بان ثابت له سند  
اليه وانما لم يسمي به

موضعين سياتيان فتنه (فان قلت) لم خص هذا الوصفان بالذكر (قلت) قال الشنواي الأولى أن يقال  
ان تخصص الأول لكونه أكل الصفات وأشرها لتفرع كل كمال على وجوب الوجود بالذات الذي ينصرف  
اليه مطلق الوجوب وتخصيص الثاني لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من جملته اهـ وواجب الوجود  
بالذات هو الذي وجوده لذاته لا لامر خارج عنه كنعاق إرادة الغير وقد رتب وجوده وان شئت قلت هو الذي  
لم يسبقه عدم ولا يحقه عدم واستدلوا بهذا القول بثلاثة أوجه الأول أنه يوصف ولا يوصف به الثاني أنه لا بد له  
تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع اللغوي ومقتضى استعمال العرب ولا يصلح له مما يطلق  
عليه سواء لظاهره ومعنى الوصلية في غيره بخلافه الثالث أنه لو لم يكن علميان كان صفة أو اسم جنس لكان  
كايافلا يكون لاله الله توحيداً مع أنه توحيد بالاجماع وبحيث الأولين بانهم ما غايبان كونه وصفها  
لا كونه اسم جنس لانه يوصف ولا يوصف به ولانه يكفي في جريان تلك الصفات وقال البيضاوي الاظهر أنه  
وصف في أصله لكن لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالمثل الثري بالوصف أجرى  
مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطابق احتمال الشبهة اهـ وقوله لكن لما غلب  
الحدف للوجود المذكور في اثبات كونه علما وصفا لذاته المخصوصة وحاصله أنه لما غلب على ذاته تعالى  
وصار كالمثل الوضعي أجرى في جهة وصفه وامتناع الوصف به فاندفع الأول وكذا الثاني لان اجراء الوصف  
عليه تعالى لا يتوقف على أن يكون له علم وضعي بل يكفي في نفسه أن يكون له ما يجري مجرى العلم الوضعي مما غلب  
عليه وفي عدم تطابق احتمال الشبهة فاندفع الثالث لان افادة لاله الله التوحيد لا تتوقف على كون  
الجلالة علما وصفا لذاته المخصوصة بل يكفي فيها أن لا يتطرق اليه احتمال الشبهة سواء كان علما وصفا لذاته  
المخصوصة أو من الاعلام الغالبة المختصة بها كذا في حواشي الشيخ زاده (أقول) يندفع أيضا بالغلبة  
الاعتراض عليه بالامر الثاني من الامر من المعتبر به مما على القول الثالث الآتي كما ندفع الاول منه ما ولا  
يخفى أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوي صار علما بالغلبة وبشرية قول البيضاوي وصف  
في أصله وسبب ان النصر مجرى في كلام الشيخ الشيرازي أيضا فهو انما ينكر كونه علما وصفا بقوله وصار  
كالعلم أي الوضعي كما مر في كلام الشيخ زاده وقوله مثل الثري بالوصف قال الشيرازي في حواشيه يحتمل  
الرجوع الى كونه وصفيا في الأصل ثم غاب فالعني كأنهم اوصفان في الأصل ثم صار اعلم بالغلبة وان كانت  
الغلبة فيها محتوية قد استعملوا في غير ما غلبا عليه وفي الله تقدير به اذ لم يستعمل الا فيه تعالى ويحتمل  
الرجوع الى قوله كالعلم بانه لا بد لامنسه فالعني صار كالثري بالوصف في صبر ورثه علما بالغلبة وان افترا  
والثري بالوصف بغير ترويض وثان ترويض أي ذي ترويض أي غني ثم صار علما بالجم المعروف بالغلبة لكثرة كواكبه  
قبل ستة قرون سبعة والصق هو الذي أصابته الصاعقة ثم صار علما بالحويل بن نفيل بن عمرو بن كلاب بن  
أصابت الصاعقة اهـ روى أن خويلدا كان يعلم الناس بهامة فبهت ذات يوم رج شديدة فدفعت التراب  
في جفانه فشمها فرجى بصاعقة فقتلته كذا في حواشي الشيخ زاده وفيه أن الغلبة في الثري باتقدير به كالغلبة في  
لفظ الجلالة وهو خلاف ما مر عن الشيرازي ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الأول أن ذاته من  
حيث هو ذاته بالاعتبار أمراً خروجه حقيقة كالعلم والقدرة أو غير حقيقي ككونه معبودا أو كونه وارثا  
غيره معقول بالشر فلا يمكن أن يدل عليه بلطف قال الشيخ زاده أي لا يمكن أن يكون بدلا عليه بلطف بوضع له  
بخصوصه سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر أما الاول فلان الحكمة في وضع اللفظ للعني فسم البشر  
المعنى عند إطلاق اللفظ وهو انما يتصور في المعاني المعقولة للبشر وأما الثاني فظاهر لان وضعه للعني فرع  
تعقل المعنى الثاني أن الاسم الكرمي لولد على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في  
السموات وفي الارض معنى صحيحا قال الشيخ زاده أي ان الظاهر تعلق قوله في السموات بلفظ الجلالة فلو لم يكن  
وصفا في الأصل لما صح أن يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على معنى الفعل حيث أن الأصل أي لا في الأصل فلو لم يكن  
وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا على تقدير جله على ظاهره وان أفاده على تقدير جله على خلاف ظاهره

البيان لانه لا يمكنه ذكر  
حدث خاص لانه لا يفسرها  
باعتبار كلام معين بل  
فسرها بما يشمل جميع  
موارد هاهنا ابن هشام في  
حواشي التسهيل (أو ناصة)  
فتحتاج الى اسم وخبر  
(والاسم) حينئذ اما (شيئ)  
على مامر والخبر محذوف  
والتقدير مهما يكن شيئ  
موجودا (أو ضمير) مستتر  
فيها جواز اعادة على مهما  
أيضا ومن شيء بيان مهما  
(والخبر) لها (محذوف)  
أيضا والتقدير مهما  
يكن من شيء موجودا وفي  
هذين الوجهين ما في  
الوجهين السابقين من  
الاعتراض والجواب لامن  
شيئ فلا يصح أن يكون خبرا  
على جعل الاسم ضميرا لآن  
من أن كانت زائدة كان  
المعنى مهما يكن شيء شأوان  
كانت للتعبير عن كل المعنى  
مهما يكن شيء بعض شيء ولا  
حاصل له فظهر أن الوجه  
خسرة وجهان على تقدير  
التمام وثلاثة على نقصان  
وان الأخير فاسد \* الرابع  
في بيان لزوم الغاء في خبرها  
وقد أشاد اليه بقوله (وتجب  
الغاء) الرابطة أي حصولها  
(في جوابها) لتضمنها معنى  
الشرط وجواب الشرط  
يجب اقتصرانه بالغاء اذالم  
يصلح لمباشرة الادعاء كان  
جمله اسمية أو طلبية أو فعلية  
جامدة أو منفية بلن أو ما أو

أي من الادججة الالمانية وأما اذا كان وصفافي الاصل وان كان ذلك الاصل مهورا عند استعماله علما فيصح  
أن يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الاصل فيكون المعنى وهو المستحق للعبادة فمهما  
وخلاف الظاهر هو أن يحصل الظرف بتعلقا بمحذوف أي المعبود في السموات وفي الارض أو حال من سرهم  
وجهرهم ويكون جلة يعلم خبرا ثانيا أي الخبر والله بدل ويكون الخطاب عاما لا ملائكة أيضا اذ لا سر  
لغيرهم ولا جهر في السموات أو خبرا ثانيا وأولا والله بدل ومعنى كونه فيهما انه عالم بما فيهما على التمثيل بان  
يشبه حال العالم بما فيهما بمجال الكائن فيهما كما قبل بكل ذلك وقوله لما أقدم معنى صحيحا يقتضي أن ظاهره يقيد  
معنى فاسد على تقدير دلالة على مجرد ذاته المخصوصة وبنيته الشير واني بان المعنى حينئذ ذاته تعالى في  
السموات وفي الارض وهو فاسد لما فيه من الخلل والتجسيم (أقول) هذا خروج عن موضوع ظاهر الآية  
وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعاقبه على هذا يكون محذوف وعابه يمكن دفع الفساد باعتبار التأويل  
السابق فتنبه الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل  
بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكره أي فهو مشتق فيكون وصلها (وأجيب عن الاول) بان التعقل الذي  
لم يحصل للشعر هو التعقل بالكسنة وأما التعقل بوجه مخصوص فالحاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ  
الذي هو حكمه الوضع ان قلنا الواضع الله تعالى وفي إمكان وضعهم اللفظ لانه في ان قلنا ان الواضع هم بدل  
وضع الاب علما ولولده قبل رؤيته ولا يرد قولهم العلم ما وضع لشيء يحجب مع شخصاته لان المراد ملاحظتها  
بوجه مخصوص ولو اجبالا مع أن في علم الحوادث كنه ذاته تعالى خلافا للحكمة على أنه متمتع والمتكلمون على  
أنه يمكن غير واقع وبعض الصوفية على أنه واقع بصفة الباطن كفي السيرافي على المطول (وعن الثاني)  
بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفية لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوضعي الخارج  
عنه المفهوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كافي قوله \* أسد على وفي الحروب نعامه \* وهذا  
المعنى على الاول المألوفة وعلى الثاني المألوفة والموصوفة بصفات الكمال (وعن الثالث) بان كونه مشتقا  
لا يقتضي كونه وصفافي الاصل وانما يقتضيه ان لو وجب كون المشتق موضوعا في الاصل لذات مهممة وليس  
كذلك فان أسماء الزمان والمكان والألوهة مشتقات وليست بصفات لذاتها على ذات معينة بنوع معين  
(واعترض) على ما اختاره البضاوي بأنه اذا كان في الاصل وصفاته عرض له معنى الاسم الغالبة لم يكن لله  
تعالى في أصل الوضع أي قبل عروض الغلبة اسم تجري عليه صفاته وهو ظاهر لزوم ما فسادا (وأجيب) عنه  
بأنه انما نشأ من عدم التفرقة بين الغلبة الحقيقية والتقديرية ومن الغلبة عن اغناء التقديرية عن الوضع كذا  
في الشيخ زاده والشير واني وقيل انه اسم المفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية وكل منهما كلي  
المختص في فرد فلا يكون علما أي بل هو اسم جنس ورد بامر من أحدهما لاجتماعهم على أن لا اله الا الله يقيد  
التوحيد ولو كان اسما المفهوم كلي لم يفده لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال افادته التوحيد  
باعتبار القرآن والشرع لان القول بفرقة أهل اللسان بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا  
أي صريحا دون الثاني مع وجود القرآن في كل دليل على أنها تفيد بذاتهما الا بواسطة القرآن قبل الشق  
الاول ولو كانت الافادة باعتبار الشرع دون اللغة لزم أن لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول لما لم يعلم ان  
الفاعل على اصطلاح الشرع والالزام باطل فكذا المزوم الذي هو الثاني \* ثابته ما لو كان اسما المفهوم  
الكلي لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التوحيد ان اريد باله فيها المعبود بحق والكذب ان اريد بملوك  
المعبود كالكثرة المعبودات الباطلة فوجب حينئذ أن يكون الله فيها معنى المعبود بحق والله علم وضع للفرد  
الموجود منه (أقول) الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما بالقلبة على هذا الفرد المنصرفة  
الكلي اذ لا يسمه استكرا ذلك وقد نقل الشير واني عن الخليل أنه قال أطبق جميع الخلقات على قولنا الله  
مخصوص به تعالى اه أي أعم من أن يكون بطريق الوضع أو بطريق الغلبة ثم رأيت للعلامة ابن فاسم في  
حواشيه على مختصر السعد ما يشبه حيث كتب على قوله فلا يكون علما منه أي بالاصالة فلا ينافي أنه على

معمونة بعد أول السنين أو  
سوف وقد أشار إلى ذلك في  
الخلاصة بقوله واقرن بها  
حقها جوا بالوجهل شرطاً  
لان أو غير عالم بفعل وانما  
وجبت الفاء بعد أمام طلقا  
ولم تلزم بعد غيرهما من أدوات  
الشرط الا فيما ذكر لان  
دلالة أما على الشرط ضعيفة  
من حيث انها بطرس في  
النبية فلو لم تقوى لذلك  
الانقياد اذا دخلت على قول  
قد طرح استغناء عنه  
بالمقول فيجب حذفها معه  
كقوله تعالى فاما الذين  
اسودت وجوههم أكفرتم  
ولا تحمدون في غير ذلك  
الا في ضرورة كقوله  
أما اقتال لاقتال لديكم  
واستن سيرافي عراض  
المواكب  
أورد كقوله عليه الصلاة  
والسلام أما بعد ما بالرجال  
يشترطون شروطا ليست  
في كتاب الله وقد أشار إلى  
ذلك صاحب الخلاصة بقوله  
أما كتمانك من شيء وما  
تلوتوها وجوا بألفا  
وحذف ذي الفاعل في ثم اذا  
لم يلق قول معها قد نبت هذا  
الخطا من فيما فصل به بين  
أما والفاء وقد أشار إليه  
بقوله (و) يجب (الفصل)  
بينهما لان أصل ما زيد  
فقط على مسمى ما يمكن من شيء  
فليس يد منطق فز حلفت  
الفاء وأخرت إلى الخبر كراهة

هذا قد يجعل عالما بالعلية اه وحينئذ يدفع عنه الاسرار المذكورة وعلى هذا ما سبق في تقدير كلام  
البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الزاهية عالما باتفاق الاقوال الثلاثة الآن علمته على القول الاول  
وضعية متأصلة وعلى الاخير من غلبة طارئة والقول بانه علم بالعلية التقدير به انما يتأتى علمهما فلا يخرج  
فانقلوه عن قائمهما اذا العلية كثرة استعمال اللفظ في بعض افراد ما وضع له بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق  
ولا ينصرف الى ما وضع له أو بعض آخر لا يربطه والتقدير به منها هي ما يكون بالنظر الوضع فقط بان يقتضي  
الوضع استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من غير أن يستعمل فيه ما بالفعل بقدر أنه استعمال فيه ثم غلب على  
غيره كفي الدرر والعيوق وأما الحقيقة فيسمى ما يكون بالنظر بالاستعمال أيضا بان يكون اللفظ استعمال  
بالفعل قبل العلية في غير ما غلب عليه من افراد ما وضع له كفي النجم والكواكب واعلم أن وضع الجلالة على القول  
الاول والثالث مخفى لكنه على الاول خاص بوضع له خاص وعلى الثالث علم موضوع له عام وأما على  
الثاني فهو علم موضوع له عام كاه وشأن جميع الصفات المشتقة كالرجح والرحيم فبان من هنا ما أسلفناه  
في آخر بحث البناء أنه وجد في البسملة أسماء الوضع الشخصي الثلاثة الواقعة وأحد أقسام النوى الثلاثة  
الواقعة فاهم **ب** ووضعها والله تعالى اتفاقا على ما قاله الغنيمي تبعه الكمال بن الهمام حيث قال في تحرير  
ان الخلاف في الواضع انما هو في أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فالواضع لها هو الله اتفاقا  
وأما أعلام الانخاص **ك** زيد وعمر فالواضع لها البشر اتفاقا اه ونازع يس في دعواه الاتفاق على أن  
الواضع لاسمائه تعالى هو فقال في دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من جواب القوم عن استشكل علمته بما مر  
ومن نقل القرطبي عن المعتزلة ان الحق جل وعلا كان في الازل بلا اسم فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء اه  
وهو نزاع في محله **ج** (المبحث الثاني) على القول بان اسم الجلالة علم بالعلية يجري فيه ما في العلم بالعلية من  
الخلاف في كونه منقولاً أو لا فيقال انه واسطة بين المنقول والمرتبئ بالمنقول لعدم الوضع على ما غلب عليه  
ولا مرتبئ لاسبق استعماله لتحقيق أو تدبر في غير العلم بوقيل منقول بوضع تنزيلي حكيم لان غلبة استعمال  
المستعملين بمنزلة وضعهم وفي حكمه كفي الآيات البينات وهذا هو الراجح وأما على القول بانه علم بالوضع  
فأختار أيضا فيقال انه منقول أي مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشتق في  
عبارة من عبر به لا مقابل الاعلام وأسماء الاجناس من الوصف كاضارب والضروب لانه ذكر كونه اسما  
مشتقا في مقابلة كونه صفة مشتقة اه ونسب هذا القول إلى الجمهور غير واحد كالشهير وفي في حواشي  
البيضاوي وقيل لمرتبئ لأصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لانه الخصوصية واليه ذهب الخليل  
والراجح واختاره الامام ونسبه إلى سيبويه وأكثر الأصوليين والفقهاء كأبي حنيفة والشافعي كفي حواشي  
البيضاوي وعلى أنه منقول وقيل انه مأخوذ من أصل لا يعلمه الله وقيل من لا يعلمه الله اذا خلق على ما في  
القاموس حيث قال فيه في مادة لوه الله الخالق خلقهم أو احتجب على ما ذكره بعضهم وعليه مثبت في رسالة  
لي صغير في البسملة والجدلة وقيل من لا يعلمه الله اذا احتجب وارفع كفي القاموس وفي حواشي الشهاب  
نقل عن بعض كتب العلماء بلبه لهما اذا احتجب أولاده بلبه أي لوها اذا ارتفع اه وأصله على هذا صدر على  
وزن فعل يرفع الفاء وسكون العين كفي الشواني وكذا على ما قبله قلب الواو والياء ألفاظا متقاربة أدخلت عليه  
أل وأدغمت اللام في اللام وقد قرئ شاذ وهو الذي في السماء لوه في الارض لا وقيل من اله بفخات الاله  
بكسر الهمزة والوجه والوجه بضمها فمهم تشديد باء الاخير اذا عطفه بضمها لوه ككتاب عيسى مكتوب  
وقيل من اله بكسر اللام من باب فوح وكذا في جميع ما يأتي كفي الشواني اذا تعبر فاه بمعنى مأثوره وقيل  
من اله اذا فرغ فاه بمعنى مأثوره وقيل من اله اذا فرغ فاه بمعنى مأثوره وقيل من اله اذا فرغ فاه بمعنى مأثوره وقيل  
آله كضارب أي دائر بهاق وقيل من اله اذا احتاح فاه بمعنى مأثوره وقيل من اله اذا احتاح فاه بمعنى مأثوره  
وقيل من اله اذا احتاح فاه بمعنى مأثوره وقيل من اله اذا احتاح فاه بمعنى مأثوره وقيل من اله اذا احتاح فاه بمعنى مأثوره  
قياس كقيل في ناس أصله أناس وعرض عنها البديل جواز قطع الهمزة بكسرها في قولك يا أفعلانة بالنظر إلى

عوضية آل وجرت بها الوجوب سقوط همة غير العوض ودوا وانما جاز وصلها بقلة فبما ذكر نظرا الى أصل  
 آل من تخلفهم التبريد وقيل أدخلت آل بلا حذف ثم نقلت حركة الهـ من آل الى اللام ثم حذف وجعلت آل  
 عوضا عنها لغير لازمة بعد أن لم تكن لازمة فسكنت اللام لادغامها في اللام (واعترض) بأن نقل الحركة الى  
 مثل ما بعدها هو جب اجتماع المائتين متحركين وبأن تسكين المنقول اليه وجب السكون النقل علا كلا عمل  
 وبأن اجتماع المائتين انما يوجب الادغام اذا كان في كلمة وهو هنا في كلمتين وبأن ادغام المنقول اليه فيما بعد  
 الهمة بمنزلة عن القياس لأن حذفها لعله في تقدير الثبوت (وأجيب) بأن نقل الحركة الى مثل ما بعدها  
 وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف السكامة بالادغام معتقروا لسا كانت عوضا عن الهمة فصارت بمنزلة  
 فهي كالجزء مع أنها كالجزء عما بعدها ولولم تجعل عوضا ولا مانع من جعل الادغام مع تقدير ثبوت الفاصل بين  
 المائتين من خواص هذا الاسم الشريف وقيل حذف الهمة على غير قياس ان حذفها القياسي بعد نقل  
 حركاتها واختاره السيد الجرجاني قال بدليل لزوم الادغام لان الحذف اعتباطا كالمعروف فالتحق المثلان  
 بخلاف الحذف لعله تصرفه فكالمثلث وقد علمت جوابه وقيل بل حذف قياسا لانه اجتمع همتان بينهما  
 ساكن وهو جاز غير حصين فكأنهما التقيا لحذف الثانية تخفيفا لثقل جاءها وادغمت اللام في اللام  
 واختاره الرضي لانه لو عوضت آل من الهمة لم يصح أن يقال الاله لان فيه الجمع بين العوض والمعوض  
 لانا نقول الاله بالهمزة ليس هو الذي وقع فيه التعويض حتى يمتنع الجمع بين آل والهـ من قبل وهو اللفظ الذي  
 قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همزة فيه وقيل من وله اذا فرغ فله بمعنى ما لوله اليه وقيل من وله  
 اذا طرب فله بمعنى ما لوجه وقيل من وله اذا تحير فله بمعنى ما لوجه وأصله على هذه الثلاثة ولا كمال قلبت واو  
 همة كقولهم اعاء واشاح في وعاء وشاح وأدخلت آل بعد حذف الهمة أو قبله على ما مر وضعف كونه من  
 وله بكثر الكثرة وبوجهه على آله اذ لو كان أصله ولاها لجمع على أوله لان التكثير يرد الحروف المتعاقبة  
 الى أصولها قبل وبأن لو كانت الهمة من متعاقبة عن الواو لجاز النطق بها كآله الواو عا وشاح وأرجح الأقوال انه  
 من اله اذ عابد وأصله كفعال والذي رحمه على غيره كما قاله السعد الغفاري كثر دوران الاله في الكلام  
 واستعمله في العبود بحق وإطلاقه على الله تعالى (فان قلت) صريح ما مر أن أصل الله مذكرا وقد قال في  
 الكشف والله آله الاله (قلت) أن في كلامهم من الحكاية لأن الحكي لا وفاء على زيادته على أصله كافي  
 الشيخ زاده لأنه أدخل في خبر المبتدا أفادة للحصر كقوله لا يدا لغير إشارة الى عدم إرضائه كون أصله غير  
 ذلك ومن الغرائب ما قيل إن أصله هاء ضمير زيد عليه لأم الجر فصار له أي السكل له فدخل عليه آل وأدغم  
 ونغم واشبعت فحة اللام الثانية (فان قلت) الزجاج أن المأخوذ منه المصدر لا الفعل فلم جهل في الأوجه السابقة  
 الفعل (قلت) ما سبق على تقدير مضاف أي من مصدر كذا وانما ذكر والفعل الماضي لحكمة هي التنبيه على  
 الحروف المتعاقبة في الاشتقاق وهي الموجودة في الماضي لا الموجودة في المصدر إذ كثير من المصادر كالخروج  
 والقبول والمعروف والدوران يشتمل على حروف لا تتغير فيه وهذا التحقيق نفيس نبه عليه السيد الجرجاني في  
 حواشي الكشف (فان قلت) هل يقصد بلفظ الله حال إطلاقه عليه تعالى دلالة على معنى العبودية أو التحير  
 أو نحو ذلك مما مر (قلت) قال السيد في حواشي الكشف هو علم لا يقصد به الذات الصالة وذلك المعنى مرجح  
 للتسمية فان قصد كان تبعا له (قال الشنوائى) وفيه وفي قولهم علم ذاته المخصوص تنبيه على أنه لم يعتبر فيه  
 صفقه به صرح الشيخ أبو الحسن الأشعري وغيره من المتقدمين والمتأخرين بالمسمى الذات فقط ومنه صدر  
 المتأخرين الفاضل الشيرازي وادعى أنه اعتبر فيه صفة كجمع الكمالات أو استحقاق المحامد ونحوهما مما  
 لوحظ به الذات (قال) لان الذات من حيث هي غير معلومة لنا فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن معناه معلوم لنا ولا يخفى  
 أنه لا وقع لهذا المنع لان المسئلة عقلية والجماعة ثقافت وسند مرفوع لانه يكتفي في علم المعنى بملاحظة بوجه من  
 الوجود الخارج عنه كما علم مما مر والمسمى على هذا القول مجموع الذات والصفة ونقل عن شيخ الاسلام  
 زكريا أيضا \* (تنبيه) \* العوض عن الهمة فهو آل بتمامها على انما يتيسر اداة التعريف كما هو رأى

الولاء بين حرف الشرط  
 وحرف الجزاء لان حق  
 حرف الجزاء ان يقع بين  
 جملة ثم فأخرى الخبر وتزل  
 ذلك المفرد منزلة الجملة  
 ليحصل ما ذكر والفصل  
 بينهما (أما بعد) مبتدأ أو  
 خبر نحو أما زيد فغافل وأما  
 في الدار فزيد (أو فضله)  
 جملة شرط أو اسم منصوب  
 بالجواب أو مجرور بضمير  
 ما بعد الفاء أو ظرف  
 معمول لا مآل للفعل الذي  
 ثابت عنه نحو فاما ان كان  
 من المقر بين فسروح  
 ويربحان الآيات ونحو فاما  
 البتة فلا تقهر الآيات  
 ونحو فاما تدفدق بناتهم  
 بالنصب ونحو وأما بعمه  
 ربح فحدث ومنه قولهم في  
 صدر الكتب والخطب أما  
 بعد فظاهر أن الأمر والحق  
 فصل جهدين أما أو الهامسة  
 جمعها بعضهم في قوله  
 وبعد أما فافضل من واحد  
 من ستة ولا تله براءد  
 مبتدأ أو الشرط ثم الخبر  
 معمول فعل بعدها زيد كن  
 كذا معمول لفعل فسر  
 ما بعده فله بعدها مؤخر  
 والفرف والجبروت ثلاث  
 قد قالها كل امام ثبت  
 فلا يجوز الفصل بينهما بجملة  
 تامة لغير دعاء ولا أكثر من  
 اسم وأما الجملة الدعائية  
 فيجوز الفصل بها مع واحد  
 من هذه الأمور ونحو أما



اليوم زمك الله فالامر كذا  
 وكذا في السادس في  
 وجوب اصف الاسم لها  
 وقد اشار اليه بقوله  
 (و يجب) (اصف الاسم)  
 لهما عند صاحب الكشف  
 ليكون منزلة حصول  
 الاحبة اللازمة لهما على  
 فامر وذهب اليه - وروى الى  
 هدم الوجوب بدليل فاما  
 ان كل من المقر بين واجب  
 بان الاسم مقدر والاصل  
 فاما المتوفى \* السابع في  
 بيان اطراد حذفها وقد  
 اشار اليه بقوله (ويطرد  
 حذفها) أي (أما عاقل)  
 سواء كان هناك أمر  
 أو نهي أو اعتد الجهور  
 بدليل دخول الفاء في حيز  
 و بعد في كلام لا أمر فيه  
 ولا نهي نحو وبعد هذا  
 شرح قد دخول الفاء لا  
 القدرة وذهب بعضهم الى  
 أنه لا يطرد الا اذا كان أمر  
 أو نهي نحو وروى في كبر  
 والشيطان فلا تطاع  
 ودخولها في غير ذلك  
 لتزيل انظر منزلة الشرط  
 كما في قوله تعالى واذا لم  
 يمشوا به فسيقولون هذا  
 اقل قدوم ودخولها عند  
 جاز لان لزومها بعد الواو  
 انما هو لكونها نافية عن  
 اما بدليل انها اذا كانت  
 استثنائية أو عاطفة  
 لا تكون لازمة وأوجب  
 بطلان الاصل عدم التنزيل

الخليل وهو الاصح أو اللام وحدها والهمزة للتوصل للنطق بالساكن على أن اللام وحدها أداء التعريف  
 كما هو الرأي الثاني كذا في الحفيد على المأقول (فان قلت) العوض هنا كثر من المعوض على الرأي الأول  
 والمتعارف خلافه (قلت) لم يؤت بال هنا محض العوض بل التعريف أيضا وان اسلخ عنها بعد العطف ومن  
 هذا يعلم جواب ما يقال لم يختص آل بالعوض بل ما من نحو قولنا عوض عنها آل أقرب الى الرأي الأول  
 وعليه يظهر توجيه جواز قطع الهمزة وتوحيها بكونها جزء العوض من الحرف الأصلي وأما توجيهه بقوته على  
 الثاني فيمكن بيانه بان الهمزة لما اجابت للتعلق باللام جرت منها جري الحركة فلما عوضت اللام من حرف  
 متحرك كان الهمزة تدخل في العوضية فلها جاز قطعها وانما اختص جواز قطعها بالداء قبل لان الحرف  
 يتعوض فيه للعوض بل لا يكون فيه مساوية التعريف أصلا حذر من اجتماع حرفي التعريف بالواو وان كان  
 اجتماع التعريفين المتباينين غير محذور بدليل ما هذا و يا عبد الله بناء على الصحيح من بقاء المنادي المعروف على  
 تعريفه وروى ياد بقاء النداء وضوحا والقول بقصد تنكيره رده بان الله يتخلف غير النداء فان الحرف فيه على  
 أصله ونظر فيه الرضى بان اجتماع حرفين في أحد هما من الفائدة ما لا يخرز زيادة تستشكر كفى لقد والا  
 ان (قال الشنوافي) ويمكن أن توجه اختصاص جواز القاع بالنداء بانه أنسب لان القرض فيه التنبيه  
 وكثرة الحروف أم تنبيه فليست أصل اه وكون آل لاهو يض والتعريف انما يأتي على أن الله من اله أو من  
 وله أما على أنه من لاه أو لاه بليسه فليست للتعويض كهو ظاهر هذا وقد قيل ان آل فيه للكامل أي الاله  
 الكامل وقيل للهدى الاله المعهود في أذهان المؤمنين المذكور بالنسبة وهم افرغان عن كونها التعريف  
 لان آل التي للكامل والتي للهدى من أنسما المعرفة وقيل زائدة لازمة ومعنى يذابتها أنهم لا للتعريف ولا  
 لاهو يض ولا من نفس السكاهة ومعنى لزومها أن حذفها ليسم ورد بان الاصل عدم الزيادة وقيل من نفس  
 السكاهة ووصات الهمزة لكثرة الاستعمال واختاره أبو بكر بن العربي والسهيلي ورد بامتناع تنوينه قال  
 أبو حيان لان وزنه عليه فعلا وأما على هذا الوزن فمصرف (أقول) هذان القولان يتجملهما مذهب  
 القائلين بان الاسم الكريم علم مرتجل لأصله ولا اشتقاق وآخر به اليه أو اهل الان منهم ابن مالك وقد  
 صرح في شرح التهذيب بأنه من الاعلام التي فارت وضعت آل وهذا يلحقها زائدة لازمة (البحث الثالث)  
 مذهب الجهور أن الاسم الكريم عربي وضعوا وقيل عجمي وضعوا وأصله قبل العبرانية وقيل بالسريانية لاها  
 فغير بحذف الالف الاخيرة وادخل آل لان العبرانيين أو السريانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه كما قبله  
 الشنوافي من له القدرة ورد بان قولهم لاها كثيرا لا يقتضي كون الله معارفا لاهلان المشابهة الحاصلة بين  
 اللفظين في الشيء من حروف السكاهة لا تقتضي كون احدها مامنا وضمن الاخرى وعلى تقدير الاقتضاء  
 فالحكم بان العرب أخذوا من العجم من غير عكس تحكم محض كذا في الشنوافي (أقول) قد ينفع الحكم  
 بالترجيح بسبق لغة العجم (فان قلت) كيف جعل على القول الثاني معر بامع قول ابن السبكي في جمع  
 الجوامع العرب لفظا غير علم استعماله العرب فيما وضع له في غير لغتهم وليس في القرآن وفاقا للشافعي (قلت)  
 مراده من العرب المختلف في وقوعه في القرآن بدليل قوله وليس في القرآن الخ الاختلاف في وقوع العلم الجهمي  
 الوضع فيه كإبراهيم واسم عيل فلا ينافي تسمية مثل هذا العلم معر بما يفيد كلامه في شرح مختصر ابن الحاجب  
 وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الأعظم لجمع جميع لغات الكمال ولانه أعرف المعارف باختلاف وعدم  
 الاستجابة به لعدم اجتماع شروط الدعاء ومن ثم كان رأس الاسماء المقدم عليها الموصوف بالله الجامع  
 لجميع معانيها ولم يتكرر غيره في القرآن تكرر لانه جاء فيه ألف مرة وخمسة وستين مرة ولم يكن عند مشايخ  
 الصوفية صاحب مقام كنهه الحادي عنهم ذكره في الذ كر بلسم الله تعالى بجزء قال الله تعالى لنبيه قلى الله  
 ثم ذكرهم في خصوصهم وقال جاء عنه والحق القويم واختاره النووي قال واهذا يذ كر في القرآن الا في ثلاثة  
 مواضع في البقرة وآل عمران وطا واعترضوا عليه بان المهيمن لم يذ كر الامر في واحد في الحشر فلو كان  
 المذكور في الاعظمة لكان المهيمن أولى به من الحق القويم (أقول) انما يفيد على النووي الاعظمة

\* الشاهد في جواب  
الاشكال الوارد على  
جوابها وحاصل الاشكال  
أن اتصاف الشرح  
بالتصانف المخصوصة أو  
سؤال بعض الاخوان في  
قولهم أما بعد فهذا شرح  
اطراف الخ أوقف قد سألني  
بعض الاخوان الخ متقدم  
على زمن الاخبار فيكون  
ما نسبنا وجواب الشرط  
يجب أن يكون مستقبلا  
كفعل الشرط وقد أشار إلى  
الجواب بقوله (والجواب)  
لأن المذكرة في أنشاء  
الخطب (مستقبل نظر إلى)  
القول (المخوف) وهو  
الجواب في الحقيقة ولا يرد  
أن الفاء واجبة المحذف  
حينئذ لأن ذلك مذهب  
الجمهور ومذهب بعضهم إلى  
أن الفاء لا تحذف ولومع  
القول وعليه يصح هذا  
الجواب قال في المغني هذا  
قول الجمهور وزعم بعض  
التأخرين أن فاء جواب أما  
لا تحذف في غير الضرورة  
أصلا وأن الجواب في الآية  
قوله فذوقوا العذاب  
والاصل فيقال ذوقوا  
العذاب فحذف القول  
وانتقلت الفاء لام مقول  
وأن ما بينهما اعتراض  
(أو) هو مستقبل نظرا  
إلى أن الخطبة سابقة على  
التأليف فيكون مستقبلا  
بالنسبة لزمن الاخبار وهذا  
الوجه أولى لما يلزم على

بأنه لم يذكر في القرآن إلا في ثلاث المواضع الثلاثة كل موضع في عبارة الشنوازي وكان تعليقه بذلك من حيث القلة  
وقد منع الأمر الأول بان الذي في كلام غير واحد كالطبيب الشريفي والاشموني أن النووي على الذي كرفي  
المواضع الثلاثة فقط بالاعظمية وعلمت بنا أنها واحدة بهذا لا يرد ذلك الاعتراض لأنه لم يجعل قلة الذي كرفي في  
الاعظمية حتى يرد أن المجهين أثل فيلزم أن يكون أولى بالاعظمية ونسبهم أنه على الاعظمية بأنه لم يذكر في  
القرآن إلا في تلك المواضع الثلاثة قد منع الأمر الثاني لأنه يجوز أن يكون تعليقه الاعظمية بذلك لأن حيث  
القلة بل من حيث مجموع أمور ثلاثة خصوص هذا العدد الذي له مزيد شرف وخصوص تلك المواضع التي  
لهما مزيد شرف وورود خبر بأنه فيها فقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل  
عمران وطه فتأمل وقيل هو الرحمن وقيل هو ذو الجلال والإكرام وقيل هو منهم كقوله القدر وساعة الاجابة وعن  
الجمهور وغيره أن الاسم الأعظم يختلف باختلاف حال الداعي فكل اسم من أسمائه تعالى دعا له عبد به ربه  
مستغفر في بحر التوحيد بحيث لا يكون في فكره حينئذ غير الله تعالى فهو الاسم الأعظم بالنسبة إليه وقد سئل  
أبو زيد البسطامي عن الاسم الأعظم فقال ليس له حد محد ودوامها وغرغراغ قلبك لو حمد الله تعالى فإذا كنت  
كذلك فادفع إلى أي اسم شئت فالتكسيرة به من المشرق إلى المغرب هذا وفي الاسم الأعظم نحو من أربعين قولا  
وقد أفرد بالتأليف وأعطته ما باعتبار مدلوله أو باعتبار كثرة الثواب عليه أو باعتبار إجابة الداعي به عاجلا  
كأن يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم في شأنه إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى \* (المبحث الرابع) \* تفهم  
لأن اسم الجلالة أي تقاطع إذا انتفع ما قبلها أو انضم تعظيما لأن اسم ابواق تعظيم المسمى وزاد في الفرق بينه  
وبين الألف اسم الصم وزرق إذا انكسر ما قبلها لان الكسرة تقتضي النسفل واللام المخففة تقتضي التصعد  
وفي الانتقال من النسفل إلى التصعد من النفل ما لا يخفى ويجوز الوجهان إذا وقع قبلها حركة بين الكسرة  
والفتح كقوله السومى حركة الراء في نرى الله وسيرى الله على أحد وجهيه والتفخيم أحسن أو انفتحة الأصل  
من الفتح وقيل تفخيم لانه مطلقا طرية لبعضهم نقل الفاضل خسروان بعض القراء يفهم لانه مع الكسرة  
أضوا لا يجوز حذف الألف الساكنة التي قبل الهاء لفظا فتنفسد الصلاة بحذفها إذا وقع في البسمة أو الجلالة  
أو تكبيره أو الاحرام أو التشهد الثاني ولا ينعقد صريح الميمين بما حذفته منه اتفاقا وهل تعتقده كلياته بان  
تتعد به الميمين مع بينها أولا قولنا مال إلى الأول الرافعي وحكاة عن أبي محمد الجويني والقرناني وإمام الحرمين  
وهذه من أسكامة تجري كذلك على أسنة العوام والخواص ونزاع النووي في ذلك وقال ينبغي أن لا تنعقد  
به الميمين مطلقا لان الميمين لا تكون إلا باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته وهذه كلمة أخرى وليس حذف  
الألف من اللحن الذي هو الخطأ في الاعراب حتى يقال إن اللحن لا يمنع الانعقاد ويجعل كقوله والله بالرفع  
حيث ينبغي قد ينسأ أو قوي أول ينو على المعهود بقيد النسبة على قول النفاة لكن حتى أبو عمرو بن العلام  
 وغيره عن أبي القاسم الزجاني أن حذف الألف لغة وحمل منها حذف ألف الجلالة الأولى من قول الشاعر

ألا يبارك الله في سهيل \* إذا مال الله بارك في الرجال

ولا يبعد حمل مثله على الضرورة كما فعل البيضاوي (أقول) الظاهر أن كون حذف الة لا يجوز حذفها شرعا  
لان أسماء الله تعالى توقيفية ولم يثبت عن الشارع حذفها وإنما الثابت عنه ثبوت أفلاتتهاد وأما حذفها  
خطا فهو الواقع زائدة في الفرق بين رسمه ورسم الألف اسم الصم وتبعها في الحذف الألف الثانية من الرحمن  
لكثرة وقوعه معه وليناسب الحذف فيها حذف ألف اسم وفي حواشي الشهاب أن الألف الثانية من الرحمن  
تحذف مع آل وبدونها لم تحذف الألف الأولى منهما أيضا التاثير إلى الإحاف بهم ما لم تحذف مع بقاء الثانية  
إشارة لحفظ صدرهما عن التغير ولم تحذف الرحيم أيضا بخلاف ما لا شبهة حينئذ بالحرف في الرسم وقد سبق  
مزيد كلام في ذلك فان قامت كثرة اللفظ الجلالة بالميمين واللفظ الذي بلام واحد مع استوائهما في اللفظ وكثرة  
الكتابة ولزوم أل قلت لما كان لفظا لله تاما في باب الاسمية لم يكن معربا بقوا كتابته على الأصل من وضع  
الأميين ولما كان لفظا الذي ناقصا في باب الاسمية لم يكن معينا ادخلوا النقصان في كتابته ولا يرد كتابة



اختصاصه بالنساء القسمية وأما نحو حزب الكعبة وتالرجن فتأدرونها من اختصاصها بمن القسم بلغتها ومنها  
تعويضهم من حرف نذاته مما يحكيها اللهم ومنها نحو بعضهم من حرف القسم الدخلى عليه الهمزة أوها أو اللام  
نحو الله أو هاته أو لاته لا تفلن ومنها اجتماع حرف النداء وحرف التعريف معه ومنها اجتماع العوض  
والمعوض عنه مع حرف قول الشاعر

انى اذا ما حدثت ألسا \* أقول يا اللهم يا اللهم

وان كان شاذاً فومنها انما حذف منه الالف بقى على صورته وان حذف اللام بعدها أيضاً بقى على صورته  
وان حذف اللام الثانية أيضاً بقى على صورة الضمير (أقول) وان حذفت احدى لاميه فقط بقى على صورة  
اله ومنها ان الاسماء الحسنى كلها تصلح للتخايم الا هذا الاسم الكريم فانه لاتتعلق دون التعلق فانه القشيري  
ومنها بكونه فافية لجميع القصيدة كفى القصيدة التى اولها

ان ابطأت غارة الارحام أو بعدت \* فأقرب الشئ منا غار الله

قال فى مرآة المحاسن وليس ذلك من الاعطاء المعيب فى القوافى لان علمه عليه استغنى عن المعاد والدلالة على عجز  
الشاعر وذلك منتف هنا فان هذه القافية لا أجيب ولا أحسن ولا أخف على اللسان والقالب والسمع منها ومنها  
ما مر من كثرة الخلاف فيه فانه لا توجد فى غيره قال السيد الجرجاني علم أن النعلاء كجناهوا فى ذات الله تعالى  
وصفاته لا يحتاجهم بانوار العظمة والكبرياء واستار الجبروت والرهوت كذلك تحير وفى لفظ الله كانه  
انفكس اليه من معناه أشعة من تلك الانوار فظهرت أعين المستبصرين عن ادراكه فاختلفوا فيه اختلافاً  
كثيراً \* (المقصد الرابع فى الرحمن الرحيم) \* وفيه ستة مباحث \* (المبحث الأول) \* الرحمن الرحيم

مفتان مشبهتان موضوعتان له بالصفة مشتقتان من رحم يضم الحاء معقولة من رحم بكسر الهاء الطراد فقل  
الفعل المتعدي الى فعل بالضم فى بابى المادح والذم أو من رحم بكسر هاء مجعولة لا زمايان لا يعين تعلقه بفعل  
للفعل ولا تقدير كقولنا زيد يعطى أى يصدر منه الاعطاء فاصدا الرد على من نفى عنه أصل الاعطاء فاندفع  
ما ورد على الثانى المشهور أعني اشتقاقهما من رحم بكسر الحاء من كونه متعدياً او الصفة المشبهة انما تصاغ

من لازم على انه انما يحتاج الى جعلها من غير المتعدي على ظاهر قولهم مفتان مشبهتان من أنهما كذلك  
حقيقة وهو أحد قولين فكلمته رفقه (فان قلت) كيف يدعى اللزوم وقد ورد فى الدنيا والآخرة ورحمهما  
بالإضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول انه على التوسع كإيئنه الكفاية باب الظروف (وأورد) على قولهم

موضوعتان له بالصفة أمور الأول ان صيغ المبالغة محصورة فى خمس فعال ومفعول وفعل وفعل والفاعل  
نصباً والصفات المذكورة ان استأمنها أمال الرحمن فتأمره وأما الرحيم فلا نه هنا غير عامل نصباً وقد نص غير  
واحد على ان فعلاً انما يصح منها اذا كان عاملاً النصب وأجيب أن المحصور فى الخمس ما يبعد المبالغة بالصيغة  
والصفات المذكورة ان يغدا منها المادة كجود على أنه قد يتبع كونهم قدوة والخصر فى الخمس كذا فى الشنوائى

(أقول) يحتمل على رحيم هنا النصب فى مفعول مقدور حذف ايداً ما بالعموم فيكون صيغة مبالغة ولا اشكال فيه  
على هذا الثانى أن المبالغة هى أن تنسب للشئ أكثر مما هو له وهذا الابتدائى فى صفاته تعالى لانها فى نهاية  
الكمال وأجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره المبالغة البانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض

بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى أكثر مما يفاده كفى الشنوائى وغيره الثالث ان وضعهما للمبالغة ينافى  
كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثيرة الافراد المتجددة (أقول) يمكن دفعه بان  
المراد بكونهما صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة توصيفتها وبانه لا مانع من أن يراد بالدوام  
المستفاد من الصفة أى بطريق غلبة الاستعمال كما مر ما يشي دل على تجديد الافراد مع أن المبالغة هنا عام من  
كثرة الافراد المتجددة كما علم وقد رجح الشهاب كونهما من أبنية المبالغة ومضعف كونهما من الصفة المشبهة  
حقيقة بما يطول فانظر فى حواشيه وما قد مناه من كون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور ووقفه فاعتاد ان  
معناه البالغ فى الرحمة الذات المحصورة ولانه لو كان عاماً لافاد الاله الرحمن التوحيد صريحاً كما قاله الاله

وفذهب العلم وابن مالك وابن هشام الى أنه علم أى الغلبة كفى ابن عبد الحق واستدلوا بحججه كثيراً غير تابع

قال فى التوضيح الظرف  
نوعان متصرف وهو  
ما يشارك الظرفية الى حالة  
لا تشبهها كان يستعمل  
مبتدأ أو خبراً أو فعلاً أو  
مفعولاً أو مضافاً اليه كالיום  
تقول اليوم يوم مبارك  
وأعجبنى اليوم وأجيب  
يوم قدومك وسرت نصف  
اليوم وغير متصرف وهو  
نوعان ما لا يشارك الظرفية  
أصلاً كقط وعوض تقول  
ما فعلته قط ولا أفعله  
عوض وما لا يخرج عنها  
الادخول الجارح عليه نحو  
قل وبعد ولدى وعند  
فيحكم عليهن بعدم التصرف  
مع أن من تدخل عليهن فلم  
يخرج عن الظرفية الا الى  
حالة مشبهة لها لان الظرف

كفى الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قسيت لهم اجهدوا لرحمن وودع بانه ينفع أهم من  
 المدعى ولا ينفع المدعى إلا بمعونة الله لا فائز بانه ليس يعلم ولا صفة مع أن كلام الرصاع يفيد أنه من الصفات التي  
 غلبت عليها الاسمية وليس يعلم كآبطع وأجرع وانعت به باعتبار وصفية الأصلية وأما استدلالهم بجواز  
 تبعيته في مثل هذه الآية لموصوف قد جردوا حذف الموصوف إذا علم فضعفه بعضهم بأن حذف الموصوف  
 قابل بالنسبة إلى ذكره واستدلوا لهم انما هو بكثرة مجيء غير تابع وينبئ على القولين ما ياتي في الاعراب  
 والرجعة لغرفة في القلب تقتضي الاحسان فهي من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحياء والرضا  
 والغضب والفرح والحزن والمكر والخداع والاستمراء وصفه تعالى بها انما هو على ضرب من التجوز ولهذا  
 قال الخادعي ان وصفه تعالى بالرحمن من التشابه وما يدكر من معناه ما تأويل لهما على طريقه الخلف  
 فانه يراد بالرجعة غائبة التي هي الاحسان فتكون صفة فعل أو ارادة الاحسان فتكون صفة ذات والاول مختار  
 القاضي أبي بكر بن العباب البزاز في والثاني مختار في الحسن الاشعري قال القرافي وهو الاقرب ومنشأ  
 القولين أن من رحم شخصا أراد به الخير ثم فعله به فالاول اعتراف المقصود من اللاديين والثاني اعتراف الاقرب  
 منهما وقد يتعين أحد الوجهين إذا اقتضاه المقام وعلى كل وصف رحمته تعالى بالسعة التي هي كثره أجزاء الشيء  
 وسماحة بمجاز بمعنى كثره أفعاله على الاول وبمعنى كثره تعلقاتها على الثاني وذهب الخضر الرازي إلى ثالث  
 وهو أن الرحمة ليست ارادة الانعام كما يقول الاشعري ولا الانعام كما يقول القاضي بل الرحمة مخصوصة بدفع  
 البلاء فإذا أتم الله عليه نعمة أو جبت تلك النعمة دفع البلاء عنه حيث تلك النعمة رحمة من حيث انما أوجبت  
 دفع البلاء كذا في الشنوائى والاقرب إلى كلام الرازي انها عذبة صفة فعل وهذا التجوز يصح أن يكون على  
 طريق المجاز المرسل من باب استعارة اسم السبب في السبب القريب أو البعيد أو اسم المزموم في اللازم  
 القريب أو البعيد وأن يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرفة التسمية أن يشبه الاحسان أو ارادته  
 برقة الغائب بجماع ترتب الانتفاع والسرور على كل ويشق من الرحمة بمعنى الاحسان أو ارادته الرحمن الرحيم  
 أو المكنية بأن يشبه مدلول الضمير المستتر في الصفة بذى الرحمة الحقيقية بجماع مدور النفع من كل تشبيها  
 مضمرا في النظم وتجعل الصفة تخيلا وفيه من اساءة الادب ما لا يخفى وأن يكون على طريق الاستعارة  
 التخييلية بأن تشبه هيئته انما سمته تعالى على عبادته بتساعدهم بأحسانه على وجهه أن كل من شققة الملك لرباياه  
 وعمومهم ما هم بجماع هيئته نعمهم ما بناء على جواز أفراد اللفظ المستعار في الاستعارة التخييلية كما يقول سعد الدين  
 أو الانتصار المظا على بعض المركب الموضوع للهية المشبه بها كما يقول السيد الموجب لتتركب اللفظ المستعار  
 كإسقاط في محله وفيه من التكافؤ واساءة الادب ما لا يخفى ثم الرحمن مجاز لا حقيقة ببناء على المشهور من عدم  
 استعماله في غيره تعالى استعارة الاصحاحا وسبأ في ذلك بخلاف الرحيم هذا وما ذكره من مجازية وصفه تعالى  
 بالرحمن الرحيم هو بحسب اللفظ أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفي الاقرب انه حقيقة  
 شرعية في الاحسان أو ارادته لغاية التبادر وكثرة الاطلاق بدون ملاحظة علاقة قرينة أي وشرط المجاز  
 ملاحظتهما ومن ذكر اشتراط ملاحظة القرينة الشنوائى حيث قال وشرط المجاز إقامة القرينة الصارفة  
 والظاهر انه لا يكفي مجرد وجودها وان لم يفد هذا المسكاه على أن الخادعي نقل عن بعض أن من معانيها  
 اللغوية ارادة الخير وعن بعض آخر ان منها الاحسان فعلى هذين لتجاوزا صلافا فضعفه وما ذكر من اشتغاف  
 الرحمن من الرحمة كترجم مبنى على مذهب الجمهور وأنه عربي ونقل عن البرد وتعلب أنه عبراني معرب وأصله  
 رختان بالخاء المعجمة وعليه الاشتقاق والصحيح الاول وبؤيده ما صححه الغرزي عن عبد الرحمن بن عوف أنه يجمع  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول قال الله أنا الله خلقت الرحمة وشققت لها اسم من اسمي الحديث قال القرطبي  
 فهذا من في الاشتقاق وان كان ما في الحديث على العكس مما قالوه من اشتغاف الرحمن من الرحمة  
 \* (المبحث الثاني) \* اختلف في أي الصفتين أبلغ فقبل الرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البشارة على زيادة  
 المعنى كافي قطع وقطع وكبار وكبار قال صاحب الكشف ومما طعن على أذن من ملح العرب انهم يسمون مربي

والجبار والمجرب وراخوان اه  
 الثاني ككونها ظرف  
 زمان أو مكان وقد أشار إليه  
 بقوله هو ظرف (زمان)  
 كثيرا ان أضيف إلى زمان  
 نحو صحت يوم السبت بعد  
 يوم الجمعة (و) ظرف (مكان)  
 قلبلان أضيف إلى مكان  
 نحو دار زيد بسدار عمرو  
 ويصح اعتبارهما في الواقع  
 في صدر الكتب فهو زامى  
 باعتبار زمن النطق ومكان  
 باعتبار مكان الرقم الثالث  
 في حكمه من حيث الاعراب  
 والبناء وقد أشار إليه بقوله  
 (يعرب) ذاك الظرف نصبا  
 على الظرفية أو جرائم  
 خاصة (نارة) بلاتون إذا  
 ذكر المضاف إليه أو حذف  
 ونوى لفظه وينون إذا

نحيطا ليس في ثقل محامل العرق بالشكوف فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحل أردت المحل  
العراقي فقال أليس ذلك اسم الشكوف قلت بلى فقال هذا اسم الشكوف فزادني الاسم زيادة المسمى  
اه ولا تنقص بحذر وحاذر حيث كانا بالعكس لان الحكم أكثر لا كلى ولولم فعله في القسدي النوع  
كثرت وغرنا وصديان في المختار في النوع كذا وروحا اذا الاثر صفقت به أو صيغة مبالغة والثاني  
اسم فاعل وبالأول يحجب عن النقص زمن وزمان حيث كانا مستويين ولما روى عن السلف من قوله لم  
يلوحن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا فهذا يفيد شمول الرحمة المستعاضة من الرحمن للدنيا والآخرة واختصاص  
الرحمة المستعاضة من الرحيم بالدنيا فيكون الرحيم أبلغ كما أي أكثر رحمة أشموله أهل الدارين وأبلغ كيف  
أي أعظم رحمة لان الرحمة الآخرة كاه أعظم وعلى هذا يكون ذكر رحيم الدنيا بعد ذكر رحيم  
الدنيا والآخرة للتوسل بهذا الاسم أيضا فاندفع قوم أنه لغو وأما ما روى عنهم من قوله لم يارحن الدنيا  
ورحيم الآخرة فغلب توجه أبلغية الرحيم بان الرحومين في الدنيا أكثر من الرحومين في الآخرة لشمول  
رحمة الدنيا للثقلين وسائر الحيوانات وان كانت دون رحمة الآخرة كذا فتكون أبلغية باعتبار الحكم فقط  
وانما يفتأ أكثرية الرحومين في الدنيا بشمول الرحمة للثقلين وسائر الحيوانات ولم يبينها بشمول الرحمة فيها  
للمؤمنين والكافرين كما قيل كثيرا لان رحمة الآخرة أيضا تشمل المؤمنين والكافرين لقول الشفاعة للواصل  
من هولاء المؤمنين فجميع ولا نه ما من عذاب الا عند الله أشد منه فعدم تعذيب الكافر بإشدهما هو  
في حقيقته وقد علم من كلامنا ان هذين الاثرين ليسا واردين عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا كغير واحد  
والوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو ما رواه الترمذي والحاكم في المستدرک مرفوعا من دعاءه هو اللهم فارج اللهم  
كشف الغم مجيب دعوة المضطر رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ترحمني فارحني رحمة تغنيني عما بين يدي  
لكن هذا الورد لا يتأتى بألفية الترحن لاحتمال أن تكون باعتبار الكيفية فقط وأنه تعالى من حيث انعامه  
بالتزم العظيمة ورحمن ومن حيث انعامه بما دون رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحيم بالنعيم بحال  
النعيم والرحيم بالنعيم بدفاعة وتفسير بعضهم الرحيم بالنعيم بحال لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالنعيم بحال  
يتصور جنسه منهم وقيل الرحيم أبلغ لان فعله بالصفات الغريزية ككبره وشريفه وفعلان للعارض  
كسكركم وغضضبان وضعفه السعد بان ذلك ليس اصيغة فاعل بل اصيغة فعل يضم العين وقال أبو حيان كل  
منهما أبلغ من جهة بألفية فعلان من جهة فادنه الامتزاع والغلبة وأبلفية فاعل من جهة فادنه التكرار  
والوقوف بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى الأول ويتعدى الثاني تقول زيد رحيم المساكين كناية عن فاعل اه  
وهو خرى على أن الرحيم صيغة مبالغة واعترضه الرصاص بان الكلام في الرحيم الموصوف به ما  
مولا ناعما وما ذكره في فعلان بمحال هنا ولا يقال تكلم على الصفتين من غير نظر الى ما الكلام فيه لان ذلك  
يصح لو وجد اتصاف أحد برحمن (أقول) يدفع بانه وجد الاتصاف به في مسيلة بناء على أن وصفه بصح لغة  
كإياني وقيل معناه ما واحد كندمان وتدير وعلى هذا قيل الثاني تأكيد الأول وقيل المراد من كل غير  
المراد من الآخر وان كان أصل الموضوع واحدا والجرح الكلام عن التأكد لان التأنيب خبر من  
التأكد فقال بجاءه درجن الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي ورحيم الدنيا وقال  
الترمذي الرحيم بالانقاذ من النيران والرحيم باضال الجنان وقال الوراق الرحيم بفقران السبائك وان كن  
عقوبات والرحيم بقول الطاعات وان كن غير صافات وقيل غير ذلك واستشكل تقديم الرحيم على القول  
بانه أبلغ بان الاتفاق في الانسان تقديم غير الأبلغ على الأبلغ نحو جواد فاض وعلم نحرير وشجاع باعل ليكون  
له كذا الثاني فائدة كأن الاتفاق في اتني العكس للعللة المذكورة وأجيب بان محل ما ذكره انضمم الأبلغ غير  
الأبلغ كما في الامثلة دون ما ذلهم بضمته كانه اذا لا يلزم من الانعام بالجلال الاتمام بالذات كانه يفتق لكثير من  
المخلوق فتقديم كل حسن لحصول الفائدة (أقول) هذا الجواب إنما يأتي على أن الرحيم أبلغ كما وكيفية أو أبلغ  
كيفية لا على أنه أبلغ كلفظ كإياني فان قلت لكن الحسن تقديم غير الأبلغ مطلقا للترقي من الأدنى الى

حذف ولم ينو شي قال الله  
تعالى فبأى حديث بعد الله  
وأبانه يؤمنون من بعد  
ما أهلكنا القرون الأولى  
وقرئ لله الامر من قبل  
ومن بعد بالجزم من غير تنوين  
والاصل من بعد الغلب  
لحذف المضاف اليه ونوى  
لفظه وقال الشاعر  
فبأى روابعد على لذة خيرا  
وقرئ لله الامر من قبل  
ومن بعد بالجزم والتنوين  
لعدم نية شيء وهي في  
الحالتين الأولى معرفة  
بالإضافة لفظا أو تقدير لائق  
الحالة الثالثة نكرة لعدم  
الإضافة ولذلك تواف  
(وبيني) ذلك الظرف على  
الضم نارة أخرى فبأى  
حذف المضاف اليه ونوى

الاعلى قامت لتقدم الاباغ هنا أيضا وجهان الاول كون الرحيم حيث من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضا الذي هو فن من البلاغة وهو أن يؤتى في كلامهم خلاف المقصود بما يدفعه فان الوصف بالرحن لما كان نوعهم أن دقائق النعم لا تعد عنه تعالى فخارتهما أتى بالرحيم دفعاً لهذا الإيهام وجعله جماعة من باب التثنية (أقول) هذا لا يظاهر على أن معنى الرحن المنعم بالجلال والرحيم المنعم بالذات فلو وجدوا فيهم خلاف المقصود عليه كمر والتثنية بكافي التخصيص أن يؤتى في كلام لا نوعهم خلاف المقصود بفضله من مقول أو حال أو نحوهما الشككة الثاني أن الرحن لما كان مختصاً به تعالى على ما يأتي نزول منزلة العلم فقدم على الرحيم ولا ينجم الاشكال من أصله على القول بأن الرحن علم لأن العلم مقدم على الصفقة نعم يقال لم تقدم اسم الجلالة على الرحن على هذا القول فيجواب بان تقدمه عليه ليكون أشرف ولكونه اسم ذاتي في الاصل والحال والرحن اسم ذاتي في الحال صفة في الاصل وهذا التعليل الثاني لا يأتي على القول بأن اسم الجلالة أيضا وصف في الاصل \* (المبحث الثالث) قال العلماء الرحن يختص به تعالى وأورد عليه ابن حنيفة أطلقوا على مسيلة رحن البهامة وقال سائرهم

علوت بالجد بالن الاكرمين أبا \* وأنت غيث الوري لأزلت رحمانا  
ومسيلة بكسر اللام لقبه واسمه شامة بضم المثناة وأجاب الرخشمي بأن هذا من تعنتهم في كفرهم قال ابن السكيتي شرحه على شخص من اصحاب هذا يعني جواب الرخشمي غير سديد فانه لا يبعد وجوابا اذا تعنت لا يفيد مع وقوع الاطلاقهم وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الاطلاق والجواب السديد أن يقال المختص بالله تعالى هو المعروف باللام دون غيره اهـ وأقره ابن جماعة وغيره ونظر في جوابه الثنوي بأن سهل بن عمرو في صلح الحديبية لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عليا بكفاية بعمر الله الرحن الرحيم قال لا تعرف الرحن الا صاحب البهامة وهذا صريح في أنهم كانوا يوافقونه معرفة فلو أنكروا وأما اعتراضه على جواب الرخشمي فاشار الحق المحلى الى دفعه حيث قال عقب جواب الرخشمي أي أن هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لاجلهم في كفرهم بزعمهم بقوة مسيلة انكراب دون النبي صلى الله عليه وسلم ككلواستعمل كافر لفظ الله في غير الباري من آلهتهم اهـ قال شيخ الاسلام زكريا بن عفر جوابا لاعتبارهم في كفرهم عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره اهـ قال الحق سمي في فيه الاشكال لأنه حيث كان من الصفات المستتعة ومن لازمه أن يكون القياس جواز اطلاقها على غيره كان هذا الاطلاق من بني حنيفة موافقا لقياس لغ العرب ونطاقا بقياس اللغة تجاوزا لالتناقض به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة يقال انه صار عالمه تعالى أو أن الواضع شرط أنه لا يستعمل في غيره تعالى فلا يصح اطلاقه على غيره تعالى لانا نقول أما الاول فغايتهم انه صار عالما بالغاثة ومثله لا يمنع اطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير كافي سائر الاحلام الغالبة بل لو سلم أنه علم بالوضع لم يمنع اطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير وأما الثاني ففي غاية البعد ولا دليل عليه فلا يصح الجزم بخطائهم وأيضاً ظاهر قوله ان هذا الاستعمال غير صحيح أنه لا يصح حقيقة ولا مجازا وكذا قوله ككلواستعمل كافر الخ مع أن الصحيح جواز التصرف في الاحلام وأجاب ابن مالك عن أصل الإبراد ما حمله أن المطلق على مسيلة رحن يعني ذي الرحمة والمختص به تعالى الرحن يعني السالغ في الرحمة ولا يفتني بعده من اطلاقهم امتناع اطلاقه على غيره تعالى ومذهب العز بن عبد السلام أنه يختص به تعالى شرعا لا لغة (أقول) هذا المذهب هو الرابع عندني لأنه لا إشكال عليه ولأنه لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه المنعم الحقيقي الباغ في الانعام غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم والمنعم بجلائل النعم انما هو والله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لأن معناه المذكور شرعي لا لغوي كما علم مما مر وعلى هذا يكون الرحن وان كان مجازا القوياني حقه تعالى بناء على المشهور والمقابل لما نقله الخادمي حقه لغوي فانه فاسد فقه \* (المبحث الرابع) الاصع أن ال الداخلة على العفة المشيئة حرف تعريف وقيل اسم موصول كالدخلة على اسمي الفاعل والمفعول وأمثله المبالغة على الصع في الثلاثة وقيل

معناه قراً السبعة لله الامر من قبل ومن بعده بالضم بلا تنوين قال في التفسير يخرج انما بنيت لافتقارها الى المضاعف اليه معنى كافتقار الحروف وكان البناء على حركة فخلص من التقاء الساكنين وعلى خصوص الضم لخصا الف حركة البناء حركتي الاخراب وقال العلامة الفا كهسي بنيت لشيئها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عن اللفظ ما بهما وهو الحق لان الافتقار يقتضي لبناء الافتقار العمل لانه غر دات والمراد بنسبة معنى المضاعف اليه لاحقة مسدولة الموضوع وذهب بعضهم الى ان المراد بالمعنى التقيد الحاصل بالمضاعف



حرف تعريف وقيل موصول حرفي في ألفي الرحمن هذان القولان وان قلنا انه علم بالغة نظرا الى أصله وان لم يأت فيه واحد منهما انظر الى العلية العارضة لان ألف بالنظر اليها رائدة وفي ألف في الرحمن على أنه صفة مشبهة هذان القولان فان جعلنا صيغة مبالغة كانت ألف الدخالة عليه اسما وصولا على الصحيح والتحقيق الذي اختاره الزمخشري والبيضاوي أن الرحمن مجرد اسم من الصفات لا بالغة بالغة ولا يقال شرط منع صرف فعلان أن يكون مؤنثه على فعل في الرحمن لا مؤنث له لاننا نقول منع من تأنيده اختصاصه تعالى به فلا فرض اتصاف غيره به وأنت لكان فعلى أولى به من فعله لان باب سكران أوسع من باب يندمان من المسادة لامن الذم لانه كسكران والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف أكثر وأدفع عنهم ما لا مؤنث لهم على أن اشتراطهم وجود فعل يمنع الصرف انما هو لتحقيق انتفاء فعله اذا بانها متعاقبة في مشابهة الحكمة لا مؤنث بالالف في عدم قبول التاء فانتهاء فعله هو مناط منع الصرف في الحقيقة لا أنه نطفته جعلوا وجود فعله الذي هو أمارة عليه من مناطه فثبت تحقيق انتفاء فعله بسبب الاختصاص المذكور وجب منع الصرف لوجوده مناط في الحقيقة وقيل منصرف على الاصل قال السيوطي وهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب في الخبر ومال السعد التفتازاني الى جواز الصرف وعدمه عملا بالمرن قال العصام فان قلت كيف اشبه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والخبر والبيان حتى ينو أنهم فيه على المعقول ولم يعتبر أحد منهم على المنقول ولم يكشف عن الممول عند البلغة قلت كانتهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن العرب الامر بما باللام أو مضافا أو منادى اه وأما \* وأنت غيث الوري لا زلت رجلا \* فلا شاهد فيه لعل على الصرف ولا على منعه لانه يحتمل المنع فتكون ألفه لا لا تلازم ويحتمل الصرف فتكون ألفه بدلا من التنوين هذا وفي الخادى أن ألفا الرحمن لا يستعمل الا بال أو مضافا وأما

\* وأنت غيث الوري لا زلت رجلا \* فثبت أن ألفا الرحمن لا يستعمل الا بال أو مضافا وأما مضاف اليه وهو هذا الجواب ورد في الأدعية بآية الرحمن يارحيم (أقول) يضعفه أنه يجوز في مواضع عديدة الى تكلف نحن في غيبة عنه مع أنه يناسب ظاهر ما مر عن العصام \* (المبحث الخامس) \* قد أسأفنا الكلام أن الراجح أن الرحمن صفة وقيل علم وفائدة الخلاف أن الرحمن الرحيم على الاول نعمان الله ويجوز رفعهما على الخبرية مبتدأ محذوف وجوباً أي هو الرحمن الرحيم ويجوز نصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجوباً أي أمدح الرحمن الرحيم وجب الاول على التبعية مع رفع الثاني أو نصبه ورفع الاول ونصب الثاني والعكس وكذا امر الثاني على التبعية مع رفع الاول أو نصبه على قول ضميف من جواز الاتباع بعد القطع قال في الاتقان نقل عن الفارسي قطع النعت في مقام المدح والذم أحسن من اتباعه لان المقام يقتضي الاطناب اه ووجه الفصل أي ترك عطف جملة القطع على جملة بسم الله عدم قصد اعطاء الثانية حكم الاولى من الكون بسم الله كون الثانية انشاء الاولى خبرا على وجهه واختلافهما السمية وفعلية على تقدير الاولى فعلية والثانية اسمية والعكس فتدبر وعلى الثاني بدل من الله أو عطف بيان والرحيم نعمته لانه لا يلزم تقديم البدل أو البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم عند اجتماع مع غيره ويجوز رفعه ونصبه على ما مر وكذا الرحمن على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف البيان على ما نقله بعضهم ونقل آخر جواز قطع البيان أيضا وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه بيان أيضا وفي المقام احتمالات أخر لا يتخلو عن بعد وتوقف ككون الرحمن على الاول بدلا أو عطف بيان بناء على جواز اشتقاقهما وكون الرحمن مطلقا بدلا من الله وان جعلنا الرحمن بدلا بناء على جواز اشتقاق البدل وتعدد أومن الرحمن وان جعلناه بدلا بناء على جواز اشتقاقه والابدال منه وكونه عطف بيان للرحمن على جعله نعتا أو بدلا بناء على جواز اشتقاقه أو على جعله عطف بيان ان جاز البيان من البيان ولم أر من صرح به أو أنه على جعل الرحمن عطف بيان ان جاز تعدد البيان ولم أر من صرح به أو جعله نعتا لعل على جعله بدلا لا يلزم تقديم البدل على البيان مع أنه مؤخر عنه وكونه تأكيد لفظيا للرحمن بناء على ترادفهما ونكتته ترغيب العباد في الخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمة واعتراض جعل

اليه وانما أضيف الى المضاف اليه لانه معنى يحصل به بالإضافة تأني لا في ملاسة وهو فاسد وقد بينت وجهه في حلية ذوى الجذب جواهر العقدى الكلام على أمابه ودذهب بعضهم الى أن المراد بنية معنى المضاف اليه ان يتوون هناك مضافا اليه وان المراد بنية الملقائية مضاف اليه وهو صحيح غير أنه لا يحتاج اليه كيبنته في الشرح المذكور \* الرابع في انهما من متعلقات الشرط أو الجزاء فيصعح أن تكون من متعلقات الشرط بناء على أن العامل أمأ والقول النائية منه ويكون الجزاء

الرجح بدلا باقتضائه طرح المبدل منه في النية وأجيب بأنه غير كل واحد من وجهه عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج  
 الى تبين لانه أعرف المعارف وأبينها وأجيب بأن عطف البيان قد يكون مجرد المدح كاذكروا الزمخشري في  
 البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ومعهضي ما تقدم أن الرجح لا يصح كونه نعتا على  
 علمته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الاسلام ولا مانع من جوازه باعتبار الوصفية الأصلية والعلبة لا تمنع  
 اعتبارها في الجملة اهـ ويؤيده ما مر عن الرصاع \* واعلم أن مذهب الجمهور أن عمل الجرفي المضاف اليه هو  
 المضاف وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوي وان عمل النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في متبوعها  
 وقيل التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب وأن عمل البدل مقدم من لفظ الاول وقيل هو  
 العامل في المتبوع قيل أصله وقيل نيابة عن القدر قال السيوطي في جميع الجوامع ولوقيل العامل في جميع  
 التوابع هو المتبوع لسكانه شواهد اذا قرر هذا فاعمل الجرفي لفظ اسم هو الباء باتفاق وفي عمل الجرفي  
 لفظ الجلالة ثلاثة أقوال لفظ اسم على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوي لكن انما يأتي الاختيران  
 اذا لم تحصل الاضافة للبيان والا كانت الاضافة لفظية مصورة فلا تأتي الثالث اذا حرف منوي فيها ولا الثاني  
 لان المراد عليه بالاضافة الاضافة التي على معنى الحرف لا مطلق الاضافة فان قيل لا والاول أيضا لان المضاف  
 ليكون اسم لا يعمل الجرا لا نيابة عن الحرف ولا حرف أجيب بان هذا في الخاف الحقيقي فيجوز في اللفظي  
 أن يعمل الجرا شابهتم له في تجرد عن التنوين أو النون لاجل الاضافة به عليه الرضى وفي عمل الجرفي لفظ  
 الرجح على أنه نعت أو بيان ستة أقوال المضاف على مذهب الجمهور أو الاضافة أو الحرف المنوي أو التبعية من  
 حيث المعنى أو التبعية من حيث الاعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال المضاف المقدر على مذهب  
 الجمهور أو المذكور أو أصله أو المذكور نيابة أو الاضافة أو الحرف المنوي أو المتبوع وكلاهما في هذا  
 التفصيل لفظ الرحيم هذا ومن البعد جدا قول بعضهم في الرحيم انه وصل بنية الوقف فالتحق سا كان الميم ولام  
 الجد فكسرت الميم للخاص من التثنية وما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره قول جماعة منهم لم يبدان حركة  
 راء كبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر ففتحوه وأنه وصل بنية الوقف ثم اختلغوا فقبل هي حركة التثنية  
 من التثنية الساكنين وانما لم يثبت بالسكسرة مطلقا تنقيح اللام كفي الميم الله وقيل حركة الهزة نعت الى الراء  
 وكل هذا خروج عن الظاهر من غير مقيس أصلا والصواب ان كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة  
 اعرابية وليس لهما الوصل بثبوت في الدرج \* (المبحث السادس) \* اخبر هذان الوصفان ههنا بين  
 الارصاف للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة لطفا بالعباد قال الله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء  
 وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله تعالى أن يمدحنا  
 مبدان رحيمته في الدنيا والآخرة وانما قلنا التامة دفعه الماية الى الاشارة تفصيل نحو الحنان المنان اهدم  
 النصريح بمادة الرحمة وانما قلنا التامة دفعه الماية الى الاشارة تفصيل باحدهما \* واعلم أن الوقف على بسم قبيح  
 لانه الوقف على ما لا يستعمل بالافادة كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الزايع دون مرفوعه وعلى  
 الشرط دون جوابه وعلى الله والرحمن كاف لانه الوقف على ما يستعمل بالافادة مع عدم استعلاء ما بعده وعلى  
 الرحيم ثم لانه الوقف على ما يستعمل بالافادة مع استعلاء ما بعده \* (قائده) \* قال الشيخ أبو القباس النجاشي  
 الرحيم من أذكرا المضارعين لانه يسرع اليهم تنقيس السكر وفتح أبواب الفرج وقال الشيخ ابن  
 عرب من داوم على ذكره لا يفتقر الى آخر ما قال

\* (المقصد الخامس في جملة البسملة وفيه مست مباحث) \*

\* (المبحث الأول) \* يصح أن تكون جملتها اسمية وأن تكون نعتية كمرور ويجوز أن تكون في محل نصب  
 بقول محذوف وأن تكون لاجل لها وهو المتبادر وهل هي انشاء أو اختيار لنا في ذلك تفصيل حسن حاصله ان  
 البناء ان كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعني أولاف متلاخبر لمدح حد الخبر عليه وهو الراجح كلام  
 الذي يقتضيه مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقيق التأليف متساو بدون ذكر أولاف ومتعلقها أعني الجار والمجرور

معلقا على وجود شيء مقيد  
 بكونه بعد البسملة ومأمرا  
 ويصح أن يكون من  
 متعلقات الجزاء بناء على  
 أن العامل ما فيه من فعل أو  
 وصف أو يكون الجزاء  
 حديثا معاقلا وجودي  
 مطلق سواء كان بعد  
 البسملة أو قبلها (وتعلقه)  
 من حيث العمل (بالجواب)  
 بناء على ما مر (أحوط) من  
 تعلقه بالشرط لأن التعليق  
 على المطلق أقرب لتحقيقه في  
 الخارج من التعليق على  
 المقيد وان كان الامر ان  
 بالنظر لما في الخارج سببين  
 لتحقيق ما على عليه فهما  
 \* انما ماس في عدم اقترانهما  
 بال وقد أشار اليه بقوله (ولا  
 يفتقر) ذلك الظاهر (بال)

انشاء اصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى استعين بسم الله أو صاحب اسم الله فبان ان مجموع أولف بسم الله الرحمن الرحيم على تقديرى الباء المذكور بن خبر صدر انشاء عجز اوجوز بعضهم أن يكون العجز خبرا عن استعانة أو مصاحبة حاصله به قياسا على ما قيل في قولك أنسكلم انه يجوز أن يكون خبرا عن نسكلم حاصل بهذا القول لكن قال ابن قاسم في المعرب عليه انه يحمل نظرا ثم قدبر وله دل وجهه ان الخبر حكايه ولا بد من تغاير الحكاية والحكى بالذات وان كانت للهدية فان جعلت متعلقة بفضله نحو ميتة ثاومسة هيئا وميتة كافا لمجوع كذلك أى خبر صدر او هو أولف من الانشاء عجز او هو الفضلة مع ما يتعلق بهما من الجار والجرور أى لانشاء الابتداء باسم الله أى جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك به وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدئ وابتدئ واستعين واستعنتى وأتبرك وتبرك لمجوع انشاء أى لانشاء ما ذكره يأتى في المجموع على هذا وفي العجز على ما قبله ما جوزه بعضهم في الأول على ما فيه هذا كما اذا لم يجعل الاسم متعجما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار فان جعل الاسم مقعما أو بمعنى المسمى واعتبر عليه الاستعانة أو المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحداهما أو قدر متعلقهما من مادة احدهما كانت الاستعانة والمصاحبة بالذات العلية وكان المجموع على جعل الباء لاحداهما خبرا صادرا وعجزا أو خبرا صادرا انشاء عجزا لانه ان قصد العجز الاخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احداهما كان انشاء وكذا على تقدير المتعلق من مادة احداهما فضلة نحو مستعينا ومصطعبا فان قدر من مادة احداهما عدة نحو استعين واستعنتى وأصطحب وأصطحبى كان المجموع خبرا عن وقوع احداهما خارجا أو انشاء لاحداهما فاحتفظ على هذا التخصيص وبكل وجه من الوجوه السابقة يندفع الاعتراض بان قول القارئ اقرأ باسم الله يقتضى انه يذكر اسم الله حين القراءة مع انه كثير الاذ كره حينها البناء الاعتراض على ان القصد من هذا القول الاخبار بذكر اسم الله حين القراءة وقد علمت ان الامر ليس كذلك بل القصد منه الانشاء للاستعانة أو المصاحبة بالاسم قبل القراءة أو الاخبار به بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبلها على ما مر تفصيله فتنبه وحل يحتاج كون الجملة انشاء الى نية الانشاء ليكون الصيغة خبرا أو لا يحتاج الى نية انية اكثر استعمال اللفظ فيه حتى صار كالمتقول عرفا قولان ذكرهما بعض الفضلاء قال ومثله يقال في الحمد والشكر والصلاة والسلام اه \* واعلم ان اداء أصل المراد بلفظ مساو له مساواة وبقاؤه واف به ايجاز ورائد عنه لفظة الطناب وبلافاظ مع تعين الزائد وشو ومع عدم تعيينه تطويل ووجه البسملة من ايجاز بضميه ايجاز الحذف لما فيها من الحذف السابق بيانه وحذف المضاف على ما قيل في الأصل بسم مسمى الله لا لا يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يخفى عدم لزومها اما على ارادة مدلول الجلالة كما هو الموافق لقاصدة كل حكيم ورد على اسم فهو واراد على مدلوله الاقرينة فظاهر واما على ارادة لفظه اقلان الاضافة حينئذ من اضافة العلم الى الخاص لا من اضافة الشئ الى نفسه و ايجاز القصر وهو افادة المعنى الكبير بلفظ اسير من غير حذف وكونهما من هذا القسم من جهة الاضافة في المسألة تفرقة لجميع اسمائه تعالى على بعض ما مر وجهه افادتها للاختصاص المشتمل على النفي والاثبات على بعض ما مر وغبر ذلك ومن الاطناب من جهة تفرقة بادة الباء على ما قيل ومن جهة اتمام لفظ اسم على ما قيل انه مقسم بمبالغته في التعظيم والادب وبعاد النظم والقسم كما قيل بالغائه في قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وان كان الصبح خلافا ذلك كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه اسمائه تعالى عن الرث وسوء الادب ومن جهة قطع الصفتين أو احداهما على احتماله المسند على ما رفع أو نصب وان حصل ايجاز بحذف هذا العامل فالقاصد هنا ايجاز واطناب باعتبارين \* (البحث الثاني) \* على كون تلك الجملة خبرية تتكون القضية شخصية ان قدر نحو ابتدئ أو ابتدئ أو ابتدئ بالاضافة الهدية وكيفية ان قدر نحو ابتدئ أو ابتدئ أو ابتدئ

المعرفة فلا يقال جئت البعز سواء كان معرفة بالاضافة أو لا لتجماع الاضافة أو نكرة كما في الحالة الرابعة لعدم السماع كما في ذومين وما في الاستفهام والشرط فانها نكرات لقوسوها موضع ما قبل ال وهو صاحب وانسان وشئ ولا تقبل ال والظرف المذكور في هذه الحالة كذلك فانه واقع موقع ما قبل ال وهو زمن متأخرا فاذا قلت صحت بعدا كان المعنى صحت زمنا متأخرا ولا يقبل ال السادس في العامل فيها وقد أشار اليه بقوله (والعامل) فيه (أما) عند سيبويه لئلا يتبعها عن الفعل فتكون نائبة عنه معنى

أوبتدأ باللام والاضافة اللتين للاستغراق (أقول) وجزئتان قد نعو يتدى بعض المؤمنين أو  
بعض ابتدأ أو يتدى المؤمن أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للعنس في ضمن بعض غير معين ومهمة أن  
قد نعو يتدى المؤمن أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للعنس في ضمن فرد غير مقيّد بالعضوية أو الكليّة  
وبعض هذه الأوجه أظهر من بعض كإلا يخفى على البصير ونقل عن حواشي خسرو على البضاوى إن كليّة  
القضية هنا باعتبار اضافة اسم الى الجلالة استغراقية وتخصيها باعتبارها عادية وأورد عليه أن مدار الكليّة  
وغيرها على الموضوع لا على المجرور كما صنع وأجيب بان المجرور موضوع في المعنى فالمعنى اسم الله تعالى  
أبتدى به ولهذا قال النحاة المجرور مخبر عنه في المعنى ونظر المنطقي الى المعنى لا اللفظ (أقول) وعلى قياس  
اعتبار اضافة اسم في كية القضية وتخصيها تعبير في جزئيتها واهمالها ثم أقول لا يصح أن تكون القضية  
طبيعية لا باعتبار الموضوع لفظا اذ لا يصح أن يراد منه الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه ابتداء أو صاحبة  
أو استعانة ولا باعتبار اضافة اسم اذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا ينطبق به حتى يقع ابتداءه  
أو صاحبه أو استعانة كما مر واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية في نفس الامر تسمى مادة وهنصر أو يسمى  
اللفظ الدال عليها في القضية الملقولة وحكم العقل بتكيف النسبة فيها في القضية المعقولة جهة والكيفيات  
أربع الضرورية وهي وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها والامكان المنقسم تسعين علما وهو سلب  
الضرورة عن الطرف المخالف للكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق  
والاطلاق وهو تحقق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر فهما هي الموجهات ترجع الى  
أربعة أنواع الضرورية بالسبع الضرورية المطابقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية  
المطابقة والوقعية الالاداعه والمنشئة المطابقة والمنشئة الالاداعه والدوام الثلاث الداعمة المطابقة والعربية العامة  
والعرفية الخاصة والممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطابقات الثلاث المطابقة العامة والوجودية  
الالاداعه والوجودية الالاداعه والضرورية وزاد السنوسى في مختصره على الخمسة عشر أربعة أخرى قال شيخنا العلامة  
المالوى في شرحه وجهاته ليس حصر الموجهات في عدد عقلا بل هو جعل فيمكن استخراج موجهات أخرى  
كالداعمة الضرورية والممكنة الالاداعه اه اذ عرفت ذلك فكيفية القضية هنا ما لا يمكن عاما وخاصا  
واما الاطلاق لا غيرهما فيصح أن تكون من احدى الممكنتين أو المطابقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن  
الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لاداعا أو بالاطلاق لضرورة  
ولا يصح أن تكون من احدى الضروريات السبع أو الدوام الثلاث ونحوه بعضهم جعلها من بعض هذه  
العشرة غير مستقيم (المبحث الثالث) \* قد تجب البسطة كفى الصلاة عند ثمانية عشر الشافعية وقد تنجب  
عينا كفى الوضوء والغسل أو كفاية كفى كل الجماعة وكفى جاع الزجيج فتشكى تسمية أحدهما كإفان  
الشمس الرملى انه الظاهر قال وتكره المكروه ويظهر كما قاله الأذرى تحريمه الحرم اه وقيل تكره المعصم  
والمراد المحرم والمكروه لذاتههما كفى الاعباب ومن ثم قال الشيرازى تسن التسمية أول الوضوء بجاء  
مغضوب خلافا لبعض المتأخرين اه أى أو بجاء شمس (أقول) يظهر قياسا على ما قاله الرملى انها خلاف  
الاولى بخلاف الاولى وان نسبت في ابتداء نحو الوضوء والغسل سن الاتيان بها في أثناءه حتى لا يخولها الالاداعه  
الفراغ وهل المراد الفراغ من غسل الرجلين أو من التشهد والذكر بعده قال الشورى فرسخنا الزيادة  
الاول وهو ظاهر لتصریحهم بان الذكر المذكور بعد فراغه اه وفي حواشى الاجهورى على الخطيب نقل  
الاول عن افناء الرملى أيضا ونقل شيخنا المداينى في حواشيه على التهرير التالى نقل عن بعضهم وعبارته قال  
بعضهم حتى لو تركه بعد غسل وجهه وقيل الشهادة أى لم يبل لوبى من سورة أنا أنزلناه كلمة واحدة لا نظويته اه  
واذا نسبت في ابتداء الاكل سن الاتيان بها في أثناءه وبعد الفراغ منه ليتقيا الشيطان ما كاه (أقول)  
مثله الشرب فيما يظهر ثم رأيت الخطيب الشربى يصرح به وهل سن الاتيان بها في أثناء الجاع اذ ان مت  
في ابتداءه أو لا الذى يصرح به بعضهم الكراهة قال لانه يكره التكلم حال الجاع اجماعا ومن مصلحته اه

وعلا قياسا على ما الواقعة  
موضوع كان بعد أن  
المصدرية نحو أما أنت  
منطوقا انطلقنا قد نقل أبو  
الفتح عن أبي علي أن أما  
الخالفة عن كان عاملة في  
الجزأين عمل ما خلفه وحجته  
أن أما لما ثبت في اللفظ  
ثابت في العمل وزعم انه  
مذهب سيبويه قاله في  
التصريح وفيه ان الفعل  
واقع فلو كانت نائبة عنه في  
الفعل لثبت أيضا وأجيب  
بأنه نائبة عنه في نوع من  
الفعل وهو النصب ويدل  
على ذلك التنوين (وقيل)  
العاجل (فعل) الشرط  
المحذوف وهو يكن (وقيل)  
العامل ما شتم عليه  
الجواب من فعل أو وصف

(أقول) قد يقال التسمية من مصالحها لطرد الشبهة عن الزوجين والمتولد بينهما ما قلنا به واستحبابها بقصد الذكروا ونظر ما حكمه في ابتداء تعاطي التسمية ومطابق فيه التسمية ومطابق فيه تركها ما عايناهم لم أرفقه أيضا فصلا ولا بعد أن يقال قد اجتمع فيه حيث شذم مقتض مانع فيغلب المانع ومن المذكروا قراءتها في أول براءة بخلافها في انشائها فتستحب هذا ما عليه الرمي وقال ابن حجر تحريم في أوقافها وتكره في انشائها وبظهور ما حصل الخلاف اذ لم يعتقد القاري أنها آية منها ولا كان كذا التناها والظاهر أنها لا تكون مباحة كالمواظبة القاعدة فيما أصله النذب الا في صلاة النفل على احدى ثلاث روايات عن مالك سيأتي ذكرها وما قيل من اباحتها عند الجالس والقيام ونحوهما كالمواظبة فتقولهم تحريم للمحرم وتكره للمكروه وتندب لذى البال لان ما ذكره ليس بحرام ولا مكروه ولا ذابا لظاهر دفعه ما بان بالتسمية ذكره وأقل مراتب الذكروا عند عدم منافع للتعظيم النذب وما بان الا في مثل ذلك تركها لانها خارجة عن في الاشياء المعتبرة تعظيما لاسمه تعالى وترك الذكر في غير محله قد يستحب ولو لم يكن ثم منافع للتعظيم فقد ذكره الامام مالك التسمية في غير أيام الحج وهذا الاحتمال أولى لان الاول رد عليه قول مالك باباحتها في صلاة النفل على احدى الروايات عنه وكل ذلك ما لم يقصد قائلها الهانة والا كفر اجساما \* (فروع) \* لا تحصل سنة التسمية على الاكل من واحد جالس لالاكل بل شئ آخر كالخروج من هذه الدعاء الى الوجبة ولا تنكح من أحد جماعة محضر كل طعامه لباكل منه وفصل بخلاف ما لو حضر واليا كوا معا على الاشاعة ونوع ان كلامهم كل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا لباكلوا وهو ثم قاموا وجلس آخرون طلب من الاخرين التسمية لا لقطع حكم الاكلين بانصرفهم ولم يولوا كل واحد جالس مكانه آخر والجوع لا يخلو المكان عنه طلبت من جالس لان طلبها انما سابقة بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض مندفعه ولا يكتفى تسمية واحدة من جماعة يكون من يحسن على انفرادهم من آخر وهكذا لا بد لكل يحسن من تسمية ذكر هذه الفروع شيئا للذائق في حواشيه على تحريم ريشع الاسلام \* (المبحث الرابع) \* ذهب امامنا الشافعي وابن المبارك وقراء مكة والكوفة وقضاهاهما كجاء البيضاوي وابن عباس وابن عمر وسعد بن جبير والزهري وعطاء بجاء غيره الى ان التسمية آية من الفاتحة وكل سورة غير براءة وذهب الامام مالك والاوزاعي وقراء المدينة والبصرة والشام وقضاهاهما كجاء البيضاوي وابن مسعود وكافي غيره الى انها ليست من أوائل السور من القرآن أصلا وما ينبغي على المذهبين بطلان الصلاة بتركها على الاول وعدمه على الثاني وجوب التسمية على من نذر سورة معينة أو غيره معينة على الاول وعدمه على الثاني وسقوط فسهاها من الاجر اذا أسقطها المستأجر على قراءة سورة على الاول وعدمه على الثاني وهذا بخلاف ما لو جعل الواظف جعله على قراءة سورة فاسقط القاري التسمية فان الجعل يسقط كله قبل والفرق ان غرض الواظف محض حصول ثواب السورة وترك التسمية بقوت غرضه والاجرة قد لا تكون محض ذلك بل لنحو التعليم فلا يلزم من تركها فوات الغرض واعلم ان ما نقلناه عن الشافعي هو الراجح من خلافه عنه بينه الرافي في الكبير فقال التسمية آية من الفاتحة وأما حكمه في سائر السور سوى براءة فلا يصح ما نفيه طرقنا احدا هـ ما ان في كونها في أوائلها من القرآن قولين أحدهما انها من القرآن والطريقة الثانية وهي الاصح القاطع بانها من القرآن بخلاف وانما الخلاف في انها آية مستقلة أو هي مع صدر السورة آية في أحد القولين انها بعض آية من سائر السور وأحدهما انها آية تامة كما في الفاتحة هكذا في حواشي الكاظمي على البيضاوي قال البيضاوي لم ينص فيه أبو حنيفة بشئ فظن انها ليست من السور عنده وسئل محمد بن الحسن عنها فقال ما بين الدفتين كلام الله اهـ والاصح عند الحنفية كافي البحر لابن نجيم الحنفية انها آية مستقلة ليست جزءا من الفاتحة أو غيرها فهي كسورة قصيرة أي انها آية واحدة كررت في أوائل السور بمعنى انها نزلت مرة واحدة ثم أمر ان تحذف في أول كل سورة غير براءة وأما على مذهب الامام الشافعي فمائة وثلاث عشرة آية من مائة وثلاث عشرة سورة كذا في الشرح زاده وما يحججه في البحر وهو مذهب متأخري الحنفية ومذهب فدا مذهبهم انها في أوائل السور وليست من القرآن وان تعيد

فتكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا اذا كانت أما مذكورة فان كانت محذوفة وذكرت الواو مع أن تكون هي العاملة على ماسيأتي

\* (المقصد الرابع في الواو الداخلة على الطرف وفيه أربعة مباحث) \* الأول في معناها وقد أشار اليه بقوله (والواو) الداخلة على الطرف بعد حذفها (نائبة عن أما) النائبة عن مهمالها يمكن عند الجمهور فتكون نائبة النائب

التواتر في قولهم في تعريف القرآن قولهم بلا شبهة احتراز عنها فانه الشيخ زاده مفلاص من هذه الدين وأورد  
الشهاب على مذهب متأخرهم انه لا نظير له اذ ليس لنا قرآن غير سورة ولا بعض منها وما ذهب اليه متأخرو  
الحنيفة حكاه بعض سوانى البيضاوى عن داود وأصحابه ورواية عن أحد بن حنبل ورواية في بعض كتب  
أهل مذهب معتزلة (أقول) الظاهر ان هذا كذهب مالك في المني عليه السابق لافي نذر واختمة فحجب  
فيه البسملة على هذا الا على مذهب مالك فراجع وذهب بعض العلماء الى انها في الفاتحة مع الحمد لله رب  
العالمين آية أخذ برواية عن أم سلمة لم تثبت كما قاله الجلال السيوطي فتكون البسملة فيها عند هذا البعض  
بعض آية وذهب بعضهم الى انها آية من الفاتحة دون غيرها الناحية كثيرة يصححها قولها عليه الصلاة  
والسلام فاتحة الكتاب سبع آيات وأولاهن بسم الله الرحمن الرحيم وقوله صلى الله عليه وسلم أنزلت على أنفا  
سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكون والآخرها والاجماع من الصحابة وغيرهم على اثباتها  
في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون أسماء السور والتورود نحوها فلزم تكن قرأنا  
أجاز واذك لكونه يجعل على اعتقاد ما ليس بقرآن فقرأنا والاجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله لكن  
هذان الاجماعان انما يقرمان على نافي قراءتها في أوائل السور وأما كذا وعرض ادعاء الاجماع الثاني  
يشوب مخالفة مالك وموافقة في البسملة والجواب بان المراد اتفاق الاكثرين لان أكثر العلماء على انها آية في  
أول كل سورة غير براءة كافي اتفاق السيوطي فيه ان الاجماع هذا المعنى لا يقوم بحجة وأجاب الكازروني  
بان المراد اجماع السلف وهو سابق على مخالفة المذكرين (أقول) فيه ان مخالفة ابن مسعود  
وهو من السلف الا ان جعل مخالفة كعدم لافتراده من بينهم فتأمل وارضأنا أسماء السور  
وكونها مكتوبة أو مدونة أو مدونة لا تسمى من الدفتين وليس نفيها بقرآن وأجيب عنه أن المراد ما بين  
دفتي المصاحف المقدمة المكتوبة في زمن الصحابة والتابعين وهي لم تكن فيها شيء مما ذكر بل هو أمر يحدث  
في المصاحف الجديدة وثانيه ان المراد ما بين دفتي مصاحف زمانه لكن المراد ما بينهما مما فيه احتمال  
القرآن نية والامر والمذكورة ليست كذلك لانها لا تكتب على الكتب القرآن بل يجر عنه بان تكتب بغض  
مراده أو بغيره فانه الشيخ زاده ولو كانت البسملة للفصل بين السور كما قيل لا ثبت أول براءة ولم تثبت أول  
الفاتحة وان أجيب عن عدم ثبوتها أول براءة بان الفصل عارضه ان البسملة آية ترجع براءة نزلت للقرآن  
والسيف وما قيل من أن القرآن انما ثبت بالتواتر ولا تواتر في ما بين دفتين من المصاحف بقرآن نية  
امامنا فهو كاذب نفع فيه ثبت بالاستحسان لا سيما الحنفية باقران القوية كالكتب في المصحف بخطه يعطى  
حكم المصاحف بقرآن نية كقرآنه على الحنفية بقصد القرآن لا بقصد الدكر وحرمة مسه عليه وعلى  
الحديث اذا كتب لادراسة لا لتبرك مع أن التواتر قد ثبت عند قوم دون آخرين وان يكون قرآن نية طائفة لم  
يكفر نافية فلا يقال لو كانت قرآن نية كقرآنهم او اللازم باطل باجماع فكذا المزمع مع أنه معارض بالمثل وهو  
أن يقال لو لم تكن قرآن نية كقرآنهم او اللازم باطل باجماع فكذا المزمع على أن في الحادي مناصه يجوز أن  
يقال انكار التواتر انما هو جب الكفر اذا كان عاربا عن الشبهة من جميع الوجوه وخلاف مالك وموافقه  
أورد شبهة من الكفر كذا كقرآن نية المدونة فانه لا يكره على الأصح لانكار ابن مسعود كونه من جملة  
القرآن أولاهم ما في مصحفه وان قيل ان هذا كذب على ابن مسعود اه وهو وجه وأما ما روي عن أنس  
قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب  
العالمين فلم يكونوا يفتحون القسرة بسم الله الرحمن الرحيم في رواية بدل قوله فلم يكونوا الخ لا بد كرون  
بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها فقد أعله الشافعي والدارقطني والبيهقي وغيرهم بان ما بعد  
قوله أنس فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين زاده من بعض الرواة حدث ظن أن مراد أنس به  
نفس البسملة فصرح بذلك مع أنه متعلق في طه بدليل بقية الروايات عن أنس كابين في كتب مصطلح الحديث  
قال الشافعي وموافقه انما مراد أنس انهم كانوا يسدون بقراءة أم القرآن قيل ما يقرأ بعد هذا أو غيره

بدليل لزوم الغافي حيزها  
والهاء لا تليق الا في جواب  
الشرط الثاني في وجه  
نفيها بالنبأ وقد أشار  
اليه قوله (انما أم حروف  
الغطف) وهم ككثيرا  
ما تحضرون الامهات بزيد  
أحكام (و) انما (نزد  
لاستئناف) كما زدها  
لذلك فثبت عنها دون  
غيرها لما بينهما من المناسبة  
الثالث في جوازها في  
الطواف وقد أشار اليه بقوله  
(و) هي (نافية للطواف)  
بناء على ما سر من أنها نافية  
عن أما الثانية عن فعل

(أقول) قد يقال التسمية من مصالحها لطرد الشبهة عن الزوجين والمتولد بينهما ما قبله واستحبابها بقصد الذكر وانظر ما حكمه في ابتداء ما على مطلوب فيه التسمية ومطلوب فيه تركها معافى لم أرفقه أيضا فصلا ولا بعد أن يقال قد اجتمع فيه حيث شذم مقتضى ما منع فيغلب المانع ومن المكروه قراءتها في أول صلاة بخلافها في اثنتهما فتسحب هذا ما عليه الرمي وقال ابن حجر تحريم في أوّلها وتكرره في اثنتهما يظهر أن محل الخلاف إذا لم يعتقد القاري أنها آية منها ولا كان كفر الانتفاؤها الظاهر أنها لا تكون مباحة كالجواهر القاعدة فيما أصله النذب إلا في صلاة النفل على إحدى ثلاث روايات عن مالك أنه أنى ذكرها وما قيل من إباحتها عند الجلوس والقيام ونحوهما كالجواهر فتدبر قولهم تحريم للتعظيم وتكرره لما كرهه وتندب إلى البطلان لأن ما ذكره ابن حجر ما لا مكروه ولا ذنب يظهر دفعه إمامان السبيل ذكره أقل مراتب الذكركر عند عدم منافق للتعظيم النذب وإمامان الأول في مثل ذلك تركها لأنهم التماسرعت في الإساءة المعتبرة تعظيما لاسمه تعالى وترك الذكركر في غير محله قد يستحب ولولم يكن ثم منافق للتعظيم فقد ذكره الإمام مالك النابغة في غير أيام الحج وهذا الاحتمال أولى لأن الأول بر دعيه قول مالك بإباحتها في صلاة النفل على إحدى الروايات عنه وكل ذلك مالم يقصد قائلها إهانة والا كفر اجماعا \* (فروع) \* لا تحصل سنة التسمية على الكل من واحد جالس لألا كل بل لشئ آخر كالخروج من عهدة الدعاء إلى الواجبة ولا تنكفي من أحد جماعة حضر كل بعلمه لبا كل منه وفصل بخلاف ما لحضر والبا كل ما على الإشاعة ووقع أن كل منهم كل مما يليه على سبيل الاتفاق ولو جلسوا لبا كل واحد منهم فقاموا وجالس آخرون طلب من الآخرين التسمية لا نطقا بحكم الأذان بانصرافهم ولم يولوا كان كل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والجوهر لا يخلو المكان عنه طلبت من مجلس لأن طلبها إغماصة فقط بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض عذره ولا يكتفى تسمية واحدة من جماعة باكون من محض على انفرادهم عن آخر وهكذا بل لا بد لكل محض من تسمية ذكر هذه الفروع شيخنا للذائق في حواشيه على تحرر شيخ الإسلام \* (المبحث الرابع) \* ذهب إمامنا الشافعي وابن المبارك وقراء مكة والكووفة وفقهاؤهما كلّي البضاوي وابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير والزهري وعطاء كلّي وغيره إلى أن السبيلة آية من الفاتحة وكل سورة غير براءة وذهب الإمام مالك والأوزاعي وقراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤهم كلّي البضاوي وابن مسعود وكلّي غيرهم إلى أنها ليست من أوائل السور من القرآن أصلا ومما ينبغي على المذهبين بطلان الصلاة بتركها على الأول وعدمه على الثاني وجوب السبيلة على من نذر سورة معينة أو غير معينة على الأول وعدمه على الثاني وسقوط قسمها من الإحراق إذا أسقطها المستأجر على قراءة سورة على الأول وعدمه على الثاني وهذا بخلاف ما لو جعل الواقف جعله على قراءة سورة فاسقط القاري السبيلة فإن العمل بسقطه قبل والفرق أن غرض الواقف محض حصول ثواب السورة فترك السبيلة يقوّت غرضه والاجارة فلا تكون محض ذلك بل لنحو التعظيم فلا يلزم من تركها فوات الغرض واعلم أن ما قلناه عن الشافعي هو الرابع من خلافه بينه وبينه الرافعي في الكبير فقال السبيلة آية من الفاتحة وأما حكمه في سائر السور سوى براءة فلا يصح بنا فيه طر يقنن أحدا هـ ما في كونها في أوائلها من القرآن قولين أحدهما أنها من القرآن والطريقة الثانية وهي الأصح القاطع بانها من القرآن بخلاف وانما الخلاف في أنها آية مستقلة أو هي مع صدر السورة آية في أحد القولين أنها بعض آية من سائر السور وأصحهما أنها آية تامة كما في الفاتحة هكذا في حواشي الكازروني على البضاوي قال البضاوي ولم ينص فيه أبو حنيفة بشئ فظن أنها ليست من السورة عنده وسئل محمد بن الحسن عنها فقال ما بين الدفتين كلام الله اهـ والأصح عند الحنفية كما في البحر لا من نعيم الحنفية أنها آية مستقلة ليست جزء من الفاتحة أو غيرها فهي كسورة قصيرة أي أنها آية واحدة كرت في أوائل السور بمعنى أنها نزلت مرة واحدة ثم أمر أن تجعل في أول كل سورة غير براءة وأما على مذهب الإمام الشافعي فبأنه ثلاث عشرة آية من مائة وثلاث عشرة سورة كذا في الشيخ زاده وما صححه في البحر هو مذهب متأخري الحنفية ومذهب فدمانهم أنها في أوائل السور ليست من القرآن وإن تعيبد

فتكون أما نائبة عن الفعل من حيث المعنى فقط هذا إذا كانت أما مذكورة فإن كانت محذوفة وذكرت الواو صرح أن تكون هي العاملة على ما سألني

\* المقصد الرابع في الواو الداخلة على الطرف وفيه أربعة مباحث \*

\* الأول في معناها وقد أشار إليه بقوله (والواو) الداخلة على الطرف بعد حذف أما (نائبة عن أما) النائبة عن مهمالها يمكن هـ الجهور فتكون نائبة النائب



الرجح بدلا باقتضائه طرح المبدل منه في النية وأجيب بأنه غير كافي وجهه عطف بيان بأن لفظ الله لا يحتاج  
 إلى تبين لأنه أعرف المعارف وأبينها وأجيب بأن عطف البيان قد يكون لجرد المدح كما ذكره الزمخشري في  
 البيت الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ومقتضى ما تقدم أن الرجح لا يصح كونه نعتا على  
 علميته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الإسلام ولا مانع من جواز اعتبار الوصفية الأصلية والعلوية لا تمنع  
 اعتبارها في الجملة اهـ وبو يده ما مر عن الرصاع \* واعلم أن مذهب الجمهور أن عامل الجرفي المضاف إليه هو  
 المضاف وقيل بالإضافة وقيل الحرف المنوي وإن عامل النعت وعطف البيان والتوكيد هو العامل في متبوعها  
 وقيل التبعية قبل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب وأن عامل البدل مقدم من لفظ الاول وقيل هو  
 العامل في المتبوع قبل أصله وقيل نباية عن المقدّر قال السيوطي في جميع الجوامع ولوقيل العامل في جميع  
 التوابع هو المتبوع لسكانه شواهد إذا تقرر هذا فاعمل الجرفي لفظ اسم هو الباء باتفاق وفي عامل الجرفي  
 لفظ الجلالة ثلاثة أقوال لفظ اسم على مذهب الجمهور أو بالإضافة أو الحرف المنوي لكن انما يأتي الأخير  
 إذا لم تحصل بالإضافة للبيان والا كانت بالإضافة لفظية صورية فلا ياتي الثالث إلا لحرف منوي فيها أو الثاني  
 لأن المراد عليه بالإضافة بالإضافة التي على معنى الحرف لا مطلق بالإضافة فان قيل بل ولا الاول أيضا لأن المضاف  
 ليكون اسم لا يعمل الجرا لا لنباتته عن الحرف ولا حرف أجيب بأن هذا في المضاف الحقيقي فيجوز في الغلط  
 أن يعمل الجرا لاشباعه به في تجرده عن التنوين أو النون لأجل بالإضافة إليه عليه الرضى وفي عمل الجرفي لفظ  
 الرجح على أنه نعت أو بيان ستة أقوال المضاف على مذهب الجمهور أو بالإضافة أو الحرف المنوي أو التبعية من  
 حيث المعنى أو التبعية من حيث الاعراب أو المتبوع وعلى أنه بدل ستة أقوال المضاف المقدّر على مذهب  
 الجمهور أو المذكور أو المذكور زبانية أو بالإضافة أو الحرف المنوي أو المتبوع وكلفنا الرجح في هذا  
 الفصل لفظ الرحيم هذا من البعد جدا قول بعضهم في الرحيم انه وصل بنية الوقف فالتحق سا كان الميم ولا م  
 الجدة كسرت الميم لأخص من التفاتهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره قول جماعة منهم لم يبدوا حركة  
 راء أو كسر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر ففتحوه وأنه وصل بنية الوقف ثم اختلوا فاقبل هي حركة التخلص  
 من التمام الساكدين وانما لم يؤت بالسكسرة حفظا لتفخيم اللام كفي الم الله وقيل حركة الهمة نقلت الى الراء  
 وكل هذا خرج عن الظاهر من غير مقتضى أصلا والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة  
 اعرابية وليس له جزا وصل ثبوت في الدرج \* (المبحث السادس) \* اختير هذان الوصفان ههنا من بين  
 الارصاف للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة لطفا بالعباد قال الله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء  
 وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله تعالى أن يمد لنا  
 ميسدان رحيمته في الدنيا والآخرة وانما قلنا الواضحة دفعه المايقال الاشارة لتحصيل نحو الحنان المنان اهدم  
 التصريح بمادة الرحمة وانما قلنا التامة دفعه المايقال الاشارة لتحصيل باحدهما \* واعلم أن الوقف على بسم تجميع  
 لانه الوقف على ما لا يستقل بالافادة كالوقف على المضاف دون المضاف اليه على الرابع دون مرفوعه وعلى  
 الشرط دون جوابه وعلى الله والرحمن كاف لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع عدم استغلال ما بعده وعلى  
 الرحيم ثم لانه الوقف على ما يستقل بالافادة مع استغلال ما بعده \* (قائدة) \* قال الشيخ أبو القباس التتوفي  
 الرحمن الرحيم من أذكرا المضاير من لانه يسرع اليهم تنقيس الكروب وفتح أبواب الفرج وقال الشيخ ابن  
 عرب من دأوم على ذكره لا يثقي أبدا الى آخر ما قال

\* (المقصد الخامس في جملة البسملة وفيه مست مباحث) \*

\* (المبحث الأول) \* يصح أن تكون جملته اسمية وأن تكون فعلية كمر ويجوز أن تكون في محل نصب  
 بقول محذوف وأن تكون لا محل لها وهو المتبادر وهل هي انشاء أو اختيار لنا في ذلك تفصيل حسن حاصله ان  
 البناء ان كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعني أو لاف مثلا خبر لدون حد الخبر عليه وهو الالف كلام  
 الذي يصفى مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقيق التأليف مثلا بدون ذكر أو لاف ومتعلقها أعني الجار والمجرور

مععلقا على وجوده في مقيد  
 بكونه بعد البسملة ومما بها  
 ويصح أن يكون من  
 متعلقات الجزاء بناء على  
 أن العامل ما فيه من فعل أو  
 وصفه ويكون الجزاء  
 حينئذ معاقفا على وجوده في  
 مطلق سواء كان بعد  
 البسملة أو قبلها (وتعلقه)  
 من حيث العمل (بالجواب)  
 بناء على ما مر (أحوط) من  
 تعلقه بالشرط لأن التعليق  
 على المطلق أقرب لتحقيقه في  
 الخارج من التعليق على  
 المقيد وإن كان الأمران  
 بالنظر لما في الخارج سمي  
 تحقيقا معلقا عليه فهما  
 انما هما في عدم اقترانهما  
 بال وقد أشار إليه بقوله (ولا  
 يفتقر) ذلك الظرف (بال)

انشاء اصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة  
باسمه تعالى والمصاحبة بدون ذكر اسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعل انشاء قلت هو  
في معنى الكلام لانه في معنى استعين بسم الله أو صاحب اسم الله فبان ان مجموع أولف بسم الله الرحمن  
الرحيم على تقدير الباء المذكورة خبر صدر انشاء عجزا وجزء بعضهم أن يكون العجز خبرا عن استعانة  
أو مصاحبة حاصله به قياسا على ما قبل في قولك أنكم انه يجوز أن يكون خبرا عن تكلم حاصل بهذا القول  
ليكن قال ابن فارس في القيس عليه انه محل نظر تام فتدبر ولعل وجهه ان الخبر حكاية ولا بد من تغار الحكاية  
والحكي بالذات وان كانت للتعدي فان جعلت متعلقة بفضله نحو مبتدأ ومستهجنات متبر كما في المجموع كذلك أي  
خبر صدر او هو أولف مثلا انشاء عجزا وهو الفضلة مع ما يتعلق به من الجار والمجرور أي انشاء الابتداء باسم  
الله أي جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك به وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدأ وابتدأت واستعين  
واستعانت وأتبرك وأتبركت فمجموع انشاء أي انشاء ما ذكره يأتي في المجموع على هذا وفي العجز على ما قبله  
ما يجوز به فهم في الأول على ما فيه هذا كله اذ المجمع جعل الاسم مقعما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو  
المصاحبة بمعنى الاحتفاظ والاستحضار فان جعل الاسم مقعما أو بمعنى المسمى واعتبر عليه الاستعانة أو  
المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت الباء لاحداهما أو قدر متعلقهما من مادة احداهما كانت الاستعانة  
والمصاحبة بالذات العلية وكان المجموع على جعل الباء لاحداهما خبرا صدر او عجزا أو خبرا صدر انشاء عجزا  
لانه ان قصد بالجزء الاخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احداهما  
كان انشاء وكذا على تقدير المتعلق من مادة احداهما فضله نحو مستعينا ومصطحا فان قدر من مادة احداهما  
عمدة نحو استعين واستعانت وأصلط وباصطحابي كان المجموع خبرا عن وقوع احداهما خارجا أو انشاء  
لاحداهما فاحتفظ على هذا الفصل وبكل وجه من الاوجه السابقة يدفع الاعتراض بان قول القارئ  
أقر بأسم الله يقتضي انه يذكر اسم الله حين القراءة مع انه كثير الا يذ كر حين البناء الاعتراض على ان  
القص من هذا القول الاخبار بذكر اسم الله حين القراءة وقد علمت ان الامر ليس كذلك بل القص منه  
الانشاء للاستعانة أو المصاحبة بالاسم قبل القراءة أو الاخبار به بوقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات قبلها  
على ما مر فصله فتنبه وهل يحتاج كون الجملة انشاء الى نية الانشاء ليكون الصيغة خبرا أو لا يحتاج الى نية  
ليكثر استعمال اللفظ في معنى صار كالمقول عرفا قولنا ذكرهم باعض الفضلاء قال ومثله يقال في الجسد  
والشكر والصلاة والسلام اهـ واعلم ان اداء أصل المراد اللفظ مساو له مساو له ناقص عنه واف به ايجاز  
وزائد عنه الفائدة الطناب وبلافاذا مع تعيين الزائد حشو ومع عدم تعيينه تطويل وجه البسملة من اليجاز  
بضمه ايجاز الحذف لما فيها من الحذف السابق بيانه وحذف المضاف على ما قبل الاصل بسم مسمى الله مثلا  
يلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يخفى عدم لزومها اما على ارادة مدلول الجملة كنهو الموافق لقاعدة كل  
حكم ورد على اسم فهو وارده على مدلوله الاقرينة فظاهر واما على ارادة لفظها فلان الاضافة حيث تدل من اضافة  
العام الى الخاص لا من اضافة الشيء الى نفسه و ايجاز العصر وهو افادة المعنى الكثير بلفظ يسير من غير حذف  
وكونها من هذا القسم من جهة الاضافة في المسئلة متفرقة بجميع اسمائه تعالى على بعض ما مر وجهه افادتها  
للإختصاص المشتمل على النبي والانبيا على بعض ما مر وعبر بذلك ومن الاطناب من جهة زيادة الباء على  
ما قبل ومن جهة الخاف لفظ اسم على ما قبل انه مقعما بمبالغة في التعظيم والادب و ابعاد التوهم القسم كما قبل  
بالقائه في قوله تعالى سبع اسماء بل الا على وان كان الصحيح خلافه اذ كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقص  
يجب تنزيه اسمائه تعالى عن الرقت وسوء الادب ومن جهة قطع الصفتين  
أو احداهما على احتماله المستدعي عامل رفع أو نصب وان حصل ايجاز بحذف هذا العامل فالقطع هنا  
ايجاز واطناب باعتبارين \* (المبحث الثاني) \* على كون تلك الجملة خبرية تكون القضية شخصية ان قدر  
نحو ابتدأ أو ابتدأت أو ابتدأت بالاضافة العمدية وكيفية ان قدر نحو ابتدأ كل مؤمن أو المؤمنين بمبتدئ

المعرفة فلا يقال جئت البعثة  
سواء كان معرفة بالاضافة  
وأل لا تجمع بالاضافة أو  
نكرة كأي الحالة الرابعة  
لعدم السماع كأي ذو ومن  
وما في الاستفهام والشرط  
فانها نكرات لقوسوها  
موقع ما قبل ال وهو  
صاحب وانسان وثي ولا  
تقبل ال والظرف المذكور  
في هذه الحالة كذلك فانه  
واقع موقع ما قبل ال وهو  
زمن متأخر فاذا قلت صحت  
بعدا كان المعنى صحت زمنا  
متأخرا ولا يقبل ال  
\* السادس في العامل فيها  
وقد أشار اليه بقوله  
(والعامل) فيه (أما) عند  
سببه به لئلا يتبع الفعل  
فتكون نائبة عنه معنى

للا لحاق بدحرج ومنها جعل اذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح قال الشاعر

الارب طيف منك بآيات معاني \* الى ان دعاد حي الصلاة فحيلا

ومنها حسبل اذا قال حسبي الله أو حسبنا الله وجدل اذا قال الحمد لله وسبل اذا قال سبحان الله ودمعز اذا قال  
أدام الله عزك وسعمل اذا قال السلام عليكم وطابق اذا قال أطال الله بقاءك ووقع للشهاب في شمله الغسيل  
كما قل عن خطه طابق اذا قال أطال الله بقاءك اه قال بعض الافاضل والظاهر ان تقديم الباء على اللام  
سبق قلم اه وهذا يشهد لاشتراط الترتيب وعلى صحة ما وقع للشهاب لا يكون شرطا (أقول) الظاهر ان  
ضمير جماعة المذكور في السلام عليكم ليس قيداً وكذا ضمير المفرد المذكور في أدام الله عزك وأطال الله بقاءك  
فقول السلام عليك بضمير المفرد المذكور مثلاً كقول السلام عليكم وقول أدام الله عزك أو أطال الله بقاءك  
بضمير جماعة المذكور مثلاً كقول أدام الله عزك وأطال الله بقاءك ومنها قول الخطباء وأيه بالؤمنين أي قال  
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ذكره الشنوافي واستظهر بعضهم أن أيها بالؤمنين معناه قال يا أيها  
الذين آمنوا فقط وان كان مراد الخطباء تلك الآية بلا شبهة لكن في نهاية ابن الاثير أن أيه متعد بنفسه حيث  
قال أيهت فلاننا أيها اذا دعوته وناديت به كأنك قلت يا أيها الرجل اه فهذا يعكز على تعديه بالباء في كلام  
الخطباء الا أن ثبت تعديه بها أيضاً ومنها جعفر بالعدل لا باللام على الصواب كما في المزهري وغيره أي قال جعلت  
فدائك ورواه الحريري جعلك باللام مقدمة على الملاءمة وأيضاً صحيح ومنها أيضاً حلق اذا قال لا حول ولا  
قوة الا بالله قال قوم كابد حية ولا يقال حوقل بمعنى قال ذلك فان الحولة مشبهة الشيخ الضعيف وأجاز ذلك قوم  
على الحولة فالحاء والواو واللام حروف حول والقاف من قوته على الحولة الحاء والواو من حول والقاف  
من قوة واللام من اسم الجلالة ذكره الشنوافي وكأنه عدم الاخذ من الاول لم يجعل لام حوقل من الثانية  
ومنها العبدالة على جماعة من الصحابة علم كل واحد منهم عبد الله منحوت فبما يظهر من عباد الله لامن عبيد  
الله وان كان من جوع عبيدقرية تقدم الاف في العبدالة وعبد الله وكان السرف في ذلك غلبة استعمال العباد  
في المدح حتى قال جع من العلماء كالنوزي في الاصول والضوابط أن المراد بالعباد في قوله تعالى ولا يرضى  
لعباده الكفر المؤمنون حتى ان محمد بن زيد النخعي رأى ما قال الله تعالى يرضى كفر الكفار انكر عليه الامام  
العيني ذلك لآية المذكورة فافاراً ذلك النقل فأكرمه وعظمه (قيل) انفسر الرضا بالارادة خص وان مع  
ترك الاعتراض فلا وأما كون العبدالة جع عبد لان من العرب من يقول في زيد وعبدزبدل وعبدل فرد  
بعضهم بان اسم كل من أولئك عبد الله ومنها شق حطب ومنها شق حطب ومنها شق حطب ومنها شق حطب ومنها شق حطب  
منها كشت حطب منحوت من شق حطب ومنها قولهم في النسب ابى عبد شمس وعبد قيس وعبد المطلب  
وحضرموت وامرئ القيس وتيم اللات عشمى وعبد قيس وعبد شمس وعبد قيس وتيمل ومن المولود  
الفدلكة وهي اجمال عدد فدل منحوت من قولهم فذلك كذا أي جملة ما فصل من أعداد الحساب كذا  
ومنه بالملكة التي أخذها الزنخري من بلا كيف في قول أهل السنة يرى الله في الآخرة بلا كيف ومنه قول  
بعضهم في النسب الى الشافعي مع أي حنيفة شافعي والى أي حنيفة مع المعتزلة حنفتي فلهذا الالفاظ الاربعة  
وتحويها مما تردع العرب مولدة وقد استعمل كثير لا سيما الاعاجم التحت في الخط الآن التلغظ بالاصلي

كحكاية حنيفة مفردة ووجهه الله رح ولا نسلم لانهم مسلم مما ومنعهم عموماً

آخرة تارة الخ وتارة اه وانتهى تارة اه وتارة ه صلى الله عليه وسلم صلح

وعليه السلام عم الى غير ذلك مما هو على غير قياس الخط وهو

اقتصار على الآن نحو الاخسرين مما ينبغي اجتنابه

وان أكثر منه الاعاجم والله سبحانه وتعالى

أعلم وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

وأما خلاصة لاصلين والواو  
في قوله تعالى وأما الغلام  
وأما الجدار وأما السائل  
الآيات من هذا القبيل هو  
ظاهر لكل ماهر تيسل ثم  
قال بالشكر نعمة الانعام  
وأردفه بالالف والواو واللام  
على النسب وآله الكرام  
يعود راجع ذلك في البسمة  
والانعام فقال (والحمد لله  
على انعامه) لهذا التأليف  
بكسر الحاء الآخر ومنه  
قوله تعالى ختامه مسك  
أي آخره لان آخر ما يحمدونه  
ورائحة المسك (وعلى نبينا  
عليه السلام) أفضل الصلاة  
والسلام وعلى آله الامرار  
وأصحابه الانبياء وهذا  
آخر ما تيسر جمعه والحمد لله  
على التمام والكمال

\*(يقول راجي غفران المساوي محمد الزهري الغمراوي)\*

ان اول ما بصر في صفحات الاوراق حداثته الذي اودع الكائنات من الابداع مارق وراق ففسأله ان يقدم  
 الصلاة والسلام على سيدنا محمد الاتم بالبدء في كل امر يسلم الله الرحمن الرحيم أما بعد فقدم بحمد  
 طبع رسالة البعثة الكبرى للامام العلامة والخبير الفهامة الشيخ الصبان رحمه الله  
 واسكنه اعلى فردوس الجنان التي انزلها من قبل في هذا الشأن مربية الهوامش  
 برسالة انجاز الوعد في الكلام على أما بعد وذلك بالمطبعة الميمنية  
 بمصر المحروسة النجبة بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا  
 من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر له طو  
 ربه القدير أحمد الباني الحلبي ذي العجز  
 والنقص وذلك في ربيع الثاني  
 سنة ١٣٠٨ هجرية  
 على صاحبها افضل  
 الصلاة وأزكى  
 التحيات